جامعــــــة الأزهــــــــر –غــــزة
عمـــــادة الدراســــــات العليــــا
كليـة الآداب والعلـــوم الإنسانيــة
ماجستير دراسات الشرق الأوسـط



الأغوار في مفاوضات التسوية الإسرائيلية الفلسطينية (1993-2014): دراسة جيوبوليتكية

Al AGhwar (Rifts) in the Israeli – Palestinian Negotiation (1993-2014): Geopolitical Study

إعداد الباحث:
إياد نعمان خالد كرم

إشـــــــراف:
الأستاذ الدكتور: أحمد سعيد دحلان
أستاذ الجغرافيا البشرية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية: قسم الجغرافيا – جامعة الأزهر - غزة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط
من كلية الآداب والعلوم الانسانية بجامعة الأزهر –غزة

1436هـ -2015م

بسم الله الرحمن الرحيم



صدق الله العظيم

(قرآن كريم، سورة النساء، آية:111)

إهـــــداء

إلى من أحبوني وحملوا همي . . أمي الغالية وأبي العزيز .

إلى رفيقة دربي التي تحملت معي الكثير في مشواري هذا . . زوجتي الحبيبة .

إلى تلك الشموع التي أنارت لي الدرب مهجة القلب والفؤاد . . أبنائي : محمد . . سمال . . ميرا .

إلى من عشنا سوياً على حلو الحياة ومرها . . اخوتي وأخواتي .

إلى أصدقائي ، وكل من مد يد العون لي .

إلى الشهداء الأكرم منا جميعاً . . الى روح الشهيد القائد (أبو عمار) .

إلى أسرانا البواسل الذين أضاؤا بنورهم عتمة السجن .

إلى جرحانا الميامين ، وكل فلسطيني صامد في الداخل أو في الشتات .

اليكم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع

شكر وتقدير

الحمد لله الذي له الأمر من قبل ومن بعد على ما أنعم عليَّ من إتمام لهذه الدراسة، حمداً كثيراً وسع السموات والأرض، والصلاة والسلام على نبيه الأمين محمد صلى الله عليه وسلم وصحبه أجمعين، القائل: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس".

إنه ليسعدني أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى جامعة الأزهر بغزة التي فتحت ذراعيها لتحتضن كل الظامئين للعلم والمعرفة.

كما يشرفني كل الشرف أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى أستاذي المشرف على هذه الرسالة

الأستاذ الدكتور: أحمد سعيد دحلان

الذي لم يألُ جهداً، ولم يضن على هذه الرسالة بخبرته الواعية ونصائحه السديدة، وخبرته العميقة لتخرج على هذا النحو.

وكذلك أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الكريمين:

الدكتور: مخيمر سعود أبو سعدة   الدكتور: صبحي يوسف الأستاذ

لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، وابداء التوجيهات القيمة السديدة لتخرج في أبهى حلة قشيبة.

والشكر موصول إلى كل أساتذتي الأجلاء في جامعة الأزهر، الذين أفاضوا على طلاب العلم بعلمهم، حفظهم الله وجعلهم معيناً دفاقاً للعلم والمعرفة، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور: زهير المصري رئيس قسم التاريخ، على ما قدمه لي من مشورة وتوجيه.

ولا أنسى في هذا المقام أن أتقدم بالشكر الجزيل من أ. منال سليم النخال على ما بذلته من جهد في تدقيق الرسالة وتهذيبها، وكذلك أ. إنعام كرم لمساعدتها لي في ترجمة المراجع الأجنبية.

ولا أنسى أن أبرق شكري وعرفاني إلى زملائي وأحبائي: أ. محمد المملوك، أ. سعيد المدهون، أ. أحمد النجار، أ. أحمد وادي، أ. عاهد فروانة، أ. خالد غانم، ولكل الزملاء الذين رافقوني أثناء الدراسة.

كل الشكر والعرفان لهم جميعاً.

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة منطقة الأغوار الفلسطينية، كإحدى القضايا الشائكة في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية للوضع النهائي في التسوية السياسية، حيث تصر إسرائيل على ابقاء سيطرتها العسكرية والأمنية على هذه المنطقة الحيوية، في أي اتفاق سلام نهائي مع الفلسطينيين يفضي إلى إقامة دولة فلسطينية.

وقد استعرضت الدراسة الشخصية الجغرافية للأغوار الفلسطينية، وبينت أهمية المنطقة الجيوستراتيجية، والأطماع الجيوبوليتكية الإسرائيلية فيها، والوسائل والأدوات التي استخدمتها بهدف إعادة رسم الخارطة الجيوديمغرافية للأغوار، وفرض وقائع على الأرض تتناسب ومخططاتها المستقبلية للمنطقة.

واستخدمت الدراسة عدد من مناهج البحث العلمي منها:

استخدام المنهج الإقليمي لتوظيفه في التركيز على المعطيات الطبيعية والبشرية في الأغوار بوصفها إقليم طبيعي، بالإضافة إلى المنهج التاريخي والمنهج الوصفي، وذلك لضبط الأحداث والتطورات الخاصة بالسياسة الإسرائيلية في الأغوار، وبيان المحددات المؤثرة فيها، وتطور الاستراتيجية الإسرائيلية في الأغوار ومدى تأثيرها على التسوية السياسية.

وقد تم الاستعانة بأسلوب التحليل الجيوبوليتكى لفهم الواقع الجيوبوليتكى وتأثيره في رسم السياسات والاستراتيجيات.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها:

أن منطقة الأغوار الفلسطينية تتمتع بخصائص جغرافية واقتصادية مميزة، وهي ذات أهمية جيوستراتيجية للفلسطينيين لإقامة دولتهم المستقبلية.

وبينت الدراسة إن الإصرار الإسرائيلي على إبقاء السيطرة العسكرية والأمنية على المنطقة، تحت ذرائع أمنية وفى ظل ترتيبات تفاوضية، تخفي إسرائيل خلفها أطماعها الجيوبوليتكية، إنما يشكل عائق أمام مسعى الفلسطينيين لإقامة دولة ذات سيادة وقابلة للحياة، وبالتالي يعيق إمكانية الوصول إلى تسوية سياسية بين الجانبين.

وأوصت الدراسة بما يلي:

الإسراع في بلورة استراتيجية فلسطينية متكاملة، لمواجهة الأطماع الجيوبوليتكية الإسرائيلية التوسعية، بحيث تتضمن تعزيز صمود الفلسطينيين في الأغوار، ووضع رؤية جديدة لإدارة المفاوضات مع الاحتلال، مترافقة مع إعادة استنهاض المقاومة الشعبية وتطويرها كورقة قوة في مواجهة الاحتلال ومخططاته، وبالتوازي مع تحرك سياسي ودبلوماسي على الساحة الدولية، لنزع الشرعية عن الاحتلال وإجراءاته، وفرض القانون الدولي على إسرائيل.

Abstract

The study examines the Palestinian Jordan Valley Rifts, as one of the complicated issues in the Israeli-Palestinian final status negotiations on any political compromise. Israel insists on keeping the military and security control over this vital region in order to prevent the Palestinians from establishing their state. Moreover, it impedes access to political settlements between the two sides.

The study clarifies the geo-strategic importance of the Jordan Valley Rifts. It also shows the Israeli geo-political ambitions, methods and tools used in order to redraw the geo-demographic map of the region.

The study achieves its goals on several research methods, mainly:

The study uses the regional method to focus on human and natural data in the Jordan Valley Rifts as a natural region. In addition, it uses the descriptive and historical methods to adjust events and developments concern the Israeli polices in the Jordan Valley Rifts. It clarifies effects of these polices and the development of the Israeli strategy in the Jordan Valley and its impacts on the political compromise too. The study also uses the geo-political analytical style to help understanding the importance of the geo-politics in designing polices and strategies.

The study concludes with a set of important results:

The Palestinian Jordan Valley Rifts area has a unique geo-graphical and economical characteristic. a geo-strategical importance for the Palestinians to establish their future state.

The study recommends the following:

It is important to form a complete Palestinian strategy against the Israeli geo-political expanding ambitions in the Jordan Valley Rifts. It offers support for the Palestinians Who are living there. Palestinians are supposed to form a new vision to manage negotiations with the Israeli occupation in a combination with developing the Palestinian revolution against it. Palestinians should move towards the outer world politically in order to impose the international law on Israel.

قائمة المحتوي

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الفصل الاول:
(الإطار النظري)

-المقدمة

-مشكلة الدراسة

-تساؤلات الدراسة

-أهداف الدراسة

-أهمية الدراسة

-منهج الدراسة

-حدود الدراسة

-صعوبات الدراسة

- مصطلحات الدراسة

-الدراسات السابقة

1-1-مقدمة:

يمثل الصراع العربي الإسرائيلي صورة واضحة للصراع الجيوبوليتكي الدائر فوق الأراضي العربية المحتلة، الذي تمثّل في البداية بمحاولات القوى الاستعمارية الغربية السيطرة والهيمنة على المنطقة العربية، كمنطقة استراتيجية لفرض هيمنتها ونفوذها على العالم، لأنها تتمتع بموقع استراتيجي هام وتمتلك موارد طبيعية هائلة، ومن أجل ذلك زرعت ما سمى بالكيان "الإسرائيلي" على أرض فلسطين في عملية استعمار استيطاني إحلالي، ولد بعد هزيمة 1948م، مشوهاً بخصائص جيوبوليتكية كان لها انعكاساتها على الصعيد الداخلي الإسرائيلي وفى محيطها الخارجي، هذه الخصائص مثلت الأساس الموجه للسياسات الإسرائيلية المتعلقة بمسار الأحداث السياسية لهذا الصراع، حيث توصف إسرائيل بأنها جيب سياسي محاصر سياسياً وأثنوغرافياً وثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، ولتعويض الخلل في الجيوبوليتكا الإسرائيلية خاضت إسرائيل حرب 1967م، واحتلت ما تبقى من الأراضي الفلسطينية "الضفة الغربية وقطاع غزة" وأجزاء مهمة من أراضي الدول العربية المجاورة، ومثلت الضفة الغربية بموقعها الجيوستراتيجى المميز المشرف على خاصرة إسرائيل الضيقة ووسطها الذي يضم غالبية السكان والمواقع الحيوية الإسرائيلية، هدفاً استراتيجياً وحيوياً لإسرائيل، وكانت الاستراتيجية الإسرائيلية في الضفة الغربية تقوم على أساس ضم أكبر مساحة من الأرض وأقل عدد من السكان العرب، لإيجاد عمق استراتيجي بدل العمق الجغرافي الضعيف الذي تعانى منه، ونظرت إسرائيل للمواقع الاستراتيجية في الضفة الغربية كالقدس والأغوار على أنها تمثل مدىً جغرافياً لتوسيع حدودها الشرقية وحماية عمقها الجغرافي المهدد باستمرار من الجبهة الشرقية، وبعد ضم القدس رسمياً وفعلياً لإسرائيل عام 1980م، استخدمت مجموعة من الوسائل والإجراءات الهادفة إلى إحكام السيطرة على منطقة الأغوار وإفراغها من سكانها العرب تمهيداً لضمها لحدودها على أساس اعتبارات عديدة أهمها :

1-إن مستقبل إسرائيل مرهون بتوسيع حدودها الشرقية.

2-إن الجبهة الشرقية تمثل تهديداً لأمن إسرائيل، والتي تتوقع حدوث حروب مستقبلية مع العرب على هذه الجبهة. (نحاس، 2011 :11)

3-يمثل نهر الأردن، كحاجز طبيعي، حدود آمنة وقابلة للدفاع عنها.

4-أن السيطرة على الأغوار تعني إحكام السيطرة على حدود الدولة الفلسطينية المستقبلية، ومنع تواصلها مع محيطها العربي، وتفقدها السيادة وتجعلها مرتبطة بإسرائيل.

5-إن السيطرة على منطقة الأغوار تؤمن احتياجات إسرائيل الديمغرافية والاقتصادية، باعتبارها شبه خالية من السكان العرب وذات موارد وإمكانيات طبيعية واقتصادية مهمة.

ولتنفيذ الاستراتيجية الإسرائيلية في منطقة الأغوار، استخدمت إسرائيل مجموعة من الوسائل والإجراءات، وكان الاستعمار الاستيطاني يمثل الدور البارز في فكرة العمق الاستراتيجي كخط دفاع جبهوي دائم، والذي انتشر على طول المنطقة، كما أقامت إسرائيل القواعد العسكرية، وصادرت الأراضي الزراعية وسيطرت على مصادر المياه، وفرضت مناطق عازلة، وأقامت حواجز أمنية فاصلة، ومنعت تطوير المنطقة وقيدت حرية الحركة من وإلى الأغوار، وانتهجت سياسة هدم البيوت وتفكيك التجمعات الرعوية، بهدف

التضييق على السكان العرب وإرغامهم على ترك المنطقة وهجرتها، وبالتالي إحكام السيطرة عليها وضمها لحدود إسرائيل.

هذه الإجراءات التي بدأت منذ الأيام الأولى للاحتلال في 1967م، أخذت في التسارع بعد عام2000م، بشكل غير مسبوق لفرض حقائق جغرافية وديمغرافية على الأرض أمام مفاوضات التسوية النهائية، وفرض الشروط الإسرائيلية، وعرقلة قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتصلة جغرافياً وذات سيادة، الأمر الذي يعرقل إمكانية الوصول للتسوية السياسية، وهو ما تتناوله هذه الدراسة من ناحية جيوبوليتكية لقراءة الوقائع والأحداث السياسية المرتبطة بمنطقة الأغوار لما تمثله من أهمية استراتيجية لمستقبل الدولة الفلسطينية، ولما لها من آثار على مستقبل التسوية السياسية ونتائجها.

1-2-مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة، في إصرار إسرائيل على إبقاء منطقة الأغوار تحت سيطرتها في مفاوضات التسوية النهائية، مخالفة في ذلك التزاماتها تجاه عملية السلام ومبادئها، ومن أجل ذلك اتخذت إجراءات مختلفة لفرض حقائق جغرافية وديمغرافية على الأرض، لإكمال السيطرة عليها واستباق نتائج المفاوضات للحل الدائم، ومع انطلاق مفاوضات التسوية السياسية حول قضايا الأمن والحدود في أغسطس 2013م، برزت نوايا إسرائيل الحقيقية من سياساتها في الأغوار، حيث تصر على بقاء سيطرتها على الأغوار وضمها لحدود إسرائيل باعتبارها جزء من حدودها الشرقية وذي قيمة استراتيجية هامة لمصالحها الحيوية والأمنية من ناحية، ومن ناحية أخري استخدامها كورقة للمساومة وابتزاز الفلسطينيين في ملفات وقضايا الحل النهائي، وهو ما يضع العراقيل الإضافية أمام الوصول للتسوية السياسة الدائمة مع الفلسطينيين، ويدفع الإقليم إلى حالة من العنف وعدم الاستقرار.

1-3-تساؤلات الدراسة:

1-3-1-التساؤل الرئيسي:

ما أثر الجيوبوليتيكا الإسرائيلية على منطقة الأغوار الفلسطينية، وأثر ذلك على مفاوضات التسوية السياسية، وإمكانيات الوصول إلى حلول ممكنه لمشكلة الأغوار؟

1-3-2-يتفرع من التساؤل الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية وهي:

1-ما السمات الجغرافية للأغوار الفلسطينية؟

2-ما الأهمية الجيوسترتيجية لمنطقة الأغوار الفلسطينية؟

3-ما المحددات المؤثرة في الجيوبوليتكا الإسرائيلية في الأغوار الفلسطينية؟

4-ما هي الأدوات الجيوبوليتكية الإسرائيلية في الأغوار الفلسطينية؟

5-ما أثر المطالب الأمنية الإسرائيلية على مفاوضات الوضع الدائم؟

6-ما السيناريوهات المحتملة للتسوية السياسية في ظل الرؤى المختلفة لمستقبل الأغوار الفلسطينية؟

1-4-أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في الآتي:

1-التعرف على الطبيعة الجغرافية، والأهمية الجيوسترتيجية للأغوار الفلسطينية.

2-التعرف على المحددات المؤثرة في االجيوبوليتكا الإسرائيلية في الأغوار الفلسطينية.

3-بيان أدوات تطبيق الجيوبوليتكا الإسرائيلية في الأغوار الفلسطينية.

4-بيان أثر المطالب الأمنية الإسرائيلية في الأغوار على عملية التسوية ومستقبل الدولة الفلسطينية.

5-رصد المواقف المختلفة للأطراف المعنية حول رؤيتها لمستقبل منطقة الأغوار الفلسطينية.

6-تقديم رؤية استشرافية لتطوير الموقف الفلسطيني تجاه الأغوار في التسوية السياسية مع إسرائيل.

1-5-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

1-5-1-الأهمية العلمية:

1-إثراء الحقل الأكاديمي بدراسة تتناول منطقة الأغوار الفلسطينية في مفاوضات التسوية السياسية، للمساهمة في تعزيز الدراسات الجيوبوليتكية.

2-تعزيز الدراسات السابقة ذات الصلة بإضافة دراسة جديدة ومتفردة إلى مكتبة الدراسات العربية.

1-5-2-الأهمية العملية:

1-تقديم رؤية موضوعية للأهمية الجيوسترتيجية لمنطقة الأغوار الفلسطينية.

2-المساهمة في كشف وفضح السياسات والإجراءات الإسرائيلية في الأغوار الفلسطينية.

3-التحذير من مخاطر الانجرار وراء المبررات الإسرائيلية لبقاء سيطرتها على الأغوار الفلسطينية.

4-المساهمة في تطوير آفاق الموقف الفلسطيني في إدارة أزمة الأغوار في التسوية السياسية.

1-6-مناهج الدراسة:

اعتمد الدراسة على عدد من المناهج والنظريات العلمية، وذلك على النحو التالي:

1-6-1-المنهج الإقليمي: اعتمدت الدراسة على هذا المنهج بهدف إبراز خصائص الإقليم الجغرافية وتفسير توزيعها والعوامل التي أعطت الإقليم شخصية خاصة بارزة تجعله يختلف عن غيره من الأقاليم الأخرى، وبالتالي تم التركيز على المعطيات الطبيعية والبشرية المؤثرة في منطقة الأغوار بوصفها إقليم طبيعي مميز.

1-6-2-المنهج التاريخي: وقد تم توظيفه في ضبط الأحداث والتطورات وفقاً لمنطق التسلسل التاريخي الخاص بتطور السياسات الإسرائيلية في الأغوار الفلسطينية، وفى عقد المقارنات مع التجارب المشابه والاستفادة منها في فهم أبعاد الموقف الإسرائيلي تجاه الأغوار.

1-6-3-المنهج الوصفي: وتم الاستعانة به في العرض التاريخي لتطور السياسات الإسرائيلية، وبيان المحددات المؤثرة فيها، وفى عرض تطور الاستراتيجية الإسرائيلية في منطقة الأغوار، وآثارها على التسوية

السياسية، والسيناريوهات المحتملة لمستقبل الأغوار، وما يمكن أن يترتب عليها من رؤية استشرافية لتطوير الموقف الفلسطيني تجاه منطقة الأغوار الفلسطينية.

1-6-4-أسلوب التحليل الجيوبوليتكى: للاستعانة فيه في فهم الواقع الجيوبوليتكى وتأثيره في رسم السياسات والاستراتيجيات.

1-6-5-أدوادت الدراسة: استخدمت الدراسة برنامج GIS **و**خرائط DEM الطبوغرافية ذات الدقة المكانية العالية، وذلك للتحليل المكاني الدقيق لمنطقة الدراسة وإنشاء الخرائط.

1-7-حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الجوانب التالية:

1-**الحد المكاني:** تناولت الدراسة منطقة الأغوار الفلسطينية التي تمثل الشريط الشرقي للضفة الغربية الواقعة ضمن الأراضي المحتلة على حدود 1967م، والتي تقع على درجة طولية واحدة 15َ: 34° شرقاً، نظراً لقلة عرضها، ودائرتي عرض30َ: 29°و32° شمالاً.

2-**الحد الزماني**: ويتمثل في تطور الأحداث ما بين عامي 1993-2014م، أي خلال الفترة التي بدأت بعد انطلاق عملية السلام وتوقيع اتفاقيات أوسلو الانتقالي.

1-8-صعوبات الدراسة:

1-عدم إمكانية البحث الميداني لمنطقة الدراسة في ظل الظروف السياسية التي تعيشها الأراضي الفلسطينية نتيجة الاحتلال وسياسات الإغلاق والحصار.

2-تضارب الأرقام التي تناولت الدراسة.

3-اختلاف تحديد المساحة المكانية لمنطقة الأغوار بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل"، مما دفع الباحث على استخدام تقنية GIS للوصول إلى مساحات أكثر دقة.

1-9-مصطلحات الدراسة:

1-الاستراتيجية: "STRATOGIC "

هي كلمه مشتقه من استراتيجوس " STRAIGUS " اليونانية بمعنى قائد، وكانت تستخدم في الماضي للدلالة على فن إعداد المعارك، أي الخطة العامة لحملة عسكرية كاملة، ثم تطور المصطلح ليصبح العلم والفن، الذي بموجبة يمكن تجنيد كافة الإمكانات والقدرات البشرية سواء كانت اقتصادية أم سياسية أم عسكرية من أجل بلوغ مكانة قوية يمكن بها تحقيق الهدف سلميا وبدعم من القوات المسلحة (هارون ،1998: 307).

أي أنها خطط أو طرق للوصول إلى هدف معين على المدى البعيد اعتماداً على التكتيكات والإجراءات الأمينة في استخدام المصادر المتوفرة في المدى القصير.

2-اتفاق أوسلو: " Oslo agreement"

هو إعلان المبادئ الانتقالي الموقع من قبل إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في 13 سبتمبر 1993م، كاتفاق إطار لتحديد مسار عملية السلام، والهدف منها حسب المادة الأولى إنشاء سلطة حكم ذاتي فلسطيني مؤقتة، المجلس المنتخب للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك لفترة انتقالية لا تزيد عن خمس سنوات تؤدي إلى تسوية دائمة على أساس قرارا مجلس الأمن 242لعام1967، 338 لعام 1973 (الأمم المتحدة، 1993 :A/48/486).

4-البؤر الاستعمارية:"OUTPOSTS"

هي بناء مدني أو شبة عسكري لم يتم إقرار إنشائه من قبل السلطات الإسرائيلية، وغالباً ما يتم الإقرار به فيما بعد باختيار توقيت سياسي مناسب، ومن هذا التعريف يتضح أن البؤر الاستعمارية قد تتحول إلى مستعمرة أو معسكر. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،2012 :39).

5-التسوية السياسية: "POLITCAL SETTLEMENT"

هي عملية السلام الجارية بين إسرائيل والفلسطينيين، والتي انطلقت من مؤتمر مدريد للسلام 1991م، برعاية دوليه بهدف تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، على أساس قرارات الأمم المتحدة 242 لعام 1967، والقرار338 لعام 1973، والقرارات الدولية ذات الصلة، هذه العملية التي تمخض عنها اتفاق أوسلو 1993م، وما تلاه من اتفاقيات ثنائية، تمهيداً للوصول إلى السلام العادل والشامل والدائم.

6-الجيوسياسية – الجيوبوليتكا: "GEOPOLITICS "

مصطلح يتكون من كلمتين إغريقيتين هما GEO وتعنى الأرض ،POLITICS وتعنى أمر يتعلق بالسياسة، أي علم دراسة تأثير العوامل الجغرافية والاقتصادية والبشرية ، في سياسة الدولة خاصة السياسة الخارجية منها، وهي علم توظيف الجغرافيا السياسية لخدمة النزاعات القومية (مجمع اللغة العربية،2010 :146) ، وهي السلوك السياسي للدولة تجاه الإقليم الجغرافي المناسب لها من حيث المساحة أو المطالب المكانية للدولة، وعرفت حديثاً بأنها كل ما يتعلق بالتنافس بين كل السلطات التي تعيش على أرض واحدة، تنافس أقل أو أكثر سلماً أو عنفاً بين السلطات السياسية من كل الأنواع ، وليس فقط بين الدول، بل بين الحركات السياسية أو المجموعات المسلحة الشرعية أو غير الشرعية، هذا التنافس يمارس من أجل السيطرة أو الهيمنة على إقليم جيوبوليتكى له مساحة كبيرة أو صغيره جداً، وبالتالي تم تجاوز المفهوم الكلاسيكي (دحلان ،2013 :312).

7-الحدود الآمنة:" THE SAFE BORDERS"

مدلول سياسي غير قانوني وهو مصطلح ورد ذكره في قرار مجلس الأمن "242 " أثر حرب 1967م، للتأكيد على حق دول المنطقة بالتمتع بحدود آمنة، واتخذت منه إسرائيل مبرراً لتوسيع حدودها، وتفسره إسرائيل بناء على جملة قواعد، "الارتكاز على عمق إقليمي، وموانع طبيعية كمجاري المياه والجبال والصحراء والممرات الضيقة لمنع تقدم الجيوش .....كما حدد إيغال ألون، أو هي الحدود التي يمكن الدفاع عنها كما يعتبر آبا إيبان، أو هي الحدود الرادعة كما أكدت غولدا مائير، أو أن يكون نهر الأردن حدوداً

أمنة بحيث لا يجوز عبوره غرباً بقوات أجنبية ، كما أعلن برنامج حزب العمل في 1969م(حسين ،1989 :25).

8-فلسطين الانتدابية: " MONDATORY PALESTINE"

هي مساحة الأراضي التي وقعت تحت الانتداب البريطاني بموجب صك الانتداب الصادر عن عصبة الأمم في عام 1922م، وتبلغ مساحتها حوالي 27000 كم2، وتمتد من رأس الناقورة شمالاً، وحتى خليج العقبة جنوباً، ومن البحر المتوسط غرباً وحتى نهر الأردن فالبحر الميت ووادي عربة شرقاً (شراب،1983 :41).

9-القرار 242: "Resolution 242"

هو القرار الذي اتخذه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 22 نوفمبر 1967 في أعقاب حرب 1967 بين إسرائيل وجيرانها العرب، ومضمونه: إن احتلال الأراضي عن طريق الحرب أمر مرفوض وهناك ضرورة لإحلال السلام العادل والدائم الذي تستطيع فيه كل دولة أن تعيش بسلام، وهذا يتحقق عن طريق المبدأين التاليين:

1-انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في إطار النزاع الأخير.

2-إلغاء أي حالة حرب والاعتراف بالسيادة الإقليمية الكاملة والاستقلال السياسي لكل دولة من دول المنطقة وحقها بالعيش بسلام داخل حدود معترف بها وآمنة ودون تهديد ودون أعمال عنف. (الأمم المتحدة ،2008: 18)

10-القرار 338: " Resolution 338"

هو القرار الذي اتخذه مجلس الأمن في 22 أكتوبر 1973م، خلال حرب أكتوبر بين إسرائيل وكل من مصر وسوريا، ويقول مضمونة:

1-يدعو مجلس الأمن كل الأطراف في الحرب الدائرة حالياً التوقف عن إطلاق النار وإنهاء العمليات العسكرية على الفور ولا ينبغي أن يتأخر وقف إطلاق النار أكثر من 24 ساعة منذ صدور القرار وفى المناطق التي يتواجدون بها الآن.

2-يدعو الأطراف المعنية بالأمر للبدء بعد التوقف عن إطلاق النار فوراً في تطبيق قرار مجلس الأمن 242 لعام 1967 بكل بنوده ....، (الأمم المتحدة، 2008: 20).

11-المستعمرة:"COLONY"

مصطلح يطلق على كل تجمع استيطاني يهودي مقام فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة، تقيمه إسرائيل لأهداف متعددة، سياسية واقتصادية وأمنية وديمغرافية، ومنها مستعمرات مدنية وعسكرية وصناعية وزراعية، وتعرفها إسرائيل بأنها، كل مستعمرة معترف بها من قبل الاحتلال الإسرائيلي، بحيث تنطبق عليها شروط التجمع، ويعرف مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي التجمع بأنه مكان مأهول بشكل دائم ضمن المعايير التالية:

1-غالبا ما يسكنه 20 شخصاً أو أكثر.

2-له إداره ذاتية.

3-ليس مشمول مع الحدود الرسمية لتجمع آخر.

4-تم إقرار تأسيسه رسمياً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012 :39).

12-المستعمرة الحضرية: "UNBAN COLONY"

هي مستعمرة يبلغ عدد سكانها 2000 نسمة أو أكثر، أو أية مستعمرة تقع داخل حدود القدس بغض النظر عن عدد سكانها. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،2012 :39).

13-المستعمرة الريفية: "RURAL COLONY"

هي مستعمرة يقل عدد السكان فيها عن 2000 نسمة، ويشمل ذلك المستعمرات الزراعية، ويستثنى من ذلك المستعمرات التي يقل عدد سكانها عن 2000 نسمة والتي تقع في داخل حدود منطقة القدس، حيث تصنف على أنها مستعمرات حضرية. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،2012: 39)

14-منطقة الأغوار: "GHOR AREA"

كلمة الغور: تعنى المنخفض، وجمعها أغوار، وغور الأردن: هو الانخفاض العظيم الذي يقع بين فلسطين والأردن وسوريا، أما وادي الأردن: فهو القسم الواقع بين بحيرة طبريا في الشمال والبحر الميت في الجنوب، أما منطقة الغور فهي تقع شرقي أرض فلسطين، ويخترقها نهر الأردن مع بحيراته "الحولة (قبل التجفيف) وطبريا والبحر الميت، ليشمل المنطقة الممتدة من جنوب الليطاني شمالاً وحتى خليج العقبة جنوباً، (الأغا، 1993 :117).

أما منطقة الأغوار الفلسطينية المقصودة بالدراسة: فهي المنطقة التي وقعت منذ احتلال إسرائيل للضفة الغربية عام 1967م، تحت السيطرة الإسرائيلية، والممتدة من البحر الميت جنوباً وحتى خطوط الهدنة للعام 1948م شمالاً، ويطلق عليها عدة تسميات مثل: وادي الأردن، وغور الأردن، الأغوار.

1-10-الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة، التي تناولت منطقة الأغوار الفلسطينية، تبين من خلالها أن الدراسات التي تناولت منطقة الأغوار، كانت إما بشكل خاص أو ضمن الإطار العام للصراع العربي الإسرائيلي، حيث تتشابك الأحداث والسياسات وتتداخل مع بعضها، والتي أفادت الدراسة في تنويع المصادر والمعلومات، وتمثلت بالآتي:

1-دراسة عايش قاسم (2013)، بعنوان: "الصراع الديمغرافي الفلسطيني الإسرائيلي (2000، 2030)"

قدمت الدراسة شرحاً تفصيلياً للصراع الديمغرافي في الأراضي المحتلة 1967م، متضمنة البعد الديمغرافي بشقيه السكاني والجغرافي للاستعمار الاستيطاني وجدار الفصل، ومظاهر الصراع الديمغرافي في أراضي 48، وخلصت الدراسة إلى رؤية استشرافية لحل الصراع وفقاً لرؤية حل الدولتين أو حل الدولة الواحدة، ومن أهم التوصيات:

1-الرفض الفلسطيني المطلق ليهودية الدولة، لما له من مخاطر على القضية الفلسطينية

2-التمسك بحل الدولتين لما يحققه من إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، ويحد من التوسع الاستيطاني والطموحات الإسرائيلية التوسعية.

3-أن تقوم السلطة الوطنية بوضع سياسات جديدة لإنشاء مدن فلسطينية جديدة تحد من الكثافة السكانية، ولا تترك أماكن مفتوحة بجانب المستوطنات والحدود الإسرائيلية لتتمدد فيها.

2-دراسة محمد المملوك (2012)، بعنوان "الضفة الغربية -دراسة جيوبوليتيكية"

تناولت الدراسة موضوع الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين حول الأرض، حيث ناقشت الوضع الجيوبيوليتكى المعقد في الضفة الغربية، والآثار الجيوبوليتيكية الإسرائيلية التوسعية، من خلال سياسة الاستيطان والجدار الفاصل والطرق الالتفافية، والحواجز العسكرية ونهب الثروات والمياه.

وتوصلت الدراسة إلى أن: السلوك الجيوبوليتكى الإسرائيلي في الضفة الغربية يقضى على كل مقومات العملية السياسية وبالتالي على حلم الفلسطينيين بدوله قبله للحياة على حدود 1967م.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات منها:

1-ضرورة تحقيق الوحدة الفلسطينية كشرط لمقاومة أطماع إسرائيل التوسعية.

2-وضع استراتيجية فلسطينية تهدف إلى إقناع المؤسسات الدولية بفرض القانون الدولي على إسرائيل، وتحشيد القوى الشعبية لمواجهة المخططات التوسعية الاسرائيلية.

3-دراسة بلال إبراهيم (2010)، بعنوان:" الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية"

تناولت الدراسة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، من حيث أهدافه ودوافعه والمراحل التي مر بها، والتأثيرات التي أحدثها على التنمية السياسية من النواحي الاقتصادية، والتعليمية، والاجتماعية، وعلى مستقبل الدولة الفلسطينية وحدودها وعلى الأمن الفلسطيني، وعلى قضية اللاجئين وعلى الديمغرافيا الفلسطينية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها:

1-أن الاستيطان في الضفة الغربية يقضى على كل مقومات التنمية، وبالتالي على حلم الفلسطينيين بإقامة الدولة الفلسطينية.

2-ارتفاع نسبة المستوطنين والاستيطان 100% بعد اتفاقيات السلام، مما يدلل على أن إسرائيل تستغل السلام كغطاء لاستمرار الاستيطان.

3-العمل على وضع استراتيجية فلسطينية لمواجهة الاستيطان من خلال المقاومة الحقيقية للاستيطان، والمؤسسات الدولية لفرض القانون الدولي على إسرائيل.

4-العمل على إقامة وحدة فلسطينية ذات استراتيجية موحدة تستطيع مواجهة المخططات الإسرائيلية.

4-دراسة ياسر سلامة (2008)، بعنوان: "السياسة الإسرائيلية المائية وأثرها على الضفة الغربية-دراسة في الجغرافيا السياسية"

تناولت الدراسة مصادر المياه ومواردها وجغرافيتها، والسياسة المائية الإسرائيلية وأهم مشاريعها ومخططاتها والأطماع الإسرائيلية في المياه العربية، وكذلك الاستيطان وأثره على المياه، وتناولت أبعاد الصراع على المياه، والمياه في المفاوضات، وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات يذكر الباحث منها ما يخص الفلسطينيين:

1-ضرورة أن تعمل الحكومة الفلسطينية على تطوير وتنظيم طرق استغلال وإنتاج وتوزيع المياه في فلسطين.

2-ضرورة أن يتمسك الفلسطينيون بحقوقهم المائية، كحقوق قانونية وشرعية وطبيعية تمثل سيادتهم على مواردهم وأرضهم ومستقبل وجودهم على هذه الأرض.

3-أن يعطي أصحاب القرار الفلسطيني مسألة أحواض المياه الجوفية أولويه خاصة، لمواجهة استغلال إسرائيل للمياه الفلسطينية.

4-العمل على فضح الممارسات الإسرائيلية وأثرها في أزمة المياه الفلسطينية.

5-دراسة طارق قاسم (2008)، بعنوان:" الاستيطان الصهيوني في وادي الأردن"

تناولت الدراسة جغرافية وادي الأردن وأهميته الاستراتيجية، وتاريخ الاستيطان في وادي الأردن وأهم عوامل انتشاره، وبينت أثر العوامل التاريخية، والدينية، والأمنية، والسياسة، والاقتصادية في توجيه الاستيطان وانتشاره، وأهم المخططات الإسرائيلية الاستيطانية في وادي الأردن، وأهم مراحل الاستيطان والمحاور المتمركز فيها، والحواجز الأمنية وتأثيراتها.

وقد أظهرت الدراسة أثار الاستيطان على البيئة، والتضاريس، والنبات، والسكان، والاقتصاد، والأمن، والآثار السياسية، والاجتماعية، والثقافية، وبينت أساليب مقاومته فلسطينياً.

وخلصت الدراسة إلى أن إسرائيل أوجدت بعد اتفاق أوسلو رأياً عاماً داخلها، أظهرته برامج أغلب الأحزاب الصهيونية، والتي تشير إلى أن هناك مناطق حيوية في الضفة الغربية يجب أن تضم لإسرائيل في إطار أي حل نهائي ومنها وادي الأردن، وكذلك سعت لإقناع دول العالم وخاصة الولايات المتحدة بأن هناك مناطق حيوية واستراتيجية لا يمكن لإسرائيل الاستغناء عنها لأسباب استراتيجية دفاعية وديمغرافية ومائية وبالتالي ضم هذه المناطق لإسرائيل، هذا يتطلب من الفلسطينيين وضع استراتيجية لمواجهة المخططات الإسرائيلية تقوم على عدة أسس منها: "توحيد وتفعيل اللجان الوطنية لمقاومة الاستيطان وتطوير عملها ، وقيام كافة وزارات السلطة الفلسطينية بحملات استصلاح الأراضي، ودعم صمود المواطنين، وإقامة المشاريع التنموية والبنية التحتية، وتشجيع البناء والسكن في وادي الأردن ، وربط قضية الاستيطان باستمرار المفاوضات لإجبار إسرائيل على وقف عملية الاستيطان .

6-دراسة محمد أمير قيطة (2002) بعنوان: "المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزه – دراسة جيوبوليتيكية"

ناقشت الدراسة موضوع الاستيطان من حيث أشكاله، وأنواعه، وتوزيعه الجغرافي، وأهدافه، والمحددات المؤثرة به، والآثار التي يخلفها على السكان والأرض والبيئة.

وقد أظهرت الدراسة كيفية قيام إسرائيل بخلق المبررات الأمنية خدمه لتنفيذ مخططات الاستيطان للسيطرة على الأرض ومن ثم التوسع ثم الضم، حيث انتشر الاستيطان على المساحات الواسعة من الضفة الغربية التي تمتاز بمواقع ذات أهمية استراتيجية، مما شكل تأثيرات سلبية على مجمل الحقوق الفلسطينية، وفرض تغيرات جيوبوليتيكية على الأرض، وأن إسرائيل مازالت مستمرة في مخططاتها الاستيطانية للسيطرة على أكبر مساحة من الأراضي الفلسطينية، وللحيلولة دون قيام دوله فلسطينية.

7-دراسة محمد المصري (2000)، بعنوان: "التخطيط الإقليمي للاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية- 1967، 2000 "

تناولت الدراسة بشكل مفصل وبالأرقام والإحصائيات كافة الجوانب المتعلقة بالاستيطان، حيث تناولت أهداف الاستيطان وإشكاله ومقومات الاستيطان، والمشاريع الاستيطانية والخصائص السكانية والعمرانية للمستوطنات، وتوزيع المستوطنات حسب المحافظة والمساحة، والسكان والمساحة، والمحافظة وسنة الإنشاء، والتوزيع الجغرافي للمستوطنات في المحافظات.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعه من التوصيات أهمها:

1-التصدي الفوري الرسمي والجماهيري الفلسطيني عبر خطط ممنهجة لمواجهة الاستيطان.

2-تنمية الاقتصاد الوطني، لتقليص الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي خاصة اقتصاد المستوطنات من خلال تنشيط القطاع الزراعي ودعم صمود المواطنين وتثبيت وجودهم على أرضهم، وإقامة المشاريع الإسكانية وتمددها لمواجهة الاستيطان، وتقديم التسهيلات لجلب الاستثمار.

3-تنمية الريف من خلال إقامة المشاريع التنموية وخلق فرص عمل للمواطنين لغنائهم عن العمل في المستوطنات.

8-دراسة عبد الرحمن أبو عرفة (1984)، بعنوان: وادي الأردن "دراسة تحليليه للخواص البيئية والاقتصادية والسياسية"

تناولت الدراسة الخواص العامة لوادي الأردن من حيث الأهمية الاقتصادية، والسياسية، والتضاريس، والمناخ، والتربة، وأيضاً الموارد الطبيعية والبشرية والتي شملت الأرض والمياه والسكان ، وكذلك الإنتاج الزراعي مقوماته وعلاقاته ، والجدوى الاقتصادية للزراعة فيه ، والقاعدة الاقتصادية للمستوطنات في الغور ، وبينت الدراسة أن أراضي الوادي بما تشمله من أراضي صالحة للزراعة ومياه صالحه للاستعمال البشرى والزراعي، تمثل قاعدة اقتصادية هامة لها أثرها على اقتصاد الضفة الغربية ، لكن الأوضاع الشاذة التي تعيشها المنطقة نتيجة الاحتلال وممارساته التي تستهدف السيطرة على الأرض وإمكانياتها ، والتي أدت إلى

تقليص عدد السكان فيها، وطالما استمر الاحتلال لا يمكن تصور إحداث تغير إيجابي لصالح المنطقة و السكان ، وانه لا يمكن إجراء تطوير فعال للمنطقة ولن تأخذ مداها الأشمل إلا بإنهاء الاحتلال.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يلاحظ في الدراسات السابقة أنها اشتملت على نوعين من الدراسات.

الأول: الدراسات التي استهدفت منطقة الأغوار بشكل خاص حيث تناولت أحد جوانب المشكلة مثل: "الاستيطان–المياه–السكان–الزراعة" دون ربطها مع بعضها أو بباقي جوانب الصراع، لتصبح الرؤية كاملة حول مستقبل منطقة الأغوار الفلسطينية.

الثاني: الدراسات التي استهدفت جوانب متعددة من قضايا الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ولكن بشكل عام شامل ركزت على الاستيطان في الضفة الغربية، حيث كانت منطقة الأغوار بصفتها جزء رئيسي من أراضي الضفة الغربية ضمن هذه الدراسات.

وقد تميزت هذه الدراسة عن غيرها في كونها متخصصة في منطقة الأغوار الفلسطينية، وتبحث في كل الأطماع الجيوبوليتكية الإسرائيلية في الأغوار الفلسطينية، وتبرز تأثيرها على مستقبل المنطقة، وعلى التسوية السياسية بين الفلسطينيين وإسرائيل.

الفصل الثانـي
جغرافية الأغوار الفلسطينية

المبحث الأول: الموقـع والمسـاحة.

المبحث الثاني: الموارد الطبيعية والاقتصادية.

المبحث الثالث: التوزيـع الديموغرافي.

2.1-تمهيد:

فلسطين: هي البلاد الواقعة في الجزء الجنوبي من بلاد الشام، غرب قارة أسيا، على الساحل الشرقي للبحر المتوسط، وقد أتاحت الحرب العالمية الأولى، لكل من بريطانيا وفرنسا تقسيم بلاد الشام وسلخ فلسطين منها، وتحديد حدودها بما يتماشى مع مخططاتهما الاستعمارية، لتصبح فلسطين المنطقة الواقعة، بين درجتي عرض30َ: 29°و 15َ: 33° شمالاً، ودرجتي طول15َ :34°و40َ: 35°شرقاً ، وهي مستطيلة الشكل، وتبلغ مساحتها حوالي (27009كم2)، أي (10429 ميل2)، (الدباغ، 1991 ، ص15)، ويحدها من الشمال لبنان، ومن الغرب البحر المتوسط، ومن الشرق سوريا والأردن، ومن الجنوب مصر.

وتنقسم فلسطين من الواجهة الطبيعية إلى أربع أقاليم رئيسة هي أقاليم السهل الساحلي، المرتفعات الجبلية، الغور والصحراء.

لكن الأحداث السياسية التي شهدتها فلسطين منذ مطلع القرن العشرين الميلادي، أدت إلى تغيير الخريطة السياسية والجغرافية لفلسطين، كما يظهر في الخريطة رقم (1.1) حيث قسمتها إلى منطقتين:
الأولى أقيمت عليها "دولة إسرائيل" ورسمت حدودها اتفاقيات الهدنة لعام 1949م، أعطت هذه "الدولة" ما مساحته 20922.023كم^2، أي 77.46% من فلسطين.

والثانية اعتبرت أراضي عربية محتلة بموجب قراري مجلس الأمن رقم 242 لعام 1967، والذي اعتبر والقرار 338 لعام 1973 صكين أساسين لأي تسوية سياسية في الشرق الأوسط (الأمم المتحدة، 2008، ص22) ونتيجة لذلك تغيرت الملامح الجغرافية والديمغرافية للأراضي الفلسطينية.

وبما أن الدراسة ستتناول الجزء الفلسطيني من إقليم غور الأردن، والذي تم تحديده بموجب التقسيم السياسي، الناتج عن حربي 1948م، و1967م، سيتم تخصيص هذا الفصل لدراسة الحقائق الجغرافية لمنطقة الأغوار الفلسطينية، كأساس للتحليل الجيوبوليتكى للأحداث السياسية الدائرة عليها.



خريطة رقم (2.1): الانشطار الجيوسياسى لفلسطين عام 1948

المصدر: (عمل الباحث بالاعتماد خريطة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013)

2-2-المبحث الأول: الموقـع والمسـاحة.

يطلق اسم وادي الأردن، أو الغور على المنطقة التي تقع شرق فلسطين، بينها وبين سوريا وشرقي الأردن، ويخترقها نهر الأردن مع بحيراته.

الغور هو قسم من الانخفاض [الصدع] الإفريقي العظيم الذي يبدأ من جبال طوروس في أسيا الصغرى، ويستمر جنوباً ماراً بسوريا والبحر الميت، فوادي عربة إلى خليج العقبة، وينتهي في بحيرة فكتوريا بأواسط إفريقيا، ليس هذا الانخفاض ناتج من تآكل الأرض بفعل المياه، وإنما هو نتيجة حركة فجائية لقشرة الأرض، وما أرض الغور، إلا قطعة ضيقة لهذه القشرة انخفضت مئات الأمتار تحت سطح النجد على الجانبين (الدباغ،1991، ص61)، وينقسم إقليم وادي الأردن إلى ثلاثة أقسام جغرافية هي:

1- وادي الأردن الأعلى: يمتد من جبل الشيخ شمالاً حتى بحيرة الحولة سابقاً جنوباً.

2- وادي الأردن الأوسط: يمتد من بحيرة الحولة سابقاً شمالاً، وحتى الساحل الشمالي لبحيرة طبريا جنوباً.

3- وادي الأردن الأدنى والبحر الميت (غور الأردن): يمتد ما بين بحيرة طبريا شمالاً، والبحر الميت جنوباً بطول يبلغ 105كم، (جامعة القدس المفتوحة،1999، ص41).

وميدان هذه الدراسة الأغوار الفلسطينية، ذلك الجزء الذي تم فصله قسراً من منطقة غور الأردن على الجانب الفلسطيني غربي نهر الأردن، بفعل نتائج حرب 1948م، حيث فصل غور الهوا، وغور بيسان، عن باقي منطقة غور الأردن، وضمت للأراضي المحتلة عام 1948م، وبقيت باقي منطقة الغور ضمن الأراضي المحتلة عام 1967م، والتي أطلق عليها اسم الأغوار الفلسطينية، لتميزها عن باقي مناطق الغور، وهي جزء من وادي الأردن الأدنى والتي سيتم تناولها في هذه الدراسة.

2-2-1: الموقع الفلكي.

تمتد منطقة الأغوار الفلسطينية، وهي الشريط الشرقي للضفة الغربية، على درجة طولية واحدة 15َ:34° شرقاً، وذلك نظراً لقلة عرضها، وعلى دائرتي عرض 5 َ:29° و32°شمالاً، (قاسم، 2008، ص77).

بالاعتماد على الموقع الفلكي للأغوار الفلسطينية، نجدها تقع إلى الجهة الغربية لنهر الأردن، وتطل على شواطئ البحر الميت الشمالية والشرقية، وهي منطقة منخفضة عن سطح الأرض، وهي ذات مناخ مميز، فهو دافئ شتاء وحار ورطب صيفاً، وهو ما يعنى أنها منطقة تكامل مع باقي المناطق الفلسطينية، من حيث الزراعة والإنتاج الحيواني، وتشجيع حركة السياحة الداخلية والخارجية.

2-2-2-الموقع الجغرافي.

يعد الموقع الجغرافي للأغوار الفلسطينية، عاملاً رئيسياً يمنحها مكانةً مهمةً وشخصيةً مميزةً، حيث تمثل المنطقة الشريط الشرقي للضفة الغربية، التي يحدها من الشمال خط الهدنة إلى الجنوب من بيسان، ونهر الأردن من الشرق، ومن الجنوب البحر الميت، ومن الشرق السفوح الشرقية للضفة الغربية، كما يظهر علي الخريطة رقم (2.2)، ويلاحظ أن الأغوار تتميز بموقع استراتيجي هام، إذ تمثل

البوابة الشرقية للضفة الغربية إلى العالم الخارجي عبر الأردن، كما أن وقوعها على طول الضفة الغربية لنهر الأردن، باعتباره حاجز طبيعي جعل إسرائيل تتمسك بها بذريعة الأهمية الأمنية لها، حيث تعتبرها منطقة فاصلة بين حدودها الشرقية والجبهة الشرقية مع العرب " الأردن، العراق"، وكذلك فهي تفصل بين التواجد السكاني الفلسطيني من جهة ومحيطه العربي من جهة ثانية.

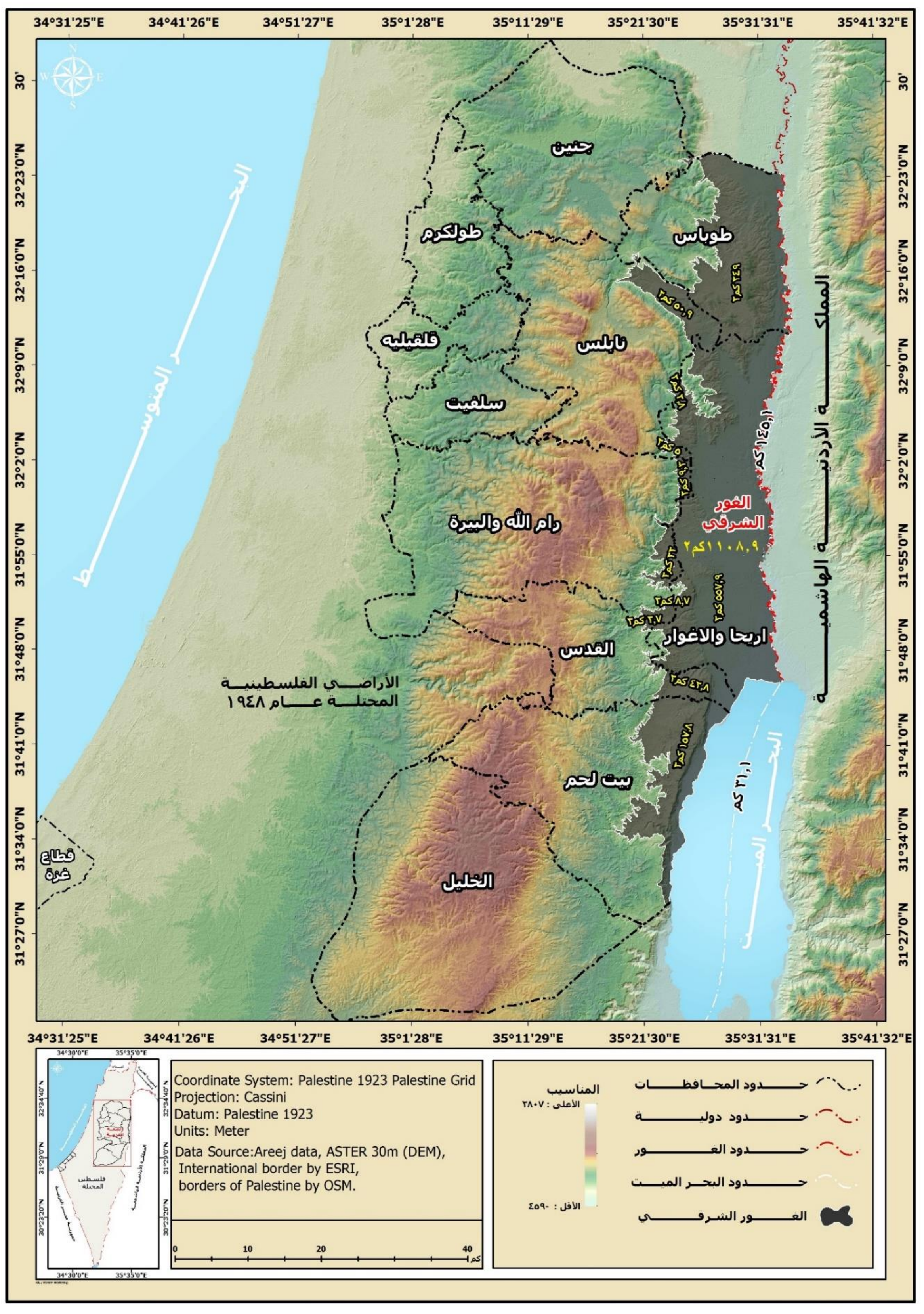
2-2-3-المساحة.

تتفاوت المساحة الفعلية لمنطقة الأغوار الفلسطينية نتيجة عوامل عديدة تؤثر في تحديد مساحتها أهمها:

1-العامل الجغرافي: حيث تمتد مساحة الأغوار الفلسطينية حسب التوزيع الجغرافي المشار إليه أعلاه، بمسافة هوائية 70كم تقريباً، وبعرض يتراوح بين 5 إلى 15 كم، (الموسوعة الفلسطينية،1983، ص408)، وتقدر وزارة الزراعة الفلسطينية المساحة الفعلية لها بحوالي 722000 دونم (مديرية زراعة أريحا والأغوار، 2005)، أي ما يعدل 722كم2، أي 12.77% من مساحة الضفة الغربية.

2-العامل السياسي: منذ العام 1967 واحتلال إسرائيل للضفة الغربية، وفرض سيطرتها بقوة السلاح على الأرض، عملت على تغير الحدود التضاريسية المتعارف عليها للأغوار، ووسعت مساحتها لتتلاءم ومخططاتها الأمنية والاستيطانية، بحيث شملت السهل الضيق المحاذي للبحر الميت من الغرب ولمسافة 11 كم جنوباً، كما شمل التوسع معظم منطقة المرتفعات الشرقية لمنطقة الغور، ضمن الحزام الاستيطاني المبني على أساس مشروع آلون، (أبو عرفة،1984، ص13)، حيث كان الاعتبار الأساسي الموجه في تحديد منطقة الأغوار، هو السيطرة على المجال الأرضي الممتد بين جبال الخليل في الجنوب وجبال نابلس في الشمال، وبين نهر الأردن في الغرب، بالإضافة إلى صحراء الخليل، والذي يضم المستعمرات الاستيطانية: بكعات هيرون، معيلوت، ومعالية أفرايم، إضافة إلى ضم البحر الميت حتى عين جدي واعتبارها جزء من الأغوار، وبذلك تكون إسرائيل قد وسعت حدود منطقة الأغوار، لتصبح المساحة الإجمالية لمنطقة الأغوار حسب التعريف الإسرائيلي 1600كم2، تشكل حوالي 28% من مساحة الضفة الغربية، (نحاس ،2012، ص 13).

وبحسب اتفاق أوسلو2لعام 1995م، والذي قسم الأراضي الفلسطينية ومن ضمنها الأغوار الفلسطينية إلى ثلاثة أقسام، كما يظهر في الخريطة رقم (2.3)، وهي "A وB وC"، بحيث تخضع كل منطقه إلى سيطرة أمنية وإدارية مختلفة، وكما هو مبين في الجدول رقم (2.1)، فإن أراضي منطقة الأغوار البالغ مجموعها 1155 كم2، قد تم تقسيمها إلي المنطقة A ومساحتها حوالي 85كم^2، التي تخضع للسيطرة الفلسطينية الأمنية والإدارية، والمنطقة B ومساحتها حوالي 50كم^2، وتخضع للسيطرة المشتركة بين الفلسطينيين وإسرائيل، والمنطقة C ومساحتها 1020كم2، وتخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة.



خريطة رقم (2.2): الموقع الجغرافي والمساحة لمنطقة الأغوار الفلسطينية

المصدر: (بالاعتماد على نظام GIS وخرائط DEM)

جدول (2.1) تقسيم مناطق الأغوار الفلسطينية حسب اتفاقية أوسلو2 لعام 1995م

تصنيف المنطقة	نوع السيطرة	المساحة التقريبية كم2	النسبة المئوية من مجموع المساحة الكلية
مناطق مصنفه A	فلسطيني	85	7.4
مناطق مصنفه B	مشترك	50	4.3
مناطق مصنفه C	إسرائيلي	1020	88.3
المجموع		1155 كم2	%100

المصدر: بتصرف الباحث عن (نحاس ،2012: 18)

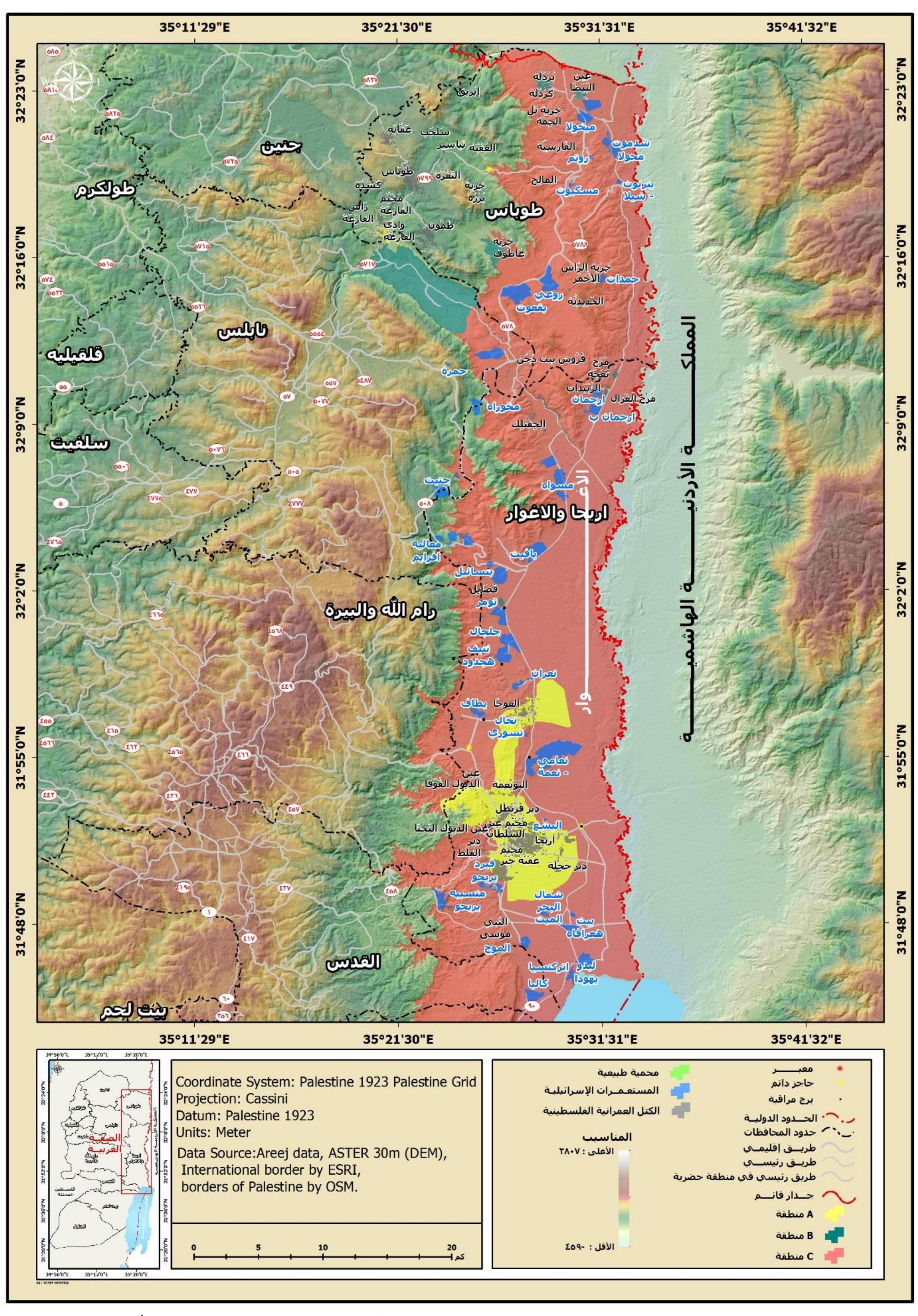
ونظراً لعدم وجود تقدير رسمي لمساحة الأغوار الفلسطينية، وتباين بين جميع المصادر التي تناولت تقدير مساحتها، فإن الدراسة عمدت إلى تحديد مساحة الأغوار "ميدان الدراسة"، على أساس المنطقة الممتدة من خط الهدنة الفاصل بين مدينتي طوباس وبيسان شمالاً، وحتى خط الهدنة الفاصل بين الضفة الغربية والنقب جنوباً على الساحل الشرقي للبحر الميت، وبعمق يمتد من نهر الأردن شرقاً، وحتى أقدام المرتفعات الشرقية للضفة الغربية غرباً، وذلك من خلال استخدام نظام "GIS" وخرائط" DEM" الطبوغرافية ذات الدقة المكانية العالية، ومن خلال التحليل المساحي، فإن المساحة الكلية للأغوار الفلسطينية بلغت 1108.9كم2، كما يظهر علي الخريطة رقم (2.2).

3-التقسيم الإداري: قسمت السلطة الوطنية الفلسطينية الضفة الغربية إدارياً إلى 11 محافظة، بهدف إدارة مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، ونتيجة لذلك التقسيم فإن الأغوار توزعت بين ستة محافظات، كما يظهر من تحليل الخريطة رقم (2.2)، على النحو الآتي:

جدول رقم (2.2): مساحة الأغوار الفلسطينية حسب المحافظة

المحافظة	كم2	%
طوباس	249	22.46
أريحا	557.9	50.31
نابلس	58.7	5.29
رام الله والبيرة	40	3.61
القدس	45.5	4.10
بيت لحم	157.8	14.23
المجموع	1108.9	100.00

المصدر: (إعداد الباحث، 2014)



خريطة رقم (2.3): التقسيم الجيوسياسى لمنطقة الأغوار الفلسطينية حسب اتفاق أوسلو2

المصدر: (بالاعتماد على نظام GIS وخرائط DEM)

4-2-2-التضاريس:

تشكل الأغوار الفلسطينية، جزءاً أصيلاً من التكوين الجيولوجي والتضاريسي لمنطقة غور الأردن، الممتدة من بحيرة طبريا شمالاً وحتى البحر الميت جنوباً، ويجرى نهر الأردن في وسط الغور ويشق طريقه في الإرسابات البحيرية القديمة، لكن تعترض مجراه بعض العتبات البازلتية فيخترقها بصعوبة، ليشكل فاصلاً طبيعياً بين منطقة الغور الشرقي التي تقع داخل الحدود الأردنية، ومنطقة الغور الغربي التي تقع داخل الحدود الفلسطينية (الموسوعة الفلسطينية، 1984: ص406)، أما البحر الميت، وهو بحيرة مغلقة تقع على الحدود بين الأردن شرقاً، وفلسطين غرباً، وهو مستطيل الشكل تقريبا، (الأغا،1993، ص119)، أما أرض الأغوار فهي مستوية عموماً، وتتفاوت في اتساعها، إذ يبلغ اتساعها حوالي 15كم في غور أريحا، وحوالي 5كم قرب بحيرة طبريا، وتضيق في الوسط حوالي 3كم قرب قرن الحمار، وهناك انحداراً عرضياً يمتد من حافة الغور الجبلية في الغرب إلى نهر الأردن في الشرق، (جامعة القدس المفتوحة ،1999، ص41).

وتنقسم أرض الأغوار إلى قسمين: الأول الذي يلي مجرى النهر مباشرة من كلا الجانبين ويدعى الزور، وهو دغل كثيف الأشجار والنباتات ويتراوح عرضه من 360 إلى 1300متراً.

والقسم الثاني ويدعى "الغور" الذي يلي الزور، وترتفع عنها بمقدار45 متر، وتفصل المنطقتين وتميزهما عن بعضهما تلال من الطَفلْ الرمادي والتي لا ينبت عليها شيء (أبو عرفة،1984: ص31)، وهي أراضي وعرة محددة تعرف محلياً باسم الكتار، وتتصف بحدة حافاتها ووعورة جوانبها، وخلوها من النبات الطبيعي، لا يزيد عرض بقاعها عن 3كم.

كما تقسم الأغوار من الشمال إلى الجنوب إلى وحدات طبيعية هي:

1- غور طوباس "بقيعة طوباس": ويبلغ عرضه 5كم، وطوله نحو 20كم، ويتصف بانبساط أراضيه، رغم ارتفاعها في الغرب، ويجري فيه وادي المالح، أحد روافد نهر الأردن.

2- غور دامية: ويبلغ اتساعه 5كم، باستثناء الفتحة التي يخترقها وادي الفارعة في طريقه إلى نهر الأردن، حيث يتسع عرض الغور قليلاً، ويرتفع الجانب الغربي للغور فيما يعرف بقرن صرطبة الذي يتكون من كتلة جبلية كبيرة ترتفع 720م عن نهر الأردن.

3- غور فصايل: يتسع عرض الغور في هذه المنطقة ليصل نحو 8 كم، ويتسع عرض الزور الذي ينفصل عن الغور بوضوح بفعل الأرض الوعرة، ويجرى في هذا الغور وادي الفارعة الأدنى، ووادي العوجا الأدنى، اللذان يجريان مسافة 10كم، في موازاة نهر الأردن، ثم ينجرفان شرقاً ويصبان في نهر الأردن.

4- غور أريحا: وهو سهل طويل مغلق من الشرق والغرب بحافات من الأراضي المرتفعة الوعرة، ويجرى فيها وادي القلط المتعرج، وينخفض فيها الزور عن الغور نحو 40م، ويبلغ اتساعه قرابة 1\2 كم، وعرض الغور 15كم، ويبدو البحر الميت كأنه استمرار لسهل أريحا من الناحية الجنوبية، وحف بهذا السهل قمة جبل قرنطل التي تشرف على المنطقة كلها، (الموسوعة الفلسطينية،1984، ص408).

5-2-2-المناخ:

لعب الموقع الجغرافي للأغوار الفلسطينية، باعتباره مكون رئيسي من منطقة غور الأردن، دوراً هاماً في تحديد ملامح المناخ، والذي له تأثير مباشر على الكثافة السكانية، والنشاط العمراني، والزراعي والرعوي، والغطاء النباتي والذي يتطابق مع خرائط توزيع الحرارة والأمطار، والتي كانت على النحو التالي:

1-درجات الحرارة:

ترتفع درجات الحرارة في الأغوار خلال فصل الشتاء عن معدلها في المناطق المجاورة، حيث تصل معدلات الحرارة الدنيا خلال هذا الفصل بين 4.5 -13 درجه مئوية، أما العظمى فتتراوح بين 17-32 درجه مئوية، بينما ترتفع درجات الحرارة في الصيف، حيث تتراوح الدرجات الدنيا بين36-40 درجه مئوية، والعظمى ما بين 43-48 درجه مئوية وتتزايد درجات الحرارة بحسب الانخفاض عن سطح البحر، فنجدها في البحر الميت مثلا تصل إلى ما بين 50-55 درجه مئوية، نتيجة انخفاضه الحاد عن سطح البحر (أبو عرفة ،1984، ص28)، أما نسبة الرطوبة فهي متوسطة تتراوح بين 45 و50 % (الدباغ،2003، ص93).

2-الأمطار:

تعتبر منطقة الأغوار من المناطق الفلسطينية التي تقل فيها كمية الأمطار، لأنها تقع في ظل المطر، ويزداد فيها معدل التبخر، بسبب انخفاض هذه المنطقة عن مستوى سطح البحر لأكثر من 400 متر، إضافة إلى ارتفاع درجات الحرارة، الأمر الذي يؤدي إلى التبخر وقلة الأمطار.

ويتراوح معدل سقوط الأمطار بالمليمترات، بين 152.6 مم في أريحا، و88مم شمال البحر الميت (الدباغ ،2003، ص93)، وعموماً تقل الأمطار كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب، وكذلك من الغرب إلى الشرق، حيث يكون معدل سقوط الأمطار في الأغوار يتراوح بين 160مم/سنة، على طول الجبهة الغربية، ويصل إلى 50 مم/سنة، على طول الجبهة الشرقية، وتقدر معدلات التغذية الواصلة إلى المياه الجوفية في منطقة أريحا بحوالي 5-6 مليون م3/سنة، (سلطة المياه الفلسطينية،2010، ص9).

3-الرياح:

تتعرض منطقة الأغوار لثلاثة أنواع من الرياح في العام وهي:

1-الرياح التجارية: وهي رياح جافه تهب في فصل الصيف وتؤثر على شمال المنطقة، ويضعف تأثيرها كلما اتجهنا نحو الجنوب.

2-الرياح الشرقية: وتعرف بالخماسين وهي رياح جافة جداً تأتى من الصحراء وتكون محملة بالغبار، وتتأثر بها المنطقة في شهري أبريل ومايو.

3-الرياح العكسية الماطرة: وتهب على المنطقة خلال فصل الشتاء من الجنوب الغربي، ويقل تأثيرها كلما اتجهنا نحو الشرق (قاسم،2008، ص12).

3-2-المبحث الثاني: الموارد الطبيعية والاقتصادية:

تعتبر أرض الأغوار الفلسطينية، ذات خصائص طبيعية مميزة جعلتها من أغنى المناطق الفلسطينية عامة، حيث تمتلك مجموعة من الموارد الطبيعية والاقتصادية، أهما:

1-3-2-الأرض:

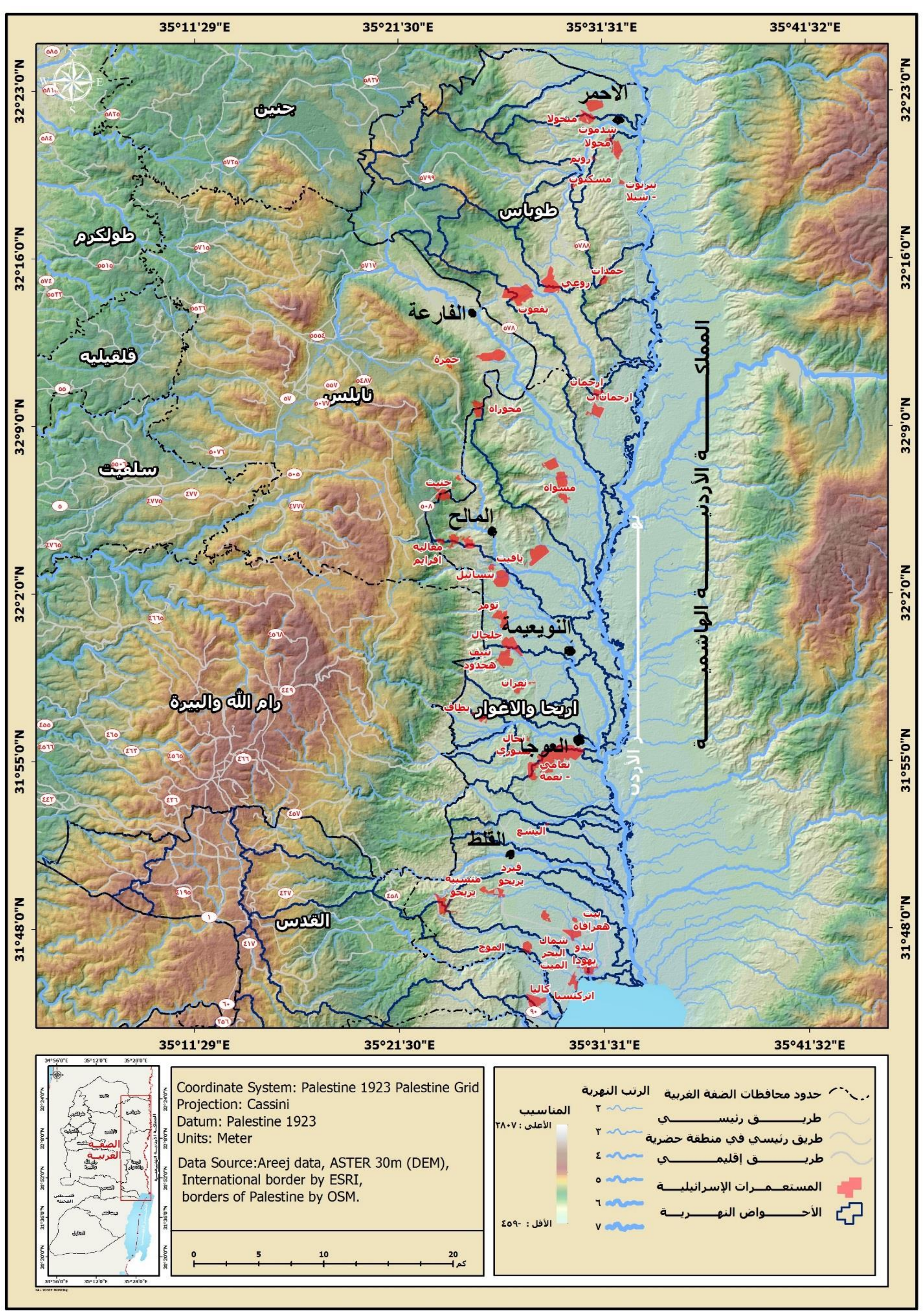
وهى من أهم الموارد الطبيعية ، نظراً لوجود مجموعة من الخصائص المميزة ، فهي ذات مساحة شاسعة، بالمقارنة مع مساحة الأراضي الفلسطينية، كما ذكر سابقاً، إذ تقدر مساحة أراضي الأغوار حوالي 722000 دونم، يصلح منها للزراعة 280000 دونم، [38.78%]، أما المساحة المستغلة من قبل المزارعين الفلسطينيين تتراوح بين 48-50 ألف دونم، أما المساحات المصادرة لإقامة المستوطنات فتبلغ 72 ألف دونم، كما قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإغلاق المنطقة المحاذية لنهر الأردن بعرض 3-5كم، وباقي المساحة هي أراضي جبلية غير قابلة للزراعة (وزارة الزراعة الفلسطينية،2005) .

وتوصف أراضي الأغوار بأنها دفيئة طبيعية كونها تقع تحت مستوى سطح البحر، مما يعطيها ميزه مناخية نسبية من حيث ارتفاع درجات الحرارة صيفاً واعتدالها شتاءً، هذه المساحة يمكن استغلالها في النشاط الزراعي لتغطية حاجات الفلسطينيين للأسواق المحلية، و الصناعات الزراعية وتوفير فرص التصدير للخارج، كما أن مساحتها الشاسعة تمثل مخزوناً جغرافياً وإستراتيجياً كبيراً، حيث يمكن استغلالها لإقامة مشاريع إسكان، ومرافق عامة، لاستيعاب الزيادة السكانية الفلسطينية، خاصة وأن الأغوار تعتبر ذات كثافة سكانية منخفضة جداً تقدر بحوالي 83 فرد/كم2، كما أن المميزات المناخية والطبيعية الخلابة لأرض الأغوار يمكن استغلالها في تطوير قطاع السياحة و الصناعات السياحية ، خاصة مع وجود المواقع السياحية الأثرية والدينية المنتشرة فيها .

2-3-2-المياه:

تعتبر المياه المورد الأساسي والأهم بعد الأرض في الأغوار الفلسطينية، التي تعتبر مناطق متميزة نسبياً بوفرة مواردها المائية، على الرغم من أن جزء مهم منها غير مستغل لأسباب سياسية "سيتم ذكرها لاحقا"، وجزء مهم آخر يتم مصادرته واستغلاله من قبل سلطات الاحتلال، وتقع الأغوار بمعظمها في منطقة جافة أو شبة جافة، حيث تنخفض كميات الأمطار إلى معدلات متدنية، إلا أن أرض الأغوار وكما يظهر في الخريطة رقم (2.4)، ومن خلال التحليل الهيدرولوجي، تعتبر ممر لكميات ضخمة من المياه الآتية من الوديان، وكذلك مستودع هائل من المياه الجوفية، التي تصل باطن الأرض عن طريق المسيلات والروافد النهرية.

وتتوزع أهم مصادر المياه في الأغوار الفلسطينية على النحو الآتي:



خريطة رقم (2.4): التحليل الهيدرولوجي لمنطقة الأغوار الفلسطينية

المصدر: (بالاعتماد على نظام GIS وخرائط DEM)

2.3.2.1-مياه الأمطار: يبلغ معدل سقوط الأمطار في الأغوار من الجنوب إلى الشمال ما بين 150 -250 ملم سنوياً (وزارة الزراعة،2005)، وهي نسبة منخفضة لكن يمكن استغلالها لتحقيق مردود إنتاجي لبعض المحاصيل الزراعية وخاصة الحبوب.

2.3.2.2-المياه الجارية: نظراً لانخفاض الأغوار عن سطح البحر، فقد أصبحت مركزاً لتجمع المياه المتدفقة من المرتفعات المحيطة به، ويعتبر نهر الأردن المورد الأول للمياه في الأغوار، تحرم سلطات الاحتلال الإسرائيلي الفلسطينيين من حقهم المشروع في حصتهم من مياه نهر الأردن، والتي خصصت بموجب مشروع جونسون، والتي تقدر بنحو 330 مليون مم3/سنة، والتي استولت عليها إسرائيل منذ مطلع ستينات القرن الماضي (وزارة الزراعة ،2005).

ومن خلال الجدول رقم (2.3)، يتبين أن أهم الأودية التي تجرى في الأغوار من الشمال إلى الجنوب هي:

1-وادي الفارعة: وينبع من جبال نابلس، ويقدر ما يحمله في العام من 45 -62 مليون م3، وهو من أهم روافد نهر الأردن، بعد وادي جالود (الدباغ،1991، ص82).

2-وادي العوجا: تنتهي فيه الأمطار الهابطة من تلال قرية كفر مالك، وتسير في مجراه إلى أن تصب في نهر الأردن، ويقدر جريان وادي العوجا 3مليون م3 سنوياً.

3-وادي النويعمة: يحمل الأمطار المتدفقة من نواحي قرى الطيبة ورمون ودير دوان ويصب في نهر الأردن عند جسر الملك حسين.

4-وادي القلط: تنتهي فيه الأمطار المنحدرة من تلال البيرة وعناتا والرام وتنتهي في نهر الأردن عند مخاضة حجلة، ويقدر جريان القلط نحو 3 مليون م3 سنوياً، (دائرة الثقافة الفلسطينية ،1990، ص24).

جدول (2.3): يبين معدل تدفق الوديان في الأغوار.

معدل الجريان السطحي / م م3/ساعة	معدل السقوط المطري/ مليمتر/ساعة	الحوض المائي السطحي/ مليون م3
وادي الأحمر	300	1-2
وادي الفارعة	500	3.5-11
وادي العوجا	350	2-3
وادي القلط	450	3-11
وادي النويعمة	350	1-2
وادي المالح	200	1
المجموع	2150	11-30

المصدر: (سلطة المياه الفلسطينية ،2010، ص27)

2.3.2.3-الينابيع والمياه الجوفية: نتيجة لتضاريس المنطقة، فإن كميات كبيرة من مياه الأمطار الهاطلة فوق المرتفعات الجبلية، تنصرف إلي الخزانات المائية التحت أرضية، التي تعد

المصدر الرئيس للتزود بالمياه في كافة مناطق الأغوار، وذلك إما عن طريق الآبار أو الينابيع، فيما يعتبر خزان الترسبات الحديثة وخزان الأيوسين المائيين من أهم الخزانات المائية المتجددة في الأغوار، والتي تستغل مياها لكافة الاستخدامات من المياه، وتتغذي المياه الجوفية في هذين الخزانين عن طريق التغذية المباشرة الناتجة عن الأمطار والجريان السطحي للوديان بالإضافة إلى التغذية الجانبية للمياه الجوفية من المناطق الجبلية (وكالة وفا للأنباء، 2014). وتتمثل المياه والينابيع الجوفية في:

1-الحوض الشرقي: وهو أحد الأحواض المائية الهامة في فلسطين ويقدر مخزونه المائي بحوالي 171 مليون م3 في السنة، تستهلك الضفة الغربية منه 54 مليون م3/سنة، وتستهلك إسرائيل منه 40 مليون م3/سنة، ويتبقى منه78 مليون م3/سنة غير مستغله (سلامه،2008، ص 59).

2-الينابيع: يوجد في الأغوار العديد من الينابيع المتدفقة في مناطق عدة، يقدر عدد الرئيسة منها حوالي 22ينبوعاً تتغذى مياهها من الطبقات المائية الجبلية، فيما يقدر المعدل العام للتدفق السنوي لهذه الينابيع بحوالي 44 مليون م3/سنة، بالإضافة إلى مجموعة ينابيع الفشخة التي يبلغ معدل تصريفها ما بين 80-100 مليون م3/سنة، وهي من المياه المالحة التي تنبع من عين الفشخة على الشاطئ الغربي للبحر الميت (وكالة وفا للأنباء ،2014).

ويوضح للجدول رقم (2.4) أهم هذه الينابيع: "القلط، الديوك، النويعمة، الشوصة، السلطان، العوجا، فصايل، الباذان، الفارعة، الشبلى، بردلة، عين البيضاء"، ومعدل تدفقها السنوي البالغ 80-100 مليون م3/سنة.

جدول (2.4): عدد الينابيع في الأغوار ومعدل تدفقها السنوي لعام 2008 بالمليون م3.

المنطقة	عدد الينابيع	المعدل العام السنوي /م م3	معدل التدفق السنوي/ م3
أريحا	4	13.5	9.7
وادي القلط	5	7.5	3.6
العوجا	1	11.3	2.55
العقربانية	2	1.6	0.15
الجفتلك	1	0.7	0.52
النصارية	1	1	0.2
الفارعة	2	6.82	2.83
عين البيضاء	3	0.3	0.13
بردلة	5	1.7	0.54
المجموع	22	44.0	20.3
البحر الميت	مجموعة الفشخة		100-80

المصدر: (سلطة المياه الفلسطينية،2010، ص11)

3- الآبار الارتوازية: يوجد في منطقة الأغوار حوالي 209 بئر، حفرت معظمها قبل عام 1967م، لأغراض الري والشرب وهي آبار يتراوح أعماقها بين 50-100 م، وطاقتها الإنتاجية قليلة، وعدد الآبار

العاملة منها 89 بئر فقط، كما يبين الجدول رقم (2.5) يستخدم معظمها في الزراعة، حيث بلغ المعدل العام للاستخراج السنوي لآخر عشر سنوات من تلك الآبار حوالي 10-12مليون م3/سنة (وكالة وفا للأنباء ،2014) وتتراوح طاقتها الإنتاجية ما بين 12-14 م3 في الساعة، أي ما يعادل 13مليون م3 في السنة، ويبلغ المجموع الكلى لمياه الينابيع والآبار حوالي 45.5 مليون م3/سنة (وزارة الزراعة،2005) .

جدول(2.5) توزيع الآبار في الأغوار الفلسطينية

المنطقة	عدد الآبار الكلية	عددا لآبار العاملة	كمية الاستخراج لعام2009/م م3
أريحا	93	28	107
دير حجلة	2	0	0
العوجا	9	7	.43
فورش بيت دوجن	8	4	.14
وادي الفارعة	18	16	4
فصايل	1	1	.06
الجفتلك	27	23	208
الزبيدات	3	2	.35
مرج نعجة	13	7	.8
بردلة	8	1	.09
المجموع	209	89	11

المصدر: (سلطة المياه الفلسطينية ،2010، ص9)

3-3-2-موارد البحر الميت:

يحتوي البحر الميت على العديد من الثروات الطبيعية، فمياهه المالحة والمرة، تحتوي على 24-26% أملاح معدنية، تقدر هذه الأملاح الذائبة فيه نحو ستة أضعاف ما في المحيطات، ويعتبر البجر الميت مستودعاً كبيراً لمصادر الثروة المعدنية في فلسطين، ومن أهمها:

1-كلوريد البوتاسيوم: ويسمى البوتاس، ويستغل كسماد كيميائي، ويستخدم في صنع البارود، والدهان، والصابون، والزجاج، والأصباغ، والورق وغيرها، وقدر ما تحتويه البحيرة حوالي 2000 مليون طن متري، وهذه الكمية تكفي العالم مئات السنين.

2-كلوريد المغنيسيوم: وهو الذي يكسب مياه البحيرة مذاقها المر، وما تحتويه البحيرة من هذا المعدن نحو 22000 مليون طن، ويدخل في صناعة الطائرات، والمعادن، وفى صناعة النسيج لتلين الألياف الصوفية وتنعيمها، كما يستخدم في الصناعات الكيميائية كمادة أساسية تتألف منها بعض التراكيب (الدباغ،1991، ص85).

3-كلوريد الصوديوم: وهو الملح العادي، وقدر ما تحويه البحيرة منه بأكثر من 11000مليون طن، ويستعمل فضلاً عن الطعام في صناعة الصابون وغيرها.

4- بروميد المغنيسيوم: ويقدر ما تحويه البحيرة منه بنحو 980مليون طناً، ويستفاد منه في فن التصوير، وتركيب الأدوية، وإطفاء الحرائق، وفى صنع القنابل، والمنسوجات، واستخراج بنزين الطائرات من البترول وغيرها.

5-كلوريد الكالسيوم: وهو الذي يكسب مياه البحيرة اللزوجة الزيتية، وتقدر كميته بنحو 6000 مليون طن، واستعماله قليل.

6-الماء الثقيل: ويستعمل في الصناعات النووية.

7-فضلاً عن أنواع آخري من الأملاح، ويعتبر البوتاس والبروم من أهم منتجات البحيرة من الواجهة التجارية، (الدباغ ،1991، ص87).

4-3-2-السياحة والآثار:

تمثل السياحة ثاني أهم الموارد الاقتصادية بعد الزراعة في الأغوار الفلسطينية ،التي تعتبر من أهم الصناعات في العصر الحديث ،حيث تمتلك الأغوار الفلسطينية كل مقومات التصنيع السياحي مثل "المواقع التاريخية، والمواقع الدينية، والمواقع الأثرية، والمواقع الطبيعية، والجمال الطبيعي الخلاب، والمناخ المميز"، بالإضافة إلى تكامل ذلك مع التميز السياحي في فلسطين التي تملك 75% من المواقع الدينية في المنطقة ،خاصة في بيت لحم والقدس ، مما يجعلها قبلة السياح من كافة أرجاء العالم ، وفى الأغوار الفلسطينية خاصة في منطقة أريحا وجوارها ، التي تعد من أهم المناطق السياحية في فلسطين ، لكونها أخفض نقطة على اليابسة في العالم ، وأقدم مدينة فيه، والتي يعود تاريخها إلى عشرة آلاف عام وأول مدينه يسكنها الإنسان، و تنتشر فيها ما يقرب من 80 موقعاً آثرياً و دينياً ومعظمها غير مستغلة (مسلم،1997، ص228) .

وتتقسم السياحة في الأغوار الفلسطينية، إلى أربعة أقسام هي:

1- سياحة آثرية، حيث تضم المواقع الأثرية التالية: قصر هشام، دير قرنطل، طواحين السكر، خربة قمران، تل السلطان.
2- سياحة دينية للطوائف المسيحية، كونها تضم المغطس على نهر الأردن، الذي تعمد فيه السيد المسيح عليه السلام، ولاحتوائها على العديد من الأديرة والكنائس مثل "دير قرنطل، دير حجلة، الكنيسة القبطية، والكنيسة الروسية، والكنيسة اليونانية، وكذلك شجرة الجميز التي استظل بها السيد المسيح.
3- سياحة علاجية: بسبب وجود البحر الميت، ووجود التربة الطينية والتي تحتوي على العديد من الأملاح الغنية والهامة للجسم، التي يقصدها العديد من السياح للعلاج.
4- السياحة البيئية: بسبب طبيعة المناخ الذي ساهم في إيجاد بيئة نوعية وحيوية على المستويين النباتي أو الحيواني، وتبين الإحصاءات أن عدد السياح الأجانب الذين زاروا الأغوار بلغ عام 2007-2008م، نصف مليون سائح أجنبي، ومليون سائح فلسطيني من سكان المحافظات الشمالية (محافظة أريحا والأغوار،2010، ص11).

مما سبق يتضح أن الأغوار الفلسطينية تتمتع بموارد طبيعية واقتصادية وفيرة ، لذلك فهي تمتلك الكثير مما يمكن أن تقدمة من إسهامات تنموية وتطويرية، خاصة في النواحي الاقتصادية المختلفة، "زراعية، وصناعية، وتجارية، وسياحية"، بالإضافة إلى إمكانية إقامة المدن العمرانية الحديثة ، واستيعاب أعداد متزايدة من السكان خاصة في حالة قيام دولة فلسطينية وعودة ألاف اللاجئين الفلسطينيين إليها ، فالمساحات الواسعة من الأراضي الزراعية " والتي تقدر ب(400) ألف دونم"، سواء المستغلة منها أو التي لم يتم استغلالها بعد، والمياه الوفيرة سواء من المياه الجارية أو من المياه الجوفية، التي يمكن استغلالها في تطوير قطاع الزراعة، من أجل الاستهلاك الداخلي وتصدير الفائض للخارج، أما باقي المساحات والتي لا تصلح للزراعة ، فإنه بالإمكان استغلالها في إقامة المدن العمرانية، ومشاريع البنية التحتية، والسياحية، والمدن الصناعية وغيرها، مما يساهم في تدعيم الاقتصاد الفلسطيني وخلق فرص للأيدي العاملة وزيادة الدخل القومي الإجمالي.

لكن عمليه تنمية وتطوير موارد الأغوار الفلسطينية، واستغلالها في بناء وتطوير الاقتصاد الفلسطيني، مازالت تواجه تحديات صعبة، خاصة أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية مازال قائما، ويسعي إلي السيطرة الفعلية على الأرض وإمكانياتها، ونهب مواردها، وحرمان الفلسطينيين من حقوقهم فيها.

4-2-المبحث الثالث: التوزيع الديموغرافي:

كان الغور الفلسطيني من أقدم المناطق التي سكنها البشر ما قبل التاريخ، ومن مدنه التي ازدهرت في تلك العصور: أريحا التي تعود في نشأتها إلى نحو عام 7000 قبل الميلاد، باعتبارها أول مدينة في العالم عرفت حتى اليوم، وبيسان التي كانت عامرة في نحو 4000 قبل الميلاد، والبلدة التي كانت تقوم على تيليلات الغسول، بجوار البحر الميت، تعود بتاريخها إلى ما قبل 3400 عام قبل الميلاد، ويرى البعض أن الغور سبق في عمرانه وسكناه المناطق الفلسطينية الأخرى التي كانت حينئذ مغطاة بالغابات الكثيفة، (الدباغ ،1991، ص95).

وقد مر على الغور أقوام عدة منهم من استوطنها وعمرها مثل الكنعانيين، الذين نزلوا إليه في الألف الثالثة قبل الميلاد، وأقاموا في مختلف أنحائه القرى والمدن التي نمت وتوسعت وازدهرت بفضل خصب الأرض ونشاط السكان، ومنهم من جاء غازياً كاليهود في القرن الثاني عشر قبل الميلاد، حيث أحرقوا أريحا وأهلكوا جميع أهلها وأخذوا أموالهم (الموسوعة الفلسطينية،1984، ص410)، ومن الأقوام الأخرى "كالسينيون في القرن السابع قبل الميلاد، البطالمة، السلوقيون، الرومان، الذي ازدهر الغور في عهدهم، وفى عهد قسطنطين الكبير 301-331 ميلادي انتشرت المسيحية في بعض مدن الغور، وفى عهد البيزنطيين حيث بنيت عدة كنائس وأديره، ثم جاء العرب المسلمون في 13هـ/634م، وفتحوا فلسطين وكانت مدن الغور عامرة وزاهرة " (الموسوعة الفلسطينية،1984، ص410).

وفى مطلع القرن العشرين وخاصة في أعقاب الحرب العالمية الأولى 1917م، وقعت فلسطين تحت حكم الاحتلال ثم الانتداب البريطاني الذي استمر حتى العام 1948م، وفى هذه الفترة شهدت فلسطين مؤامرة تقسيمها وزرع جسم غريب فيها، مما كان له الأثر الكبير على طبيعة السكان وتوزيعهم ، أما بالنسبة لمنطقة الأغوار فإنها قسمت إدارياً في 1939م ، بين لواء الجليل الذي ضم قضاء بيسان، ولواء القدس الذى ضم قضاء أريحا (الغنيمات،2012، ص77)، وبما أن قضاء أريحا هو الجزء الأهم فإنه والذي سيكون مدخلا لدراسة التوزيع الديمغرافي والتطور السكاني في الأغوار الفلسطينية، كأحد العوامل المهمة والمؤثرة في التحليل الجيوبوليتكى لمنطقة الدراسة.

2-4-1 -التطور السكاني في الأغوار الفلسطينية في الفترة ما قبل عام 1948م:

يعتبر قضاء أريحا ومركزه مدينة أريحا، من أهم المناطق التي كانت عامرة بسكانها في الأغوار الفلسطينية، حيث بلغت مساحة القضاء عام 1944م 340.7كم^2، لا يملك فيها اليهود أي شبر.

وبلغ عدد السكان في قضاء أريحا عام 1922م، "1919 نسمة" موزعين كما يلي: المسلمون، (1769) نسمة، المسيحيون(144) نسمة، اليهود، (6) نسمة، وفى العام 1931م ارتفع عدد السكان إلى (3483) نسمة، موزعين كما يلي:

المسلمون، (2949) نسمة، المسيحيون، (263) نسمة، اليهود، (243) نسمة، والدروز، (2) نسمة، واللادينيون، (3) نسمة، وفى عام 1944م بلغ عدد السكان 4586 نسمة، وكان هذا القضاء يضم في عام 1937م: العوجا، والديوك، والنبي موسى، والنوعيمة، فضلاً عن قبائله البدوية، وأريحا نفسها، ومن البدو المستقرون فيه هم: النصيرات، الكعابنة، العرينات وغيرهم (الدباغ ،1991، ص527).

2-4-2-التطور السكاني في الأغوار الفلسطينية في الفترة ما بين 1948-1967م:

اعتبرت كل من أريحا وبيسان مركزين كبيرين لتجمع السكان العرب في الأغوار غربي نهر الأردن، على مدار التاريخ وحتى العام 1948م، حيث أدت الأحداث السياسية التي فرضتها حرب 1948م إلى تقسيم منطقة الأغوار، بحيث فصل الجزء الشمالي والذي ضم بيسان وجوارها ،عن الجزء الجنوبي والذي ضم أريحا وجوارها، وبالتالي انتهى الوجود العربي في القسم الشمالي من الأغوار، نتيجة احتلال مدينة بيسان وتدمير نحو عشرين قرية عربية عام 1948م، وفى المقابل فقد ازدادت أهمية القسم الجنوبي نتيجة توفر الأيدي العاملة التي نتجت عن لجوء عشرات الآلاف من العرب الفلسطينين اللذين أبعدوا قسراً من مختلف مناطق فلسطين (أبو عرفة،1984، ص72)، واستقر الجزء الأكبر منهم في أربعة مخيمات أنشأتها وكالة غوث اللاجئين الأونروا ، أثر ذلك على طبيعة التوزيع السكاني وتطوره في الأغوار، بعد أن كان يسكن المنطقة بضعة آلاف من السكان قبل العام 1948م ، لكن بعد ذلك ازدهرت الأغوار وزاد عدد السكان، وانتشرت القرى على طول نهر الأردن، حيث الأرض الخصبة وتوفر المياه، حيث كانت هذه القرى تتبع كل من قضاء أريحا وقضاء نابلس، كقرية

أبو سدره التي قدر عدد سكانها قرابة 206نسمة، وميحان السمن قرابة 160 نسمة، والسا كوت 140 نسمة، واسعيدة التي كان يقطنها 238نسمة، وعين البيضاء 543نسمة، وقرية دير أبو سوس 244نسمة، ومرج نعجة قرابة 448نسمة، (الدباغ ، 1991،ص220-225) ، وقرية العوجا، والنويعمة، والديوك، والتي دمج عدد سكانها مع مدينة أريحا التي بلغ عدد سكانها حوالي 2840نسمة في العام 1945م، وأصبح في العام 1961م 10166نسمة، أما قضاء أريحا فقد بلغ تعداد سكانه في العام 1961 باستثناء بلدة أريحا 53814 نسمة، معظمهم من العائدين [اللاجئين] (الدباغ ،1991، ص251)، وبالتالي شهد قضاء أريحا زيادة كبيرة في أعداد السكان خلال هذه الفترة، فقد وصل تعداد سكانه عام 1952م حوالي 49099 نسمة، شكلوا ما نسبته 6.6% من سكان الضفة الغربية البالغ حوالي 742285نسمة، واستمر عدد السكان في الزيادة حتى بلغ عام 1961م حوالي 66281 نسمة، شكلوا 8% من سكان الضفة الغربية اللذين بلغوا في نفس العام حوالي 805450 نسمة (قاسم ،2008، ص18)، لكن هذه الزيادة المتتالية في أعداد السكان في الأغوار الفلسطينية لم تستمر بعد عام 1967م، وإنما انخفضت بشكل حاد نتيجة أحداث حرب 1967م، كما سيبين لاحقا.

3-4-2-التطور السكاني في الأغوار الفلسطينية خلال الفترة ما بين 1967-1994 م:

نتيجة أحداث حرب 1967م ، عاش الفلسطينيون مرارة التشرد والإرهاب الإسرائيلي مرة أخري، حيث كان للحرب وما تبعها من أحداث وإجراءات سياسية وعسكرية إسرائيلية، انعكاساً مباشراً على السكان وتركيبهم، فبينما كان عدد سكان الأغوار الفلسطينية قبيل الحرب يقدر 250 ألف نسمة، تراجع بعد الحرب بشكل كبير، نتيجة لحالة الذعر والإرهاب التي سادت في أعقاب الحرب، فقد اضطر أكثر من 70 ألف نسمة للنزوح نحو الضفة الشرقية، فمن مجموع 40 ألف سكنت مخيم عقبة جبر لم يبق منهم سوى 2500 نسمة، ومن أصل 12 ألف نسمة سكنت مخيم عين السلطان لم يبق سوى 500 نسمة (أبو عرفة،1984، ص 72)، وفى مقابل تراجع أعداد السكان العرب، عملت إسرائيل على تغيير التركيب الديمغرافي للمنطقة من خلال الاستعمار الاستيطاني، بحيث أدخلت أعداداً من اليهود ليستوطنوا فيها وفقاً لنظرية الاستيطان الصهيوني التي تهدف إلي تغير الميزان السكاني في المنطقة لصالحها، وهنا لابد من الإشارة إلى مجموعة ملاحظات تتعلق بالوضع الديمغرافي خلال هذه الفترة "1967-1994 م"، تتمثل في الآتي:

1- إن عدد السكان العرب في الأغوار لم يزد عن عشرين ألف نسمة حتى العام 1970م، وارتفع نتيجة للزيادة الطبيعية إلى 22 ألف نسمة عام 1975م، ووصل إلى 26 ألف نسمة عام 1978م، (أبو عرفة،1984، ص73).
2- تواصل ارتفاع أعداد المستعمرين اليهود في المنطقة من 1180 مستعمر عام 1975م، إلى نحو 4000 مستعمر عام 1978م، وحتى العام 1980 بلغ عدد العائلات اليهودية التي استوطنت الأغوار 80 عائلة، من أصل 530 عائلة كان من المخطط أن تستوطن الأغوار وتقيم في 32 مستعمرة خلال هذه الفترة (أبو عرفة،1984، ص73).

3- إن الأرقام الإحصائية للسكان خلال هذه الفترة كانت متغيرة، لعدة أسباب منها:

1-الهجرة المغادرة والمستمرة من المنطقة وخاصة إلي عمان.

2-الهجرة الوافدة إلى المنطقة، ويقوم بها المدنيون وهي آخذة في النقصان.

3-الهجرة الفصلية والموسمية المؤقتة، خاصة في فصل الصيف.

4-عدم إعطاء أرقام صحيحة عن السكان اللاجئين، لاعتقادهم بأنها ترتبط ببطاقة الإعاشة ومخصصاتها، (دائرة الثقافة الفلسطينية،1990، ص28).

5-غياب المؤسسات الإحصائية المتخصصة الرسمية، بسبب وجود الاحتلال، والذي حرص على أن يكون مصدر المعلومات مرتبط بالأجندة الإسرائيلية.

4-4-2-التطور السكاني في الأغوار خلال الفترة ما بين 1994-2013م:

مع إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994م، وتوليها لمهامها في إدارة المناطق الفلسطينية حسب اتفاق أوسلو الانتقالي، قامت السلطة الفلسطينية بتقسيم الأغوار الفلسطينية إدارياً بين ثلاث محافظات، حيث تركز السكان الفلسطينيون فيها كما يتضح من الجدول رقم(2.6)، وهي على النحو التالي:

1- محافظة أريحا والأغوار: ومثلت الثقل الجغرافي والسكاني الرئيسي في الأغوار، حيث ضمت 12 تجمع سكاني هم: "مرج نعمة، الزبيدات، مرج الغزال، الجفتلك، فصايل، العوجا، النويعمة، عين الديوك، مخيم عين السلطان، أريحا، مخيم عقبة جبر، النبي موسى "، كما هو مبين في الجدول رقم (2.6) بلغ عدد السكان "31501 نسمة عام 1997م"، وارتفع إلى "42320 نسمة في عام 2007م "، ثم وصل إلي "49390 نسمة في العام 2013م ".

2-محافظة نابلس: وضمت أربعة تجمعات سكانية صغيرة العدد هي: "العقربانية، بيت دجن، عين شبلي، فروش بيت دجن"، وبلغ عدد سكانها مجتمعة نحو" 5530" نسمة عام 2007م، وحوالي" 6348" نسمة في العام 2013م.

3-محافظة طوباس: وضمت خمسة تجمعات سكانية صغيرة العدد هي: "بردلة، عين البيضا، كردلة، المالح وادي الفارعة "، وبلغ عدد سكانها "6111 نسمة" عام 2007م، في حين بلغ عدد سكانها حوالي "7482" نسمة عام 2013م.

ويبين الجدول رقم (2.6)، أن المجموع الكلى لسكان الأغوار الفلسطينية قد قدر بحوالي 63220 نسمة عام 2013م، أي ما يعادل 2.3%، وحوالي 1.4% من جملة سكان الضفة الغربية، وسكان الأراضي الفلسطينية البالغ عددهم 719112 2 نسمة، ونحو4420549 نسمة على التوالي في نفس العام.

ومن ناحية ثانية تعتبر الأغوار الفلسطينية، أقل المناطق الفلسطينية كثافة بالسكان، حيث بلغت الكثافة السكانية في الأراضي الفلسطينية في منتصف العام 2013م، 734 فرد/كم2، أما في

الضفة الغربية فكانت 481 فرد/كم2، وكانت محافظة أريحا والأغوار الأقل كثافة بين المحافظات والتي بلغت 83فرد/كم2، يليها محافظة طوباس والتي بلغت 151 فرد/كم2 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطينى،2013، ص25).

جدول(2.6) التجمعات السكانية في الأغوار، حسب نوع التجمع وتقديرات أعداد السكان خلال الأعوام "2007-2013"

المحافظة	التجمع	نوع التجمع	2007	2010	2013
أريحا والأغوار	مَرْج نَعْجَة	2	706	768	834
	الزبيدات	2	1403	1526	1658
	مرج الغزال	2	200	218	237
	الجفتلك	2	3666	3987	4334
	فصايل	2	1064	1157	1258
	العوجا	1	4067	4423	4808
	النويعمة	2	1229	1337	1453
	عين الديوك الفوقا	2	810	881	958
	مخيم عين السلطان	3	3119	3392	3688
	أريحا	1	18110	19696	21411
	مخيم عقبة جبر	3	7084	7704	8375
	النَبي موسى	2	305	332	361
	تجمعات أخرى	2	12	13	14
طوباس	بردلة	2	1612	1784	1973
	عين البيضا	2	1145	1267	1402
	كردلة	2	302	335	370
	المالح	2	364	403	446
	وادي الفارعة	2	2688	2975	3291
نابلس	العقربانية	2	990	1061	1137
	عين شبلي	2	331	355	380
	بيت دجن	2	3448	3695	3958
	فروش بيت دجن	2	761	815	873
المجموع	-	-	53416	58124	63221

المصدر :(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2013)

5-4-2-الخصائص السكانية والاجتماعية الأساسية للسكان:

تتمثل الخصائص السكانية والاجتماعية الأساسية للسكان في الآتي:

1-التركيب العمري للسكان: يعتبر مجتمع منطقة الأغوار مجتمع فتى، حيث تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (2.7)، بأن عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين (صفر-14) عام بلغ 16658نسمة، يشكلون 43.2% من جملة السكان عام 2007م، بينما كان عام 1997م، عددهم 13487نسمة يشكلون نسبة 42.8%، أما عدد السكان اللذين تتراوح أعمارهم بين(15-64) عام، بلغ عددهم "21417 نسمة" عام 2007م، ما يعادل 53%من مجموع السكان "، بينما بلغ عددهم في العام 1997م، "18998نسمة، ما يعادل 54% من مجموع السكان.

الجدول (2.7) التركيب العمري النسبي للسكان في محافظة أريحا والأغوار لعامي 1997-2007م

العام \ العمر	صفر-14	15-64	65+	المجموع
1997	42.8	54	3.2	100
2007	43.2	53	2.7	100

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2009: ص35)

2-التعليم: بلغت نسبة الأمية في منطقة أريحا والأغوار، 7.6% من السكان اللذين تزيد أعمارهم عن عشر سنوات عام 2007م، بينما كانت نسبتهم عام 1997م، 13.8% من السكان، بلغ عدد الحاصلين على درجة البكالوريوس فأعلى عام 2007م، 5.2% من السكان، بينما كانت نسبتهم عام 1997م، 2.7% من السكان، مما يدل على التحسن الجوهري في المستوى التعليمي للسكان بين التعدادين.

3-الخصائص الأساسية للعمل: تشير بيانات الجدول رقم (2.8)، المتعلقة بسوق العمل ونسب العاملين فيه، إلي أن قطاع الزراعة والصيد والحراجة، يعتبر من أكبر قطاعات سوق التشغيل في منطقة

الجدول (2.8) توزيع العمالة في منطقة أريحا والأغوار ما بين عامي 1997-2007

قطاع العمل	النسبة المئوية لعام 1997	النسبة المئوية لعام 2007
الزراعة والصيد والحراجة	40.7	34.2
الصناعات التحويلية	9.5	8.5
الإنشاءات	9.2	8.1
التجارة والعقارات	8.6	9.2
التعليم والصحة	5.8	8.5
قطاعات أخري	26.2	31.5

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،2009، ص41)

أريحا والأغوار، حيث سجلت نسبة العاملين في هذا القطاع 40.7% عام 1997م، ثم انخفضت إلى 34.2% عام 2007 من جملة السكان، بينما تتوزع باقي نسبة العمالة على باقي قطاعات سوق العمل الأخرى، التي يلاحظ انخفاض في عدد العاملين فيها، باستثناء قطاع التعليم والصحة، وهو ما أثر علي نسبة البطالة، التي سجلت8.2% عام 1997م، وارتفعت إلى 8.7% عام 2007م (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،2009، ص41).

يشار إلى أن الأرقام الاحصائية الواردة أعلاه في الجداول أرقام (2.7–2.8) تقتصر على محافظة أريحا والأغوار فقط، باعتبارها تمثل أكبر تجمع جغرافي وسكاني في منطقة الدراسة، أما باقي التجمعات السكانية في الأغوار الفلسطينية، فلا توجد إحصائيات رسميه منفصلة خاصة بها، وإنما هي مدمجة في إحصاءات محافظتي نابلس وطوباس.

6–4–2–تطور أعداد سكان المستعمرات الإسرائيلية خلال الفترة 1999م–2012م:

رغم انتشار المستعمرات الإسرائيلية على طول منطقة الأغوار الفلسطينية، منذ احتلالها عام 1967م، وإنشاء أول المستعمرات " أرجمان، قاليا، محولا عام 1968م"، ورغم كل الدعم والتسهيلات التي تقدمها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة وجمعيات دعم الاستعمار الاستيطاني، فإن أعداد المستعمرين اليهود بلغت(6243) مستعمراً عام 1999م، مستعمراً"، بينما بلغت أعدادهم عام 2012م، ما يقرب من (7663) مستعمراً، أي زاد عدد سكان المستعمرين خلال هذه الفترة (13سنة)، بحوالي (1420) مستعمراً، أي بنسبة 1.75% سنوياً.

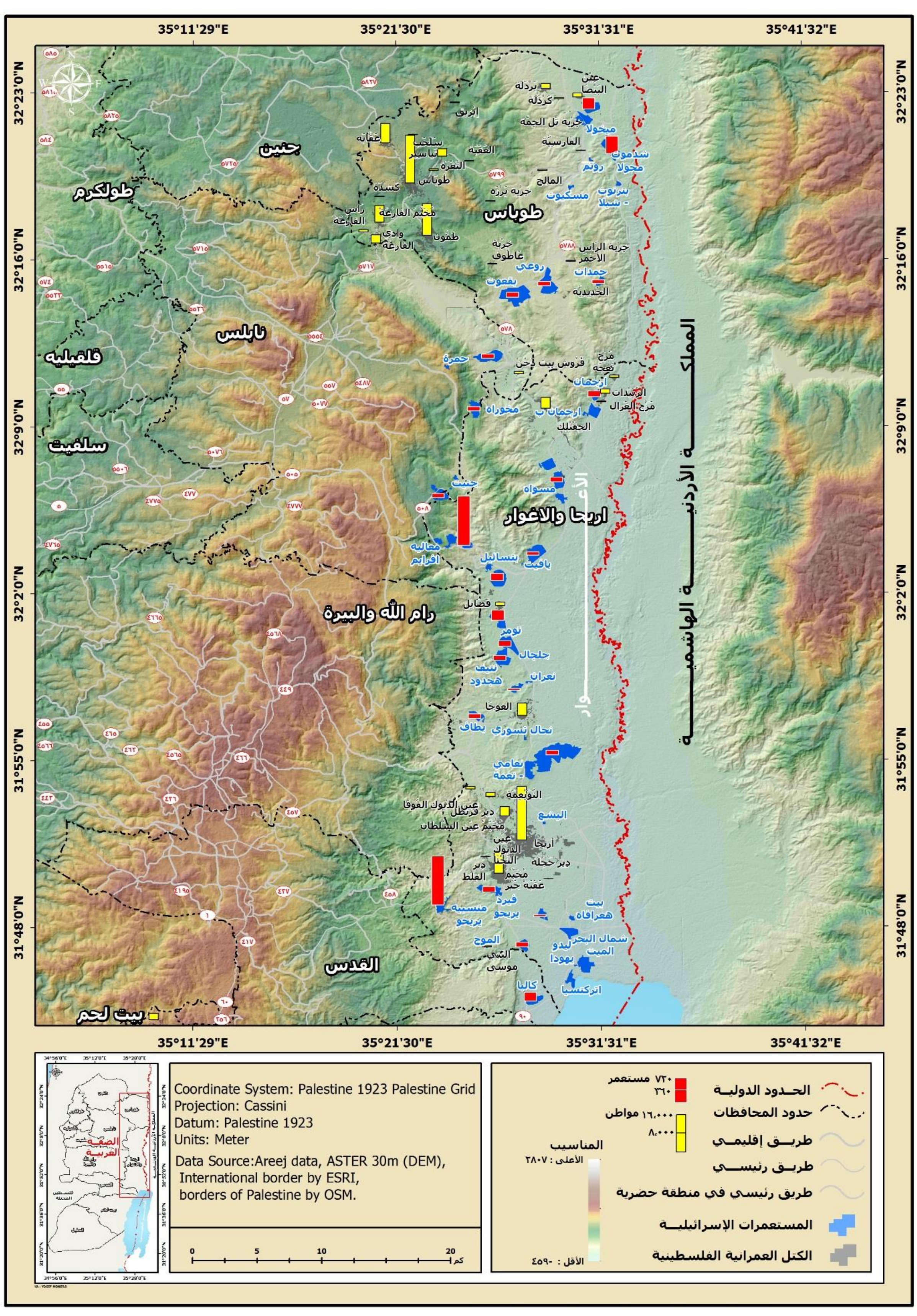
وبالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2.9)، يمكن تحليل تطور سكان المستعمرات خلال الفترة 1999–2012م على النحو الآتي:

1–سجلت بعض المستعمرات تناقصاً في عدد المستعمرين مثل مستعمرة معالية إفرايم التي تناقص عدد سكانها بنسبة سنوية بلغت 1.8%، ومستعمرة تومر بنحو 2%، والحمرا بنحو 1.9%.

2–سجلت مستعمرة ميتسيبة يريحو أعلى نسبة زيادة سنوية بلغت 6.3%.

3–تتمتع المنطقة بعدد 19 مستعمرة صغيرة السكان، بلغ المتوسط للمستعمرة الواحدة نحو 149 مستعمراً.

4–بلغت جملة المساحة التي تشغلها المستعمرات [الكتلة العمرانية] حوالي 46575 دونم، أي 46.575 كم2، حسب تقنيات التحليل المكاني في نظام المعلومات الجغرافية.



خريطة رقم (2.5): الانتشار السكاني للمستعمرات في الأغوار الفلسطينية

المصدر: المصدر: (بالاعتماد على نظام GIS وخرائط DEM)

الجدول رقم (2.9) مساحة، وعدد المستعمرات، وسنة التأسيس، وعدد المستعمرين بين عامي:1999–2012م

الرقم	المستعمرة	سنة التأسيس	المساحة /كم2	عدد السكان عام1999	عدد السكان عام2012	المنطقة/المحافظة
1	ألموج	1977	0.731486	156	178	أريحا
2	أرجمان "أ"	1968	0.732065.5	155	132	أريحا
3	أرجمان "ب"	1978	1.053198	–	–	أريحا
4	مسواه	1970	2.898944	140	153	أريحا
5	فريد يريحو	1980	0.909956.5	155	221	أريحا
6	متسيبة يريحو	1978	1.387970	1160	2115	أريحا
7	بيت هعرافاه	1980	0.727655	45	119	أريحا
8	ليدو يهودا	–	1.559887	–	–	أريحا
9	نعامى+نعمة	1982	7.221827	133	98	أريحا
10	تومر	1978	1.482271	307	228	أريحا
11	جلجال	1970	1.554900.5	164	167	أريحا
12	نتيف هجدود	1976	1.658122.5	143	162	أريحا
13	نعران	1977	0.612321.5	45	69	أريحا
14	ايطاف	1970	0.715061.5	107	195	أريحا
15	حمرا	1971	2.005493.5	147	110	أريحا
16	يافيت	1980	1.988697.5	118	124	أريحا
17	بيتسائيل	1972	1.988538.5	–	–	أريحا
18	معالية افريم	1970	1.913622.5	1460	1119	أريحا
19	إتركتسيا	–	0.696210.5	–	–	أريحا
20	اليشع	–	0.074128.5	–	–	أريحا
21	نحال تسورى	–	0.073356	–	–	أريحا
22	كاليا	1968	1.320106	206	360	القدس
23	ميحولا	1968	2.472234.5	135	429	طوباس
24	شدموت ميحولا	1978	1.704236.5	400	512	طوباس

25	روتم	1984	0.093894	-	110	طوباس
26	مسكيوت	1987	0.158691	507	132	طوباس
27	بترتوت شيلا	-	0.157594	-	-	طوباس
28	روعى	1976	2.252416	133	154	طوباس
29	حمدات	1980	0.440833.5	54	186	طوباس
30	بقعوت	1972	3.372263.5	144	175	طوباس
31	جتيت	1973	1.475449	109	308	نابلس
32	مخوراه	1973	1.141771	120	112	نابلس
المجموع	32		46.575202	6243	7663	%4.2

المصدر: (fmep,2013)، (بالاعتماد على نظام GIS وخرائط DEM)

7-4-2-الخلاصة:

أظهر العرض السابق للعناصر الجغرافية لمنطقة الأغوار الفلسطينية، أن الأحداث السياسية كان لها أثر كبير في تحديد الملامح الجغرافية والديموغرافية لمنطقة الدراسة، وأهمية التعرف على خصائص هذه المنطقة ومقدراتها المتوفرة نتيجة موقعها الجغرافي ومساحتها النسبية، ومواردها الطبيعية والاقتصادية ، والتي تمثل أمل للفلسطينيين في إحداث تنمية شاملة وتدعيم ركائز دوله قابلة للحياة ومتصلة جغرافياً وذات سيادة، هذه الخصائص المميزة لمنطقة الدراسة جعلتها هدفاً حيوياً للجيوبوليتيكا الإسرائيلية، إذ عملت سلطات الاحتلال بشتى الوسائل على تغيير الواقع الجغرافي والديمغرافي للأغوار الفلسطينية تحت ذرائع مختلفة، لتتمكن من إحكام السيطرة عليها ، وبالتالي فرض أمر واقع للتأثير في نتائج مفاوضات التسوية السياسية بما يحقق مصالحها وأهدافها .

الفصل الثالث

الأهمية الجيوستراتيجية للأغوار الفلسطينية

المبحث الأول: الأهمية السياسية للأغوار الفلسطينية.

المبحث الثاني: الأهمية الأمنية للأغوار الفلسطينية.

المبحث الثالث: الأهمية الاقتصادية للأغوار الفلسطينية.

3-1-تمهيد:

نظراً لتمتع الأغوار الفلسطينية بمجموعة من الخصائص الجغرافية والتاريخية، التي سبق الإشارة إليها في الفصل الأول، وهو ما منحها مكانةً هامةً وشخصيةً مميزة، وجعلها هدفاً للجيوبوليتكيا الإسرائيلية كمنطقة تعزز فيها أطماعها السياسية والأمنية والاقتصادية، وفى المقابل تطلع الفلسطينيون إلى إنهاء سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على كل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، بما فيها الأغوار، التي بدونها يصعب عليهم إقامة دولتهم المستقبلية ذات السيادة والقابلة للحياة.

وبناء عليه فإن هذا الفصل يتناول توضيح الأهمية الجيوستراتيجية للأغوار الفلسطينية، وتأثيرها على رؤية الفلسطينيين والإسرائيليين لمستقبل المنطقة، في محاولة لفهم وتفسير وجهة نظر كل طرف، للاستفادة منها في تحليل مواقف طرفي الصراع، وتحديد حجم النزاع واستشراف مناحيه، وتأثير ذلك على مستقبل الأغوار الفلسطينية في مفاوضات التسوية السياسية.

3-2-المبحث الأول: الأهمية السياسية.

لم تكن لمنطقة الأغوار الفلسطينية أهمية سياسية فاعلة، قبل بداية القرن العشرين، سوى أنها شكلت ممراً لعبور القوافل التجارية من جهة، والقوافل العسكرية من جهة أخرى، باعتبارها جزء من الأراضي الفلسطينية التي شكلت عبر موقعها الجغرافي المميز حلقة الوصل بين البحر المتوسط وقارة آسيا ، وبين الشمال والجنوب ، وفى أعقاب الحرب العالمية الأولى، وسيطرة القوى الاستعمارية الغربية "بريطانيا وفرنسا" على بلاد الشام، وتقسيمها إلى كيانات سياسية منفصلة حسب اتفاقية سايكس-بيكو1916م أصبح نهر الأردن حداً طبيعياً يفصل بين كيانين سياسيين منفصلين، وبدأت أهمية المنطقة السياسية تتشكل وتتطور نتيجة تطور الأحداث السياسية على الأراضي الفلسطينية، ومع إعلان إقامة "إسرائيل" عام 1948م على معظم الأراضي الفلسطينية ، ازدادت الأهمية السياسية لهذا الفاصل الطبيعي، مع اكتسابه لأبعاد عسكرية، بحكم ظروف المواجهة العربية الإسرائيلية، ولقد اكتمل الدور السياسي لهذه المنطقة، مع الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية عام1967م، وانتشار قواتها على جميع الأطراف الغربية لنهر الأردن، محققة بذلك خطوة أخرى نحو اكتمال المشروع الصهيوني "الكبير"، الأمر الذي تطلب تدعيم هذا الحد، بحيث يصبح سياجاً يمكن بواسطته في مراحل لاحقة ابتلاع المناطق المحتلة التي يضمها (أبو عرفة،1984، ص26)، ونتيجة أحداث حرب 1967م، وما تلاها من تطورات سياسية متسارع، بدأت معها تتطور الأهمية السياسية لمنطقة الأغوار الفلسطينية، لما مثلته من خصائص طبيعية وجغرافية واقتصادية، جعلتها ذات أهمية سياسية بالغة، لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، بهدف تحقيق المصالح الحيوية لهما على المدى البعيد.

وفيما يلي بيان الأهمية السياسية لمنطقة الأغوار الفلسطينية لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين:

3-2-1-الأهمية السياسية لمنطقة الأغوار الفلسطينية بالنسبة للفلسطينيين:

تنبع الأهمية السياسية للأغوار الفلسطينية، من مجموعة اعتبارات شكلت قواعد أساسية محددة للموقف الفلسطيني في مفاوضات التسوية السياسية، ومن أهم هذه القواعد:

3.2.1.1- تأكيد الحق الفلسطيني في كافة الأراضي المحتلة عام 1967م، وعدم مشروعية الاحتلال الإسرائيلي وأي إجراءات أو ممارسات يقوم بها، استناداً إلى أنها جزء لا يتجزأ من أراضي الدولة الفلسطينية المستقبلية، التي تضم الضفة الغربية وقطاع غزة عشية احتلال إسرائيل لهما عام 1967م، وتماشياً مع قرارات الشرعية الدولية، خاصة القرارين "242 ،338" الصادرين عن مجلس الأمن الدولي عام 1967م-1973م على التوالي، واللذان أكدا على عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالحرب ، ويدعوان إلى انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير (دائرة شؤون المفاوضات ،2011، ص15)، وهو ما يعنى أن كافة الأراضي المحتلة عام1967م، هي أراضي محتلة وغير متنازع عليها كما تحاول إسرائيل تسويقه للعالم، وبالتالي ليس لإسرائيل أي حقوق فيها، وأن كل إجراءاتها لفرض الأمر الواقع على الأرض هي باطلة وغير مشروعة.

3.2.1.2-إن بقاء الأغوار ضمن السيادة الفلسطينية، تعني تأكيد وحفظ الحقوق الفلسطينية في مياه نهر الأردن وفى مياه الأحواض الجوفية، وحق المشاطأة في البحر الميت وفى حق استغلال الموارد والمصادر الطبيعية له، وهذه الحقوق وغيرها مازالت إسرائيل تمنع وتحرم الفلسطينيين من حقوقهم فيها، رغم اعترافها بموجب اتفاق أوسلو بهذه الحقوق التي تم ترحيلها إلى مفاوضات الحل الدائم، والتي تتمثل في: (كافة مياه الحوض الشرقي ،حصة عادلة من نهر الأردن، حقوق عادلة في البحر الميت)، وهو ما أكده صائب عريقات المسؤول الفلسطيني عن ملف المفاوضات بقوله: (سلامنا لن يكون بأي ثمن، لنا 37 كيلومترا على البحر الميت، لنا 97 كيلومترا من الحدود على نهر الأردن، لنا حقوق مائية في نهر الأردن(زبون،2014).

لذلك فالأغوار مهمة من الناحية السياسية للفلسطينيين لتحقيق مصالحهم والحفاظ على حقوقهم في مواردهم الطبيعية، لذا فإن التهاون في مسألة السيادة الفلسطينية على منطقة الأغوار والسماح لإسرائيل بالسيطرة عليها يحرم الفلسطينيين من هذه الحقوق ويبددها، ويدفع إسرائيل لمزيد من المطالب التوسعية في مناطق مهمة أخري كالقدس، والمناطق المتاخمة لخط الهدنة.

3.2.1.3-تأكيد السيادة الفلسطينية على حدود الدولة الفلسطينية المستقبلية، باعتبار الأغوار منطقة حدودية و جسر التواصل مع كافة الدول العربية، والبوابة الشرقية لفلسطين، وضمها لإسرائيل هو القضاء على حل الدولتين، لأن الكيان الفلسطيني الوليد ستغلق بوابته الشرقية إلى العالم الخارجي (أبو لاشين،2014، ص2)، وبقاء سيطرة إسرائيل على الأغوار يعنى إحكام سيطرتها على كامل حدود الضفة الغربية، وبالتالي التحكم في حرية حركة السكان والبضائع على حدود الدولة الفلسطينية، يتبعه فقدان الفلسطينيين لسيادتهم على حدود الدولة الموعودة، وهذا مهم من الناحية الاستراتيجية ،لأن حدود الأغوار مع الأردن تشكل نقاط تواصل هامة للتجارة والسفر مع بقية دول الشرق الأوسط، واستمرار السيطرة الإسرائيلية على قطاعات من الأغوار سيبقي الضفة الغربية محاصرة من قبل إسرائيل، وهو ما يرفضه الفلسطينيون بشكل قاطع، باعتباره شكل من أشكال الاحتلال وانتقاص من سيادتهم الوطنية، ويتجلى ذلك مع الموقف الرسمي الفلسطيني الذي عبر عنه الرئيس الفلسطيني محمود عباس في رسالة رسمية مكتوبة للجانب الأمريكي ، في 2013/12/12 في معرض رده

على مقترح أمريكي بالإبقاء على وجود عسكري إسرائيلي في غور الأردن، حيث أكد : (رفض أي وجود إسرائيلي على الحدود الشرقية مع الأردن، وأن رؤيته للحل، هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ومتصلة على حدود 1967م، حسب القانون الدولي والشرعية الدولية)(الجزيرة نت ،2013م).

3.2.1.4-أهمية الأغوار لمستقبل الدولة الفلسطينية في تعزيز دعائم التنمية والتطوير وبناء دولة قابلة للحياة:

إن جوهر العملية السياسية ومرجعياتها وإطارها الزمني والأهداف المرجوة منها، هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي عن الأراضي المحتلة منذ العام1967م، وبالتالي تمكين الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية من بناء وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف (فياض،2009، ص1)، لذلك يتطلع الفلسطينيون إلى الأغوار الفلسطينية باعتبارها منطقة حيوية لمستقبل دولتهم الموعودة، لما تمثله من أهمية تنموية للدولة الفلسطينية المستقبلية، فهي من الناحية الجغرافية من أوسع المناطق الفلسطينية من حيث المساحة وأقلها من حيث السكان، وتشكل مخزوناً جغرافياً من الأراضي تمكن الفلسطينيين من إقامة مشاريع إسكان ومرافق عامه لبناء دوله ناجحة (نحاس،2012، ص25) ، كما أن الأغوار تشكل مجالاً للتطوير مع وجود مصادر مياه وأراضي خصبة وإمكانيات اقتصادية وفيرة، يمكن استغلالها في دعم وتعزيز دعائم التنمية والتطوير، لذلك فإن بقاء السيطرة الإسرائيلية على الأغوار، يحرم الفلسطينيين من استغلال هذه المميزات وغيرها، ويقوض مسعى الفلسطينيين في بناء دولة مستقلة ومتصلة جغرافياً وقابلة للحياة.

2-2-3-الأهمية السياسية للأغوار الفلسطينية بالنسبة لإسرائيل:

منذ احتلال إسرائيل للضفة الغربية في حزيران 1967م، اعتبرت منطقة الأغوار الفلسطينية ذات أهمية سياسية للسيطرة على إقليم الضفة الغربية، وكمنطقة حيوية لتأمين الحدود الشرقية لإسرائيل.

ومازالت السياسة التي تطبقها إسرائيل في الأغوار الفلسطينية إلى جانب تصريحات القيادات الإسرائيلية حول هذه القضية ترمز إلى أن الدافع من ورائها ليس أمنياً بحتاً بل سياسياً بامتياز، ويتمثل في ضم هذه المنطقة من الناحية الفعلية لإسرائيل (نحاس،2012، ص27)، وهو ما اعتبر أساسياً في كافة المخططات الإسرائيلية، منذ مشروع آلون الذي وضع عقب حرب 1967م ، والذي اعتبر الإطار الأساسي لسياسة حكومة المعراخ في الفترة ما بين 1967-1976م (الزيتونة،2012، ص11)، مروراً بكافة المخططات والمشاريع الإسرائيلية، وليس انتهاء بتصريحات المسئولين الإسرائيليين اللذين يؤكدون في كل مناسبة على أهمية منطقة الأغوار بالنسبة لأمن إسرائيل، حيث قال رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو في 2012/1/31م: (إن إسرائيل لن توافق على أي تسوية مع الفلسطينيين لا يكون للجيش الإسرائيلي فيها وجود في غور الأردن)، (الكرمل : 2012).

لقد مثلت الأغوار أهمية سياسية كبري لإسرائيل خاصة في ظل التوجه للتسوية السياسية ، التي من المفترض أن تتوج عبر المفاوضات إلى إنجاز رؤية حل الدولتين، وهو ما يتطلب تسوية لملفات الحل النهائي "الحدود والأمن والقدس والمستوطنات والمياه واللاجئين" وغيرها من القضايا المرتبطة بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وباعتبار الأغوار كمنطقة جغرافية شاسعة وذات موقع جغرافي مميز وموارد طبيعية

واقتصادية هامة، يجعلها ذات تأثير وتداخل مباشر على قضايا الحل النهائي ، لذلك سارعت الجيوبوليتيكا الإسرائيلية للسيطرة على الأغوار واعتبرتها جزءاً من أرض "إسرائيل"، ومارست في الأغوار إجراءات لفرض أمر واقع يستبق التسوية السياسية، للتأثير في نتائجها بما يحقق أهداف "إسرائيل" ومصالحها على حساب المصالح الحيوية الفلسطينية، وكانت السياسات الإسرائيلية في الأغوار كما في باقي الضفة الغربية ترمي إلى إفراغ حل الدولتين من مضمونه، والتأثير على المسار السياسي للقضية الفلسطينية، وفرض حل حسب الرؤية الإسرائيلية، وفى هذا الإطار تؤشر الإجراءات الإسرائيلية في الأغوار الفلسطينية إلى أن الهدف الإسرائيلي في الأغوار لا يتوقف عند متطلبات الأمن الإسرائيلي فحسب وإنما يتجاوزه لتحقيق أهداف سياسية أخرى أهمها:

3.2.2.1–التوسع خارج حدود خط الهدنة لعام 1948م:

لقد أدرك القادة الصهاينة ومنذ وقت مبكر أن "الدولة اليهودية" الكبرى تفترض إنجاز شرطين أساسيين : كفاية ديمغرافية واتساع جغرافي، قادر على استيعاب التدفقات اللامتناهية من المهاجرين اليهود(فهمي ،1999، ص73)، ولتحقيق ذلك تطلعت إسرائيل للتوسع خارج ما اغتصبته في العام 1948م، وبالتالي داخل حدود الضفة الغربية، إذ إن إسرائيل من الناحية الجغرافية تعانى من صغر المساحة نحو 20.9 ألف كم2، منها 445كم2 مسطحات مائية، بالإضافة إلى عدد السكان البالغ في العام 2014م حوالي 8 مليون نسمة (مكتب الإحصاء الإسرائيلي،2014)، كما أن إسرائيل تحاول تضيق الفجوة السكانية الموجودة بينها وبين الدول العربية المحيطة على الأخص الدول التي تعتبرها في بؤرة الصراع، لذلك تسعى لتعويض هذا الخلل من خلال استقدام المهاجرين اليهود وتشجيع الهجرة اليهودية لإسرائيل، وعليه تطلعت إسرائيل للتوسع خارج حدود الهدنة لعام1948، وتعديل الحدود بما يتلاءم مع احتياجاتها ونموها الديمغرافي مستقبلاً.

ويعترف الاستراتيجيون الإسرائيليون ،حسبما خلص إليه مؤتمر هرتسيليا عام2006م، بأن معضلة إسرائيل تكمن في التوفيق بين ضرورة وجود دولة يهودية ديمقراطية، تتمتع بأغلبية يهودية مريحة، وما يعنى ذلك من تنازل عن أجزاء مهمة مما يسمونه "أرض إسرائيل" وبناء دولة فلسطينية بهدف التخلص من العبء السكاني الفلسطيني، وبين الحاجة لحماية وجود اليهود على "أرض إسرائيل" وما يعنى ذلك من دعم لمشاريع الاستيطان والتوسع اليهودي، واستمرار احتلال أراضي الدولة الفلسطينية الموعودة، وما يترتب على ذلك من ضرورات أمنية (الزيتونة ،2012، ص37) .

لذلك تسعى إسرائيل للسيطرة على الأغوار باعتبارها منطقه جغرافية كبيرة المساحة وقليلة السكان، وحلقة وصل جغرافي بين بيسان في الشمال والنقب في الجنوب، كما أنها تمثل عمقاً جغرافياً للقدس، لذلك اعتبرت ذات أهمية لإسرائيل للتوسع خارج حدودها الحالية، بما يسمح لإسرائيل بتحقيق الرؤية الإسرائيلية النهائية للحدود والمستعمرات، كما سيمنع وجود مشكلة ديمغرافية لإسرائيل ويحافظ على عمق البلاد من نهر الأردن وحتى السهل الساحلي.

3.2.2.2–الحيلولة دون إقامة دولة فلسطينية مستقلة وتوسعها باتجاه الأردن أو إسرائيل:

اكتسبت الأغوار أهميتها السياسية من كونها منطقة فاصلة بين التواجد الديمغرافي الفلسطيني في الضفة الغربية، وبين محيطه العربي على الضفة الشرقية للأردن، فإسرائيل تحيط بالضفة الغربية من جهاتها الشمالية والغربية والجنوبية، وإذا أحكمت السيطرة على الأغوار من جهة الشرق، تصبح قادرة علي تطويق حدود الدولة الفلسطينية بالكامل، وبالتالي التحكم في استقلالية وسيادة الدولة الفلسطينية، وتقف حائلاً أمام التمدد الديمغرافي العربي، وبالتالي يمنع قيام دولة فلسطينية على ضفتي الأردن، ويحرر إسرائيل من هاجس التمدد الفلسطيني مستقبلاً نحو الأردن (نحاس،2012، ص58)، وهو ما أكده في فبراير 2006م ، رئيس الوزراء السابق آيهود آولمرت حيث أعلن: (أن حكومته تؤكد نيتها جعل الوادي –الأغوار– قطاع أمن لإسرائيل ، وقطع أي علاقة له بمستقبل الدولة الفلسطينية كرابط مباشر مع الأردن)، (p2 : 2012 ،Palestine campaign)، لذا فإن الجيوبوليتكا الإسرائيلية ترى أنه من خلال السيطرة على الأغوار، يمكن إيجاد منطقة فاصلة جغرافياً وديمغرافياً، بين التواجد الفلسطيني في الضفة الغربية ومحيطه العربي على الضفة الشرقية لنهر الأردن، ويمنع أي تمدد فلسطيني مستقبلي قد يشكل خطراً على وجود " دولة إسرائيل" .

3.2.2.3–السيطرة على مصادر المياه:

تحتل المياه موقعاً مهماً في الاستراتيجية الإسرائيلية، فقد عبر عن ذلك العديد من القادة الصهاينة، حيث قال تيودور هيرتزيل: (إن وجود إسرائيل يتوقف على تلك الموارد الطبيعية من المياه)، (المملوك ،2012، ص72)، لذلك عملت إسرائيل منذ نشأتها على السيطرة على مصادر المياه واستنزفت ما يستفيد منه الآخرون، وهو ما جعل المياه أكبر مثار للصراعات الجيوبوليتيكية في هذه المنطقة، فمثلما شكلت السيطرة على الأرض أحد أهم محاور الاستراتيجية الصهيونية، فقد شكلت السيطرة على المياه محوراً آخر في الاستراتيجية الصهيونية، منذ بدأ التفكير بإنشاء إسرائيل فوق الأراضي الفلسطينية، وقد لا نجد أحرص من إسرائيل مثالاً على أهمية موارد المياه في جيوبوليتيكية الشرق الأوسط وجغرافيتة المعاصرة فالمتتبع لتاريخ إسرائيل يجد ارتباطاً وثيقاً بين التوسع العسكري واستراتيجية العدوان واتجاهاته وبين مصادرة الأراضي والمياه (المملوك،2012، 65)، وهذا ما يمكن استنتاجه من السياسة الإسرائيلية في الأغوار الفلسطينية بشكل خاص وفى الضفة الغربية بشكل عام.

ولقد سبق الإشارة إلى أن الأغوار تقع ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة، إلا أنها تحوي مصادر مياه وفيرة، حيث تعتبر خزاناً مائياً تتجمع فيه المياه الآتية من الجبال المحيطة بمنخفض الغور، ويعتبر حوضاً مائياً مشتركاً ، ويتراوح معدل التصريف السنوي الطبيعي لنهر الأردن ما بين 1200–1600م م3 عند مصبه في البحر الميت، ويقدر الاستخدام الإسرائيلي لمياه النهر بأكثر من 55% (المملوك،2012، ص69)، يقع الحوض الشرقي الواقع بالكامل ضمن أراضي الضفة الغربية وخاصة الجزء الأكبر منه في الأغوار، والذي يقدر مخزونه المائي بحوالي 172مليون م3/س، تستهلك منه الضفة الغربية حوالي 54 مليون م3/س، وإسرائيل تستهلك 40 مليون م3/س، ويبقى منه 78مليون م3/س غير مستغلة (سلامة،2008، ص59).

كما أن وادي الأردن يشكل حوالي نصف إجمالي المياه المتجددة في فلسطين، سواء من نهر الأردن التي تستغل إسرائيل منه حوالي 600 مليون م3/س، أو من المياه الجوفية التي تسحبها من الآبار الارتوازية في وادي الأردن، أو التغذية التي تصل لآبارها في المناطق المجاورة للوادي، وبهذا تكون الضفة الغربية بشكل عام، ووادي الأردن بشكل خاص خزان المياه في فلسطين (قاسم،2008، ص34).

ومما سبق فإن الأغوار شكلت أحد أقطاب مثلث الماء الفلسطيني ، حيث تشكل 47% من مصادر المياه الجوفية الفلسطينية(وكالة معاً،2014)، وهو ما جعل السيطرة على المياه جزءاً أساسياً في الاستراتيجية الإسرائيلية للسيطرة على الأغوار، حيث تشير التقديرات إلى أن إجمالي كمية المياه في" دولة إسرائيل" بلغت 1700مليون م3، وواضح أن هذه الكمية تقترب من الاستغلال الكامل، والتي تصل إلى أكثر من 90% تقريباً، ومن هنا نشأت الحاجة إلى حل مشكلة نقص المياه (الجدبة،2008، ص10)، حيث تطلعت إسرائيل للسيطرة على مصادر المياه الفلسطينية، لسد حاجاتها من المياه ولتحقيق أهداف سياسية أخري، وهو ما أعطى المياه بعداً سياسياً، حيث تؤثر قضايا المياه على قضايا أخري مرتبطة بمفاوضات الوضع النهائي سابقة الذكر(دائرة شؤون المفاوضات ،2011، ص27).

3.2.2.4–استخدام الأغوار ورقة للمساومة في القضايا النهائية:

أظهرت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية حجم الفجوة بين الطرفين، وحجم المشاكل والقضايا المطروحة للنقاش بهدف الوصول للتسوية السياسية، وأن هناك قضايا معقدة مثل القدس واللاجئين وغيرها، كما يوجد تداخل وتشابك بين معظم هذه القضايا، وفى هذا الإطار تسعى إسرائيل باعتبارها القوة المحتلة والمسيطرة على الأرض إلى استخدام كل أوراقها في الضغط على الفلسطينيين للوصول إلى تسوية سياسية تلبي الأطماع الإسرائيلية، وعليه شرعت إسرائيل بمجموعة من الإجراءات الجيوبوليتكية لفرض أمر واقع تستطيع من خلاله تحويل الحقوق الفلسطينية ضمن المفاوضات المستقبلية إلى حالة مساومة، فالأغوار الفلسطينية كانت ورقة رابحة في هذا الصدد، خاصة فيما يتعلق بملفات الحدود والأمن والمياه والاستيطان، إن فرضية بقاء الأغوار تحت السيادة الإسرائيلية، سوف يشكل أساساً لأي تسوية محتملة عند التفاوض مع الفلسطينيين في قضايا التسوية النهائية، ويقر مؤيدو هذا الافتراض مثل رئيس الحكومة السابق أيهود أولمرت ووزير خارجيته تسيبي ليفنى، بإمكانية إرجاع الأغوار إلى السيادة الفلسطينية، إلا أن بقاء السيطرة الإسرائيلية عليها كورقة ضغط تفاوضية علي الجانب الفلسطيني، مثل المطالبة ببقائها تحت السيادة الإسرائيلية لفترة زمنية طويلة لتلبية الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية، وأيضاً يشكل بقاء الأغوار تحت السيطرة الإسرائيلية وسيلة ضغط على الدولة الفلسطينية في حال شهدت العلاقات الثنائية أزمات متواصلة (نحاس،2012، ص61).

وتأتي تصريحات المسئول الأمني الإسرائيلي السابق مائير داغان في مؤتمر هرتسيليا في 6يناير2014، (ليشير إلى أنه لا يرى أهمية أمنية لغور الأردن، و أن الحكومة الإسرائيلية متمسكة بالغور للتلاعب سياسياً)،(الكر مل ،2014)، ليضيف تأكيداً آخر على أن إسرائيل تستخدم ورقة الأغوار للمساومة والمقايضة وابتزاز الفلسطينيين في ملفات وقضايا أخري، وفى هذا الإطار كتب ياريف أوفنهايمر

صحفي في جريد هآرتس في بداية يناير 2014م، مقالاً بعنوان "الحقيقة وراء الأغوار" يقول فيه: (بحسب معطيات المكتب المركزي للإحصاء للعام 2012 يعيش في غور الأردن 6042إسرائيلياً، أي أقل من عدد الجمهور في إستاد تيدى "، ويكمل " أنه ليس لاستيطان بهذا الكبر أي معنى أمنى بالنسبة لمستقبل "دولة إسرائيل"، وكل كلام على خط البلدات في الغور الذي يحمى حدود إسرائيل الشرقية ليس أكثر من دعاية سياسية يمينية مقطوعة عن الواقع غايتها كلها إفشال احتمال حل الدولتين)، (أبو لاشين،2014، ص5).

إن القراءة المتفحصة للأهداف السابقة تدل بشكل واضح على الأطماع الجيوبوليتيكية الإسرائيلية تجاه الأغوار، وذلك بالإصرار على احتلالها واعتبارها جزء من أرض إسرائيل، على الرغم من اتفاق أوسلو الانتقالي للتسوية السياسية، والذي أقر فيه الانسحاب الإسرائيلي من المناطق الفلسطينية وتسليم السيطرة فيها للسلطة الفلسطينية، إلا أن إسرائيل ما زالت تمتنع عن تنفيذ ذلك، تماشياً مع مخططاتها التوسعية، للسيطرة على الأغوار وضمها لإسرائيل يمكنها من تحقيق الأهداف التالية:

1-السيطرة على مصادر المياه سواء في نهر الأردن أو الحوض الجوفي الشرقي.

2-القضاء على إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة.

3-منع التواصل بين الضفة الغربية والأردن، عبر التحكم في بوابتها الشرقية الأغوار.

4-تحجيم التوسع العمراني، والزراعي، والصناعي الفلسطيني المستقبلي.

5-حرمان الفلسطينيين من حق المشاطأة في البحر الميت، وبالتالي حرمانهم من استغلال موارده الطبيعية والاقتصادية.

3-3-المبحث الثاني: الأهمية الأمنية للأغوار الفلسطينية:

مثلت الأغوار الفلسطينية بموقعها الجغرافي ومميزاتها الطبوغرافية الفريدة، واحدة من أهم المناطق الاستراتيجية في الضفة الغربية بعد القدس، وهو ما جعلها ذات أهمية كبرى من الناحية الأمنية، خاصة في سياق الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وبالتالي اعتبرت الجيوبوليتكا الإسرائيلية الأغوار حدودها الشرقية، ودفعت باتجاه ضرورة الاحتفاظ بالسيطرة الأمنية عليها وضمها للسيادة الإسرائيلية، مدعية أنها تمثل الحدود الآمنة "لإسرائيل" وخط الدفاع في مواجهة التهديدات الأمنية التي قد تواجه إسرائيل من جهة الشرق، ويرى الفلسطينيون ذلك تهديداً لأمنهم الوطني وانتقاصاً من حقوقهم المشروعة ومن استقلالية دولتهم الموعودة، باعتبار الأغوار جزء أصيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وبناء عليه تهدف الدراسة إلي استبيان الأهمية الأمنية للأغوار الفلسطينية من وجهة النظر الفلسطينية والإسرائيلية، كمقدمة لتحليل هذه الأفكار والتصورات وللوقوف على طبيعة المواقف والرؤى لدى الطرفين، وانعكاس ذلك على مفاوضات التسوية السياسية النهائية.

1-3-3-الأهمية الأمنية للأغوار الفلسطينية بالنسبة للفلسطينيين:

اعتبرت الأغوار الفلسطينية ذات أهمية أمنية للشعب الفلسطيني في الماضي والحاضر وفي المستقبل، حيث يفرض الموقع الجغرافي المميز لهذه المنطقة نفسه في الجانب الأمني والعسكري، باعتبارها القطاع الشرقي للحدود الشرقية لفلسطين، ومنطقة العبور والتواصل مع العالم الخارجي عبر نهر الأردن، كما

أنها تمثل جسر التواصل والعمق الاستراتيجي لأهم المدن الفلسطينية، خاصة القدس ورام الله ونابلس والخليل، وانطلاقاً من ذلك شكلت الأغوار بعداً أساسياً في تشكيل مفهوم الأمن الوطني الفلسطيني، انطلاقاً من المعطيات التالية:

3.3.1.1-تشكل الأغوار خط الدفاع الأول عن فلسطين:

تميزت الأغوار من الناحية العسكرية، بأنها مثلت خط الدفاع الأول عن فلسطين من جهة الشرق منذ التاريخ القديم وحتى اليوم (مسلم، 1997، ص23)، حيث تطورت الأهمية الأمنية للمنطقة مع تطور الأوضاع السياسية، خاصة في مرحلة ما بعد حرب يونيو1967م، التي أدت إلي وصول الجيش الإسرائيلي إلي ضفاف نهر الأردن، ومنذ ذلك الوقت أصبحت الأغوار المنطقة الأكثر أهمية للفلسطينيين كنقطة انطلاق لتحرير أرضهم المحتلة، خاصة أن حدود الضفة الغربية الثلاثة الشمالية والغربية والجنوبية، مطوقة من قبل إسرائيل ، فقد شهدت الأغوار بعد تسعة أيام من الاحتلال أول عملية فدائية قرب كيبوتس جيشر، ولعبت الأغوار دوراً هاماً كمنطقة عبور للفدائيين للقيام بالعمليات الفدائية ضد إسرائيل، والتي كانت تنطلق من الأردن عبر النهر إلى الأغوار، حيث ساهمت الأغوار في مقاومة الاحتلال من خلال: (توفير الملاذ الآمن وأماكن الاختباء للفدائيين، وتوفير التموين للفدائيين وتأمين عبورهم للمنطقة، وتزويد الفدائيين بالمعلومات عن أماكن القوات الإسرائيلية والمستعمرين، بالإضافة إلى انضمام أبناء المنطقة وانخراطهم في مقاومة الاحتلال)، (قاسم ،2008، ص25)، هذه المساهمات أدت إلى نجاحات باهرة للمقاومة الفلسطينية آنذاك، وشكلت دافعاً حقيقياً للفلسطينيين بإمكانية هزيمة الاحتلال وتحرير الأرض، باعتبار الأغوار مهمة لتوفير عمق استراتيجي يمنح حركة التحرر الفلسطينية كل مقومات الدعم والصمود في مواجهة الاحتلال وقواته العسكرية.

3.3.1.2-أهمية الأغوار كمنطقة حدود وعبور مع العالم الخارجي:

إن السيادة الفلسطينية على الأغوار، ذات أهمية كبيرة من الناحية الأمنية والاستراتيجية للفلسطينيين، باعتبارها منطقة حدود، فحدودها مع الأردن تشكل نقاط تواصل هامه للتجارة والسفر مع بقية دول الشرق الأوسط والعالم، وهذا مهم من الناحية الأمنية في تأمين حركة المواصلات من جهة، والسيطرة والرقابة على الحدود لمنع التهريب والتسلل وفرض الأمن من جهة آخري، واستمرار السيطرة الإسرائيلية على قطاعات من الأغوار سوف يعني أن الضفة الغربية ستبقى محاصرة من قبل إسرائيل (دائرة شؤون المفاوضات ،2006)، وهو ما يفقد الفلسطينيين السيطرة الأمنية على حدود الدولة الفلسطينية المستقبلية، ويمثل تهديد للأمن الوطني الفلسطيني، من خلال التحكم بمحاور العبور للضفة الغربية .

3.3.1.3-أهمية الأغوار في تعزيز الأمن الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني:

لا يقتصر المفهوم الأمني على الجانب العسكري والأمني فقط، وإنما يتعداه بصورة أكثر اتساعاً وشمولية، حيث يمكن للأمن أن يتحقق من خلال التنمية القومية الشاملة، وإذا كان الأمن يتضمن شيئاً فهو يتضمن القدر الأدنى من النظام والاستقرار، وإذا لم توجد تنمية داخلية، فإن النظام والاستقرار يصبحان أمراً مستحيلاً (شبيب، 2003، ص21).

وعليه يعتبر الفلسطينيون الأغوار منطقة حيوية لمستقبل التنمية في الأراضي الفلسطينية لما يتوفر فيها من موارد وإمكانيات كبيرة، إذا ما تم استغلالها يمكن أن تسهم في إقامة المشاريع التنموية وتطوير البنية التحتية، وتنمية القطاعات الاقتصادية، وتوفير فرص للاستثمار، وبالتالي تشغيل الأيدي العاملة وزيادة الدخل القومي، مما يساهم في تدعيم الأمن الاقتصادي والاجتماعي للفلسطينيين، وما يساعد في إيجاد بيئة آمنة ويوفر قدراً من النظام والاستقرار.

3.3.1.4-السيطرة الإسرائيلية على الأغوار تمثل تهديد للأمن الوطني الفلسطيني:

إن بقاء السيطرة الإسرائيلية في الأغوار مع بقاء المستعمرات، يمثل تهديداً للكيان الفلسطيني واستقراره، وذلك بسبب السيطرة على الطرق والمعابر التي تربط بين المناطق الفلسطينية، مما يفتح الطريق أمام المستعمرين لإغلاقها في أي وقت أو ضربها كما حدث أبان انتفاضة الأقصى الأخيرة، وهذا يعنى تهديداً أمنياً على استقرار الدولة الفلسطينية، وتهديد جوهري للسيادة الفلسطينية، ووجود قوات إسرائيلية في الأغوار يعنى انتقاص للسيادة الوطنية ومساس بالأمن الوطني للدولة الفلسطينية (التفكجي ،2004)، وبالتالي فإن أي وجود إسرائيلي في الأغوار، سيؤدي حتماً إلى تدخلات واحتكاكات بين الإسرائيليين والفلسطينيين قد تتطور إلى نزاعات عنيفة، وبالتالي تشكل تهديداً حقيقياً للأمن والاستقرار الفلسطيني .

2-3-3-الأهمية الأمنية للأغوار الفلسطينية بالنسبة لإسرائيل:

شكلت الأغوار أهمية حيوية ومركزية في الفكر الصهيوني حيال حدود إسرائيل الآمنة وعلاقتها بالعالم العربي عموماً، وهنا تتداخل توليفة من متلازمي الأمن والمستعمرات، بربط الأخيرة بالمفهوم الصهيوني للأمن الوظيفي، عبر تركيزها عند تخوم حدود فلسطين، خاصة المنطقة الشرقية منها في غور الأردن وساحل البحر الميت (مجلة مختارات إسرائيلية، 2006، ص151)، فمنذ عام 1967م، كانت الأغوار العنصر الأكثر أهمية في الفكر الإسرائيلي حول الحدود الآمنة، وذلك بسبب مميزاتها الطبوغرافية الفريدة من جهة، وموقعها الجغرافي من جهة أخري، حيث يبلغ عرض إسرائيل والضفة الغربية ما معدل 64كم من البحر المتوسط إلى نهر الأردن (إسحق وبنوره ،2008، ص31).

ونظراً لطبوغرافية المنطقة الجبلية المنحدرة شرقاً، فقد وضعت إسرائيل على جميع القمم محطات إنذار مبكر تواجه الشرق، وبالتالي أصبح كامل الأغوار ذات التعداد السكاني الفلسطيني الضئيل يشكل حاجزاً طبيعياً بعمق 3000 إلى 4600 متر ضد أي هجوم، والجدير بالذكر أنه أصبح بإمكان الجيش الإسرائيلي اليوم الدفاع عن الممرات الخمس الشرقية والغربية، التي يمكن أن يمر من خلالها الجيش المعادي (إسحق وبنوره ،2008، ص31)، ولهذا السبب تم اعتبار الأغوار بأنه الخط الأمامي للدفاع عن إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، ورغم انتفاء الكثير من المبررات الأمنية الإسرائيلية حول ضرورة بقاء الأغوار تحت السيطرة الإسرائيلية المباشرة، إلا أن إسرائيل مازالت تصر على بقاء سيطرتها على الأغوار لاعتبارات جيوبوليتكية عديدة تحت مبررات أمنية تعتبرها مهمة وحيوية للأمن الإسرائيلي، لتحقيق هدفين:

الأول: التوسع خارج حدود إسرائيل الحالية من جهة.

الثاني: فرض هيمنة وسيطرة إسرائيلية على إقليم الضفة الغربية، باعتباره المجال الحيوي لإسرائيل لتأمين الحدود الشرقية لها.

وتحقيق ذلك يؤدى إلى تعويض الخلل الجيوستراتيجى في الجغرافية الإسرائيلية، لذا مثلت الأغوار للجيوبوليتكا الإسرائيلية أهمية أمنية بناءً علي اعتبارات عديدة منها:

3.3.2.1-الحفاظ على العمق الاستراتيجي لإسرائيل:

تعاني إسرائيل من دونية جيوستراتيجية نتيجة طبيعتها الجغرافية ومحيطها الجيوسياسى المعادي، كما أن عمقها الاستراتيجي الدفاعي الضيق خاصة خاصرتها الضيقة، والتي تسيطر الضفة الغربية على الجزء المنبسط من السهل الساحلي الذي لا يزيد ارتفاعه عن سطح البحر على بضع عشرات الأمتار باستثناء بعض التلال التي يصل ارتفاعها إلى حوالي 100م ويتراوح عرضها بين 14كم في منطقة قلقيلية، وحوالي 30كم في منطقة أسدود (شليف، 1985، ص13)، وبما إن هذه المنطقة الضيقة والساحلية التي تحد الضفة الغربية تشكل المنطقة الحيوية "لدولة إسرائيل"، حيث يقيم فيها 70%من السكان اليهود، ويتواجد 80% من المصانع الإسرائيلية، هذا العمق المكشوف التي تطل عليه جبال الخليل والقدس ونابلس ، يشكل تهديداً للعمق الإسرائيلي ويعطي أفضلية للعدو بالمفهوم العسكري، ومن هذه المعطيات سعت "إسرائيل" لإيجاد البديل عبر خلق عمق استراتيجي داخل الضفة الغربية، وجعل منطقة الأغوار الحدود الآمنة لها، وهو ما عبر عنه" آيغال آلون" في مشروعه الأول عقب حرب 1967م ، حيث يرى آلون أن حدود إسرائيل الدائمة يجب أن تكون قابلة للدفاع من وجهة نظر استراتيجية، التي تعتمد على عوائق طبوغرافية تستطيع أن تقاوم أي هجوم للجيوش العربية الحديثة (الجزيرة نت،2004)، وبحسب جنرال الاحتياط الإسرائيلي "عوزي دايان" الذى حدد في ديسمبر2012م الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية في الحدود الشرقية على النحو التالي:

1-الحفاظ على عمق استراتيجي، وهنا يتحدث عن عرض إسرائيل من البحر المتوسط إلى نهر الأردن.

2-القدرة على الدفاع ضد هجوم تقليدي شرقاً، متذرعاً بالانسحاب الأمريكي من العراق ومستقبل الأردن.

3-تجريد المناطق التي تحت السيطرة الفلسطينية من السلاح، ويعتبره شرطاً للموافقة على حل الدولتين.

وبرأيه إن مناطق الدفاع الحيوية توجد فقط في غور الأردن، لافتاً إلى أن إسرائيل يجب أن تكون ذات سيادة كاملة عليه (أبو لاشين،2014، ص3).

هذه الشروط في حالة تحققها ستكون قادرة على تأمين العمق الاستراتيجي لإسرائيل، لأنه في حالة إقامة دولة فلسطينية سيادية، من المتوقع أن يرفض الفلسطينيون خرق السيادة الفلسطينية ، بالتالي سيتم رفض السماح لإسرائيل بوضع أجهزة رادار وتحكم في الأغوار، ورفض خرق السيادة الجوية الفلسطينية، ورفض بقاء الأغوار منزوعة السلاح، وأن الدولة الفلسطينية ستتواصل بسرعة كبيرة مع قوى راديكالية في العالم العربي والإسلامي، بدوافع أيديولوجية وعملية، بسبب الشعور بالتهديد والقلق الدائم من إسرائيل، وستعمل على إقامة محور أو جبهة تحالفات قد تمتد من إيران حتى الحدود الشرقية لإسرائيل، لتشكل تهديداً أساسياً للعمق الاستراتيجي لإسرائيل (نحاس،2012، ص59).

انطلاقاً من ذلك تطرح إسرائيل بقاء سيطرتها على الأغوار، وفرض نهر الأردن كحدود آمنة لإسرائيل مما يمنحها عمقاً استراتيجياً يؤمن عمقها الجغرافي الضيق، ويحمي حدودها الشرقية في حال تعرضها لهجوم عسكري، ويمنحها الزمن الكافي لرد الفعل وقوة الردع.

3.3.2.2-القدرة على الدفاع عن أي هجوم تقليدي من الشرق:

منحت حرب يونيو 1967م ، إسرائيل مزايا استراتيجية جديدة أهمها وقوف الجيش الإسرائيلي عند عوائق طبيعية مثل نهر الأردن مما أوجد صعوبات استراتيجية جديدة أمام الجيوش العربية في أي حرب مستقبلية، كما تقلصت الحدود مع الأردن من 650كم قبل الحرب إلى 480كم بعدها ، وبذلك كسب الجيش الإسرائيلي مزيداً من حرية الحركة ، ووفر له عمقاً استراتيجياً بدفع خطوط المواجهة إلى نقاط بعيدة عن مواقع الكثافة البشرية والقوى الإنتاجية الإسرائيلية (حسين،1989، ص45)، كذلك فإن أهميتها تكمن بالسيطرة على محاور العبور للضفة الغربية، إذ تبرر الحكومة الإسرائيلية رفضها فكرة الانسحاب من منطقة غور الأردن، بالقول إن الاحتفاظ بها يساعد إسرائيل على حماية نفسها في حال عادت الجبهة الشرقية وتعرضت لهجوم بري واسع من الشرق (الجزيرة نت،2014)، وبناءً عليه خلص مركز يافا للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب إلى أنه: "ثمة حاجة لإسرائيل إلى أن تكون لها في أراضي الدولة الفلسطينية محطات إنذار مبكر ومراقبة وقوات منتشرة في المواقع المهمة وخاصة عند جسور نهر الأردن ومخاضاته، وأن يكون لإسرائيل حق التحليق الجوي فوق فلسطين لأغراض الاستطلاع" (فهمي،1998، ص126).

ورغم أن هناك الكثير من الخبراء الإسرائيليين يستبعدون فرضية قيام تحالف عسكري عربي على الجبهة الشرقية خاصة بعد تفكك الجيش العراقي ودخول الجيش السوري في حرب أهلية وفقدانه لكثير من قدراته البشرية والعسكرية ، بالإضافة إلى معاهدة السلام مع الأردن ، وبالتالي لا أهمية للسيطرة الإسرائيلية على الأغوار، إلا أن هناك من لا يؤمن بذلك مبرراً بوجود أسباب عديدة تجعل الأغوار مهمة من الناحية الأمنية لإسرائيل، فعلى الضفة الشرقية لنهر الأردن حيث "المملكة الأردنية" التي ترتبط مع إسرائيل بمعاهدة سلام منذ 1994م، وتعاون أمنى، هذا يجعلها تخشى في ظل التحولات الكبرى التي يشهدها العالم العربي منذ العام 2011م، من تأثر الأردن بها، وبالتالي حدوث تغيير لنظام الحكم فيه ، أو سيطرة قوى راديكالية معادية على الحكم، وعودة الجبهة الشرقية لتشكل تهديد لإسرائيل، وهو الأمر الذى عبر عنه نتنياهو في أعقاب سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش) على مناطق واسعة في العراق وسورية وإعلانه عن قيام "الدولة الإسلامية" فيها، حيث قال: " إنه مرة تلو الأخرى يثبت أنه بعد انسحاب القوات الغربية لا يمكن الاعتماد على قوات عربية في كبح الإسلاميين المتطرفين، وهذا ما حدث في لبنان وغزة وما يحدث في العراق الآن، وعلينا أن ندعم الجهود الدولية لدعم الأردن ودعم طموح الأكراد للاستقلال" (ضاهر،2014).

3.3.2.3-الإبقاء على المناطق الفلسطينية منزوعة السلاح:

تطالب إسرائيل ببقاء مناطق السلطة الفلسطينية منزوعة السلاح الثقيل في إطار أي تسوية سياسية، وتعتبر ذلك شرطاً أساسياً للموافقة على حل الدولتين، ولضمان ذلك تتطلع إلى بقاء سيطرتها على الأغوار،

لأن ذلك يمكنها من التحكم في كامل الحدود الشرقية للضفة الغربية ، إذ تعتبر الأغوار في كثير من النواحي ممر فيلادلفيا الضفة الغربية ، وهو أطول بكثير من ممر فيلادلفيا على الحدود مع مصر ، ومن خلاله تتوفر فرص متعددة للتهريب ، وإذا كانت إسرائيل تقترح أن إقامة أي دولة فلسطينية في المستقبل ستكون منزوعة السلاح لمنعها من أن تصبح معقل آخر مدعوم من إيران مثل غزة ، فإن الطريقة الوحيدة لضمان عدم دخول الأسلحة المحظورة إلى أراضيها هو احتفاظ إسرائيل بالسيطرة على الأغوار ومنع دخول الأسلحة غير المشروعة (إسحق وبنورة ،2008، ص31)، وفي هذا الإطار تدعي إسرائيل أن تجربة غزة ما بعد الانسحاب الإسرائيلي عام2005م، وما نتج عنها من قيام الفصائل الفلسطينية بتهريب السلاح خاصة الصواريخ ، وتهديد العمق الإسرائيلي يجب أن لا يتكرر في الضفة الغربية، وبالتالي فإن وجود حدود أمنية لإسرائيل على طول نهر الأردن يمكن أن يمنع عدة تهديدات: كإطلاق الصواريخ مثلاً، فاليوم تمتلك حركة حماس صواريخ يبلغ مداها أكثر من 50كم ، وبعد حرب غزة 2014م تبين أنها تصل إلى 160كم، وإذا أطلقت هذه الصواريخ من جبال [يهودا والسامره] الضفة الغربية فإنه يمكن لها ضرب أواسط إسرائيل، حيث يعيش أكثر من 70% من السكان، ولهذا السبب فإنه من المهم بالنسبة لإسرائيل السيطرة الاستراتيجية على الأغوار ، وإذا لم تفعل ذلك ، فقد يكون الوضع على طول حدود الأردن مماثل لذلك الذي على الحدود بين غزه ومصر ، حيث يتم تهريب "الأسلحة والإرهابيين" وغير ذلك من أشكال الدعم لحماس (إسحق وبنورة، 2008، ص38) .

وعليه فإن السيطرة على الأغوار تحول دون أن تصبح الجبهة الشرقية مفتوحة أمام خطر عمليات المقاومة الفلسطينية والإسلامية ، وتكون حرب استنزاف صعبة وطويلة الأمد خاصة أنه لا يوجد أية ضمانة أو رهان لعدم تغير الأنظمة والتوجهات الاستراتيجية داخل العراق والأردن في حال تبدل الأنظمة الحاكمة، وترى إسرائيل أن الضمان لذلك يكمن فقط في بقاء قواتها العسكرية والأمنية على منطقة الأغوار ، لهذا فإن مكانة الأغوار من المنظور الإسرائيلي تبدل من منطقة تماس بين جيوش كثيرة ، لمنطقة عازلة و فاصلة تمنع عبور مقاتلين و وسائل قتالية من الأردن إلى فلسطين (نحاس،2012، ص60)، وحسب وجهة النظر الإسرائيلية ، فإن السيطرة على الأغوار يعني الوجود الإسرائيلي على طول المحيط الشرقي للضفة الغربية، في منطقة غور الأردن و"صحراء يهودا"، أي أصبحت إسرائيل قادرة على منع تهريب الأسلحة وتسلسل القوى المعادية ، وفي الواقع فإن واحدة من أهم الشروط المسبقة لنجاح مكافحة الإرهاب هو استراتيجية عزل منطقة النزاع بغية قطع أية تعزيزات من القوات المعادية (إسحق وبنوره،2008، ص31)، وهذا ما تصبو إليه كل الرؤى والتصورات الإسرائيلية المتعلقة بضرورة بقاء السيطرة الإسرائيلية على الأغوار لضمان عزل الضفة الغربية عن محيطها العربي، وفرض سيطرتها الأمنية عليها، وجعل نهر الأردن حدوداً أمنيه لإسرائيل، وخط الدفاع الأول عن العمق الإسرائيلي الضيق .

3-4-المبحث الثالث: الأهمية الاقتصادية للأغوار الفلسطينية.

الأغوار الفلسطينية تتمتع بموارد طبيعية واقتصادية فريدة ومتنوعة، جعلتها ذات أهمية اقتصادية بالغة، إذ يمكنها المساهمة بفاعلية في قطاعات اقتصادية متعددة، خاصة في مجالات الزراعة والإسكان والسياحة والصناعة، وبالتالي المساهمة في التنمية المستدامة وزيادة الناتج القومي الإجمالي، ومن هذا المنطلق حظيت الأغوار بأهميتها الاقتصادية كأحد الأوجه الرئيسة لأهميتها الجيوستراتيجية المميزة، والتي جعلت منها محور من محاور الصراع القائم على الأرض، حيث تتطلع إسرائيل لتحقيق أطماعهم التوسعية على حساب الفلسطينيين.

ومما سبق يتناول هذا المبحث بيان الأهمية الاقتصادية لمنطقة الأغوار، وتأثيرها على صانع القرار لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين، ومدى تأثير ذلك على رؤية كل طرف لمستقبل الأغوار في مفاوضات التسوية السياسية.

1-4-3-الأهمية الاقتصادية للأغوار بالنسبة للفلسطينيين:

ينظر الفلسطينيون إلى منطقة الأغوار باعتبارها منطقة حيوية وهامة لمستقبل دولتهم الموعودة، في تعزيز الاقتصاد الفلسطيني والمساهمة في خلق تنمية مستدامة، والتي بدونها يصبح من الصعب على الفلسطينيين إقامة دولة ذات اقتصاد مستقل ومستقر، يساهم في تعزيز مقومات الدولة الفلسطينية ويحميها من التبعية الاقتصادية لإسرائيل، وهو ما يمثل جزءاً أساسياً من السيادة الفلسطينية ومن الأمن القومي الفلسطيني، والذي سيتأثر حتماً في حالة بقاء السيطرة الإسرائيلية على الأغوار، حيث تساهم في قطاعات اقتصادية عديدة أهمها:

3.4.1.1-قطاع الزراعة:

تتمتع منطقة الأغوار بمركز متميز في القطاع الزراعي للضفة الغربية، نظراً لتوفر المصادر الطبيعية الأساسية في تلك المنطقة وعلى الرغم من العقبات التي مازالت تحد من تنمية المنطقة وتعيق تطورها، فإنها مازالت أحد الأعمدة الرئيسة للقطاع الزراعي في الضفة الغربية.

ورغم أن مساحة الأراضي الزراعية بالأغوار لا تشكل إلا 2.8% من المساحة الإجمالية للأراضي الزراعية في الضفة الغربية، إلا أنها تسهم بنسبة مرتفعة من الإنتاج الزراعي للضفة الغربية، ويعود ذلك أساساً، إلى نسبة الأراضي المروية العالية، حيث تضم الأغوار نصف الأراضي المروية للضفة الغربية، فإنتاجية الدونم المروي في بعض السنوات تكون 40 ضعف إنتاجية الدونم البعلي ، وفى المتوسط العام إنتاجية الدونم المروي 13ضعف إنتاجية الدونم البعلي (شؤون فلسطينية،2014، ص2)، هذا بالإضافة إلى تمتع القطاع الزراعي في الأغوار بمميزات فريدة، نتيجة عوامل بيئية وطبيعية تتمثل بالآتي:

1-المناخ شبه الاستوائي: نظراً لانخفاض المنطقة عن منسوب سطح البحر، توفرت لها ظروف مناخية خاصة ميزتها عن غيرها من المناطق، ومنحتها زراعة أصناف لا تنمو في المناطق الأخرى، إلا في أوقات معينة مما أسهم في تحقيق تكامل كمي ونوعي، وميزة مناخ المنطقة يسمح بزراعة الفواكه المتنوعة

والخضروات كالفراولة والبندورة والخيار أربع مرات في السنة (PLO,2013,p2)، هذا الإنتاج لا تكمن في طبيعته التكاملية، بل في قيمته المادية المرتفعة، نظراً لندرة هذه المحاصيل، وبشكل عام يمكن اعتبار منطقة الأغوار بيتاً زجاجياً طبيعياً مؤهل لإنتاج أنواع عديدة من المحاصيل.

2-طبوغرافية الأرض: بعكس مناطق الضفة الغربية والتي تعتمد الزراعة فيها على الظروف البعلية، والتي تزداد فيها معدلات الأمطار، وهي غالباً مناطق جبلية وعرة، أما الأغوار فإن مناطقها ذات تربة منبسطة وبالتالي تتيح إمكانية استخدام الميكنة في العمليات الزراعية بسهولة (أبو عرفة،1984، ص26).

3-توفر مصادر المياه: كما سبق الإشارة فإن وفرة المياه في مناطق الأغوار، يتيح لها إمكانيات ري مساحات واسعة من الأراضي، وقد ساهمت التطورات التكنولوجية منذ سنوات الأربعينات من القرن الماضي بزيادة استغلال المياه الجوفية من الخزانات الأرضية.

إن تظافر هذه العوامل مع التطور التكنولوجي أسهم في تطوير الزراعة المكثفة في المنطقة، ولا سيما الزراعة المحمية، حيث تضاعفت إنتاجية الأرض وازدادت أهميتها الاقتصادية.

وتشير معطيات الإنتاج الزراعي في الأغوار بأن المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية حوالي 2971 دونماً ، ومساحة الأراضي المزروعة بمحاصيل الخضروات 26299 دونماً، ومساحة الأراضي المزروعة بأشجار البستنة 7007 دونم (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،2010، ص100) ، و أن الأغوار تساهم بنحو 50% من مساحة المزروعات المروية في الضفة الغربية ، والتي يشكل إنتاجها 60% من الخضروات في الضفة الغربية، ومعظم الفاكهة الاستوائية وشبه الاستوائية في الضفة الغربية، و40% من محصول الحمضيات، و100% من إنتاج الموز (شريدة ،2010، ص23) ، بالإضافة إلى قطاع النخيل الذى تطور بشكل متسارع وقد تجاوز الرقم 180 ألف شجرة ، ومزارع الأعشاب الطبية والورود التي تطورت زراعتها في الأغوار، بالإضافة إلى المشاريع المرافقة من التصنيف والتغليف والتخزين التابعة للقطاع الخاص الفلسطيني (جبر،2014، ص13).

هذا الأمر شكل أهمية بالغة في المجال الزراعي لدى الفلسطينيين، إذ يمثل القطاع الأول في الاقتصاد الفلسطيني، وتمثل الأغوار المنطقة الأهم من الناحية الزراعية ، نظراً للمميزات الزراعية الفريدة التي تتمتع بها كما سبق الإشارة ، ومن هنا تبرز إمكانية كبيرة لتطوير القطاع الزراعي الذي يعتبر الأساسي للتنمية الريفية المستدامة في الأغوار، باعتبارها سلة الغذاء للدولة الفلسطينية المستقبلية، حيث تمنح المصادر المائية الواسعة بالإضافة للمساحات الواسعة من الأراضي المتوفرة ، وسائل نمو وتطوير للقطاع الزراعي ، ففي الوقت الحاضر يفلح الفلسطينيون 53 ألف دونم في غور الأردن "13097هكتار"، كما أن 77 ألف دونم إضافية يمكن أن يتم تطويرها لأغراض زراعية مستقبلاً(دائرة شؤون المفاوضات،2006، ص2)، بالإضافة إلى ما سبق فإنه يترتب على تطوير القطاع الزراعي ، أن يسهم في قطاعات اقتصادية أخرى أهمها قطاع الصناعة الزراعية والتجارة ، وهو ما يؤدي إلى تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية ويقلل من نسبة البطالة ، ويسهم في زيادة الدخل القومي الفلسطيني ، ويقلص اعتماد الفلسطينيين على المساعدات المالية الخارجية والتي عادة ما تكون مرتبطة بشروط سياسية كما هو عليه الحال في الوقت الراهن ، ووفقًا

لتقديرات اقتصاديين إسرائيليين وفلسطينيين، فإنّ زراعة واستصلاح 100,000 دونم في غور الأردن يمكنهما الإثمار عن 150,000–200,000 مكان عمل جديد. كما أنّ استخدام تقنيات زراعة متقدّمة سيُمكّن المزارعين من زيادة محاصيلهم الزراعية من خمسة إلى عشرة أضعاف، وتطوير زراعة للتصدير في غور الأردن على مساحة قرابة 50,000 دونم، بقيمة مليار دولار سنويًا، وتطوير مثل هذه الزراعة مَنُوط بتخصيص مصادر مياه وأراضٍ (بتسليم ،2011).

وتصدر الأغوار ما نسبته 70% من ناتج الخضار في أحسن الأحوال، وإلى 30 % في حالات آخري إلى الأسواق الإسرائيلية، بينما التصدير للدول العربية يكاد يكون معدوماً إلا في حالات فردية، ولا تتجاوز نسبة التصدير إلى السوق الأجنبية نسبة 10%، من إجمالي الناتج الزراعي، والتي تتم غالباً عن طريق وكلاء عرب يعملون لدى المستعمرات (شريدة ،2010، ص27).

ويرجع أسباب تضائل نسب تصدير المنتج الزراعي إلى معيقات كثيرة ، يقف الاحتلال الإسرائيلي أساساً خلفها، من خلال القيود المشددة التي تفرضها منذ علم 1967م ومازالت على الفلسطينيين ، كالمنع الذي تفرضه على استخدام غالبية الأراضي الزراعية خاصة المنطقة المحاذية لنهر الأردن، وكذلك تقليص مصادر المياه المتاحة من خلال منع استغلال مياه نهر الأردن في الري، ومنع حفر آبار جديدة أو استصلاح القائم منها، وترفع هذه الظروف من كلفة الاستصلاح الزراعيّ، وتحدّ من تنوّع المحاصيل وتؤدّي إلى دونية فرع الزراعة الفلسطينيّ قياسًا بذلك الموجود في المستوطنات. ونتيجة لكلّ هذا، وبرغم الاحتمالات الزراعية الكامنة، فإنّ غور الأردن هو أقلّ مناطق الضفة الغربية زراعةً من حيث المساحة، وبحسب تقييمات وزارة الزراعة الفلسطينية، فإنّ المنطقة التي يزرعها الفلسطينيون في الغور تبلغ اليوم قرابة 50,000 دونم فقط، وهي ثُمن الأراضي الملائمة للزراعة في هذه المنطقة، وتزيد الإدارة المدنية الإسرائيلية من الصعوبات والعراقيل، أيضًا، على مشاريع زراعية مقلّصة، وبتسويغات مختلفة، مثل حظر استصلاح أراضي الدولة أو مناطق عسكرية مغلقة، فإنها تمنع الفلاحين والمبادرين الفلسطينيين، بمن فيهم من يسكنون منطقتيْ" A وB "أيضًا، من تطوير مشاريع زراعية في الغور وخلق أماكن عمل (بتسليم،2011).

إن غالبية الأراضي الزراعية في الأغوار تقع ضمن المناطق المصنفة (ج) والتي لا يستطيع الفلسطينيون استثمارها أو العمل بها، حيث يوجد 50ألف دونم مصادرة في الأغوار، وحسب البنك الدولي: (أنه في حالة استطاع الفلسطينيون استصلاح 50 ألف دونم، أن يعود عليهم مالياً قرابة مليار دولار سنوياً)، (P1 ،UNITED nation،2012)، بمعنى 50ألف دونم مروي، معدل إنتاجية الدونم 3.25طن، هذا يعطي حوالي 1479 دولار في الإجمالي يعود منها 891 دولار للمزارع، (شؤون فلسطينية،2014، ص9)، هذه الإمكانيات الكبيرة في حالة تمكن الفلسطينيين من استغلالها سوف ترفع من مساهمة الزراعة في الناتج المحلى الإجمالي، وهو ما يتطلع إليه الفلسطينيون مستقبلاً لتطوير اقتصاد دولتهم.

لذا يرى الفلسطينيون أن السبيل الوحيد نحو تطوير اقتصاد فلسطيني مستقل وتنمية مستدامة، بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، وتفكيك سيطرته على المنطقة خاصة في المنطقة المصنفة "ج "بما فيها الأغوار.

3.4.1.2-قطاع المياه:

تعتبر الموارد المائية من أهم الموارد الطبيعية وأكثرها حيوية، لما لها من قيمة كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع بشرى، لذا أصبحت المياه والسيطرة على مواردها أساساً للصراع بين الدول والشعوب، وفى فلسطين باعتبارها تقع مناخياً في المنطقة الجافة وشبه الجافة، حيث أدى انخفاض معدلات التساقط المطري، ومحدودية موارد المياه فيها، إلى زيادة الأهمية الاستراتيجية للمياه فيها بوجه عام.

تعتبر الأغوار من المناطق الغزيرة بمصادر المياه الطبيعية في الضفة الغربية، حيث تحوي على 47% من مصادر المياه الجوفية الفلسطينية، وبذلك اعتبرت أحد أقطاب مثلث الماء الفلسطيني (وكالة معاً ،2014)، وهو ما جعل من المياه في الأغوار مثاراً للصراع مع الإسرائيليين، اللذين يتطلعون للسيطرة على هذا المورد الهام وحرمان الفلسطينيين من حق استغلال مياههم، والتي تعتبر شريان الحياة لهم وشرطاً أساسياً للبقاء والصمود على أرضهم، فهي أمراً مهمٌ للازدهار الفلسطيني على المدى البعيد.

وتواجه الدولة الفلسطينية القادمة تحدياً صعباً في قطاع المياه، لأن الوضع المائي الفلسطيني أصبح في غاية الحرج والصعوبة، بسبب تفاقم أزمات نقص المياه واتساع مناطق التلوث لمصادر المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة على السواء، حيث لا موارد مائية متاحة لدى الفلسطينيين لأغراض الشرب سوى الكميات المحدودة التي يحصلون عليه حالياً من الأحواض الجوفية، ولأن مياه نهر الأردن وهي الشريان الحيوي الذي كان متاحاً للفلسطينيين سابقاً، لري الأراضي الزراعية في منطقة الأغوار لم يعد لهما وجود منذ العام 1967، حيث يواجه الفلسطينيون في كافة مناطق الضفة الغربية عجزاً مائياً تراكمياً، ففي عام 2002م تم استهلاك ما يقرب 1.377 مليون م3، خصص منها 684 مليون م3 لمياه الري الزراعية، بينما كان في عام 2006م، ما يقارب 1.700 مليون م3، والذى تم استخدامه للاحتياجات المحلية والصناعية والزراعية، وبعجز يصل إلى ما يقرب من 350مليون م3 حيث هناك احتياج سنوي يزداد بنسبة 2.8% من كمية المياه المطلوبة حالياً (Amer and others,2006,p307).

ورغم أن اتفاقيات أوسلو تنص على أن إسرائيل تعترف بالحقوق الفلسطينية في المياه في الضفة الغربية، إلا أن هذه الحقوق لم تحدد وأجل التفاوض بشأنها لمفاوضات الوضع النهائي، بينما بقي التقسيم غير المنصف لموارد المياه الجوفية المشتركة على ما هو في المرحلة الانتقالية، كما هو مبين في الجدول رقم (3.10)، بحيث تستأثر إسرائيل بنحو 80 بالمئة منه ولا ينال الفلسطينيون سوى 20 بالمئة، (سلطة المياه الفلسطينية،2014).

وقد أدت حفريات الآبار العميقة التي تقوم بها إسرائيل إلى تقلّيص كميات المياه التي يُمكن للفلسطينيين أن يضخّوها من آبار المياه التابعة لهم، وتمسّ بجودة هذه المياه وتؤدّي إلى انحدار في تدفق الجداول المائية الطبيعية في أرجاء الأغوار، وفضلاً عن ذلك تمنع إسرائيل الفلسطينيين من الوصول إلى

جدول رقم (3.10): تخصيص موارد المياه المشتركة كما قننته اتفاقيات أوسلو (البند 40 والجدول رقم 10 الملحق بالبند 40)

الحوض الجبلي	الإمكانية التقديرية	إسرائيل	الفلسطينيون
678 مليون متر مكعب/سنوياً	483 متر مكعب/سنوياً	118 مليون متر مكعب/سنوياً (+ 78 للحاجات المستقبلية)	
موزعة على النحو التالي :			
الخزان الغربي	362 مليون متر مكعب/سنوياً	340 مليون متر مكعب سنوياً	22 مليون متر مكعب/سنوياً
الخزان الشمالي الغربي	145 مليون متر مكعب/سنوياً	103 مليون متر مكعب/سنوياً	42 مليون متر مكعب/سنوياً
الخزان الشرقي	172 مليون متر مكعب/سنوياً	40 مليون متر مكعب/سنوياً	54 مليون متر مكعب/سنوياً (+ 78 للحاجات المستقبلية مثلما ذُكر أعلاه)

المصدر : (سلطة المياه الفلسطينيه،2014)

الينابيع الموجودة خارج مناطق سكناهم، ومن الوصول إلى مياه حوض نهر الأردن، والتي حددت حسب خطة جونسون لمحاصصة مياه نهر الأردن إلى تخصيص 250 مليون م3/س من المياه للفلسطينيين، غير أن ذلك لم ينفذ، وفي حالة تنفيذه سيكون بالإمكان ري أكثر من 250 ألف دونماً في منطقة الغور، وهو ما سيؤدى إلى حدوث تطور اقتصادي ملموس في المنطقة (مسلم ،1997، ص201)، ورغم تعدد مصادر المياه في الأغوار، إلا أن الفلسطينيين يعانون من نقص شديد في كميات المياه اللازمة، سواء لأغراض الزراعة أو للشرب والاستخدام المنزلي وغيرها، مما أجبر الفلسطينيين على شرائها من شركات المياه الإسرائيلية بأسعار باهظة، وهو الأمر الذي أدى إلى خسائر فادحة للاقتصاد الفلسطيني ، وتردى للأوضاع البيئية والصحية الفلسطينية ، لذا يرى الفلسطينيون أنه لنيل حقوقهم في المياه بضرورة تخصيص كميات عادلة منها، وأن يكون لهم سيطرة كاملة على المصادر المائية الفلسطينية وأن يتمكنوا من الوصول لها بحرية، لهما مطلبان أساسيان للتوصل إلى حل ناجح لملف المياه في مفاوضات الوضع الدائم .

إن اكبر المخاوف والمخاطر التي ستواجه قيام الدولة الفلسطينية، هي بالدرجة الأولى مدى قدرة هذه الدولة عل مواجهة ومعالجة أزمات نقص المياه المتفاقمة، وطبيعة التحديات المتعلقة بتوفير ما يكفي من المياه لسد العجز الكبير القائم وتلبية حجم الطلب للسنوات القادمة، لكافة الأغراض المنزلية والشرب والصناعة والزراعة ومعالجة مخاطر التلوث وتدهور البيئة المائية، بما يُمَكِن من ضمان متطلبات الأمن المائي والأمن الغذائي معا للدولة الفلسطينية القادمة، في ظل ظروف مائية كارثية صعبة للغاية ومتفاقمة سنة بعد سنة، تعيشها كافة مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة ، وفي ظل السياسات والممارسات المائية الإسرائيلية المستمرة في السيطرة والتحكم ونهب واستنزاف أحواض المياه الجوفية، ورفض الاعتراف بحقوق الفلسطينيين في مجاري وأنظمة مصادر المياه الجوفية المشتركة وفي حوض نهر الأردن، (كعوش،2014).

لهذا فإن الرهان على استعادة الفلسطينيين لحقوقهم المائية يجب أن يكون قوياً، لأن المياه تعتبر مورداً وطنياً في غاية الأهمية للدولة الفلسطينية القادمة، ومن ذلك فإن سيطرة إسرائيل على الأغوار ومصادر المياه فيها يحرم الفلسطينيين من أحد أهم مقومات دولتهم المستقبلية القابلة للحياة.

3.4.1.3–قطاع الإسكان والتطوير:

منطقة الأغوار غنية بالثروات الطبيعية الأخرى والتي تحتاجها معظم قطاعات التنمية الرئيسية، حيث كان بإمكان الفلسطينيين تطوير هذه المنطقة وجعلها إحدى ركائز خطط وبرامج التنمية في العديد من المجالات الأخرى غير الزراعة، مثل إقامة مناطق صناعية مركزية للصناعات المتوسطة والثقيلة، ومناطق وقرى سياحية داخلية على شواطئ البحر الميت، كما أنها مهمة للتطوير والتوسع العمراني وبناء المدن والمناطق السكنية الحديثة حيث تتوفر الأراضي الشاسعة، وبناء مطار دولي، وغير ذلك.

إلا أن الفلسطينيين لا يستطيعون في الوقت الحالي القيام بأي من أعمال التطوير هذه، بسبب القيود الإسرائيلية، حيث بين تقرير لمنظمة أوكسفام الدولية " OXFAM " أن 86% من مساحة الأغوار مصنفه منطقة (ج) وتخضع للسيطرة الإسرائيلية، وأن 94% من طلبات التطوير رفضت في السنوات الأخيرة، (OXFAM ،2012، P2).

يدلل هذا الأمر على أن إسرائيل تحول دون تحقيق أي نشاط تنموي للفلسطينيين، يعزز من تواجدهم في الأغوار، وعمدت إلى تحويل منطقة الأغوار بكاملها إلى معسكرات للجيش الإسرائيلي وإلى مناطق عسكرية مغلقة ومستعمرات ومحميات طبيعية ومناطق ممنوعة على الفلسطينيين، أصبحت تتجاوز نسبة مساحتها 88.3 % من المساحة الإجمالية لمنطقة الأغوار، ولكي يستطيع الفلسطينيون استغلال إمكانيات التطوير في الأغوار مستقبلاً، يجب إنهاء الاحتلال وتفكيك سيطرته بالكامل عن منطقة الأغوار.

3.4.1.4–قطاع السياحة:

يتزايد الاهتمام على المستوى العالمي بالآثار الناجمة والمترتبة من النشاط السياحي على الاقتصاديات المحلية، فقد أصبحت صناعة السياحة تقع في سلم الاهتمامات عند المسؤولين وأصحاب القرار لما تشكله من أهمية في تنمية الموارد المحلية وتعزيز التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى دورها في إبراز الجوانب الحضارية والأثرية والتاريخية للدول وتعريف العالم بها.

وتحظى الأراضي الفلسطينية بثروة سياحية متنوعة وفريدة، فهي مهد الديانات الرئيسة الثلاث، ومهد العديد من الحضارات التي تركت بصمات واضحة على التراث الإنساني، وبالرغم من صغر مساحتها فهي تتميز بجغرافيا غنية بتنوعها الحيوي والمناخي، والذي يشكل عامل جذب لسياحة الترفيه والسياحة الدينية والسياحة العلاجية.

وتمثل الأغوار الفلسطينية واحدة من أهم المناطق السياحية في فلسطين بعد القدس وبيت لحم، حيث تعكس الأماكن الدينية مثل المغطس على نهر الأردن والأديرة والمقامات الدينية، وتؤوى العديد من الآثار التاريخية مثل قصر هشام، ووادي قمران، ونهر الأردن، بالإضافة إلى أماكن الاستجمام الفريدة على

مستوى العالم من حيث السياحة العلاجية، كل مميزات الجذب السياحي هذه تعتبر استكمالاً لدورة السياح الوافدين للأراضي الفلسطينية للسياحة، وبالتالي تشكل جزءاً اصيلاً من السياحة في فلسطين، وبالتالي تجعل منها محركاً أساسياً للاقتصاد، بحيث تسهم بشكل ملحوظ بتنمية اقتصادية مستدامة (فلاح،2012، ص2) .

ويشكل القطاع السياحي الركيزة الثانية للاقتصاد الفلسطيني، ويدرك الفلسطينيون أهمية عملية التصنيع السياحي، حيث تزداد أهمية ودور هذا القطاع في فلسطين نظراً لافتقارها للموارد والصناعات المتطورة بالإضافة إلى ضمور القطاع الصناعي والزراعي، وبالتالي يعول على السياحة أن تلعب دوراً اقتصادياً وتنموياً مهماً، لذلك يتطلع الفلسطينيون للسياحة في الأغوار بقدر كبير من الأهمية نظراً للدور الذى يمكن أن تلعبه في زيادة النمو الاقتصادي، وذلك لما لهذا القطاع من علاقة تشابكية مع قطاعات إنتاجية وخدمية متعددة تؤثر إيجاباً في زيادة الناتج المحلي ومستويات التوظيف، حيث يتبين من جدول رقم (3.11) ارتفاع أعداد السياح الوافدين للمنطقة خلال الأعوام 2007- 2010 م، وهو الأمر الذى يشير إلى وجود إمكانية ارتفاع اعداد الزوار الوافدين إلى منطقة الأغوار مستقبلاً، حيث يعتبر زيادة عدد نزلاء الفنادق من السائحين حيوياً في تعزيز العائد الاقتصادي للسياحة، فمثلاً زيادة عدد ليالي المبيت بألف ليلة يوازى ما معدله 385نزيل، هذا يرفع الناتج القومي المحلى الحقيقي بحوالي 1.41مليون دولار لنفس الفترة "الربع" الذى يتم فيه الزيادة للنشاط السياحي (فلاح،2012، ص9).

وبرغم تمتع منطقة الأغوار بإمكانيات عالمية في مجال السياحة، إلا أن الفلسطينيين ما زالوا عاجزين إلى حد بعيد عن استغلال هذه الإمكانيات، نتيجة للقيود الإسرائيلية المفروضة حالياً على الوصول إلى تلك المقاصد السياحية والاستثمار فيها، وخاصة في منطقة البحر الميت.

جدول رقم (3.11) أعداد الزيارات من قبل السياح الوافدين والمحليين للأغوار الفلسطينية في الفترة 2007-2010م.

السنة	عدد الزيارات
2007	679811
2008	832914
2009	852492
2010	1164600

المصدر: بتصرف الطالب عن (فلاح،2012، ص9).

ومن الجدير بالذكر أن تنمية السياحة الفلسطينية بمنطقة البحر الميت من البنود التي نصت عليها اتفاقية أوسلو المؤقتة، لكن شيئاً من ذلك لم يتحقق إلى الآن، وفي حال إلغاء القيود الحالية وتحسن مناخ الاستثمار بالضفة الغربية، سيكون من المنطقي أن نتوقع، في الوقت المناسب، أن يتمكن المستثمرون الفلسطينيون من إقامة صناعة فندقية بمنطقة البحر الميت تعادل ما لدى إسرائيل، وهو ما سينتج قيمة مضافة تصل إلى نحو 621 مليون دولار سنوياً أي ما يعادل 6 % من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني

حتى عام 2016م ، ويمكن للاستثمارات الرامية إلى تطوير المواقع السياحية الأخرى بالمنطقة أن تدر إيرادات إضافية كبيرة (وثائق البنك الدولي،2012، ص5).

ومازالت أهم المعيقات التي تواجه نمو وتطوير السياحة في الأغوار، تكمن في استمرار الاحتلال وإجراءاته العنصرية التي تحول دون استغلال الفلسطينيين لمصادرهم السياحية خاصة في البحر الميت والمناطق المصنفة (ج)، وبدون زوال كافة أشكال الاحتلال في الأغوار، فإن أي سياسة تستهدف ربط القطاع السياحي بتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة لن تؤتي ثمارها.

3.4.1.5–قطاع الصناعة واستخراج الموارد المعدنية:

إن منطقة الأغوار غنية بالموارد المعدنية، والبحر الميت واحد من أغنى المصادر المعدنية في العالم، ولذا يتطلع الفلسطينيون إلى إمكانية استغلال موارد البحر الميت، في تطوير قطاعي الصناعة والتجارة، ومع وجود روابط بينها وبين غزة يمكن استخراج هذه المصادر وتصديرها عبر غزة جواً أو بحراً، وبالتالي الاستفادة من العائد المالي في إقامة تنمية مستدامة واقتصاد مزدهر للدولة الفلسطينية.

حيث يحفل البحر الميت بالكثير من المعادن الثمينة، في مقدمتها مخزونان ضخمة من البوتاس والبروميد، كما يتضح من الجدول رقم (3.12)، وتحصل إسرائيل والأردن معاً على نحو 1.2 مليار دولار من المبيعات السنوية لهذه المنتجات، وهو ما يمثل 1% من الإمدادات العالمية من البوتاس و12 % من إنتاج العالم من البروميين. ومن المتوقع أن يستمر الطلب على هذين العنصرين قوياً، وأن يظل البحر الميت

جدول (3.12) مصادر البحر الميت من الموارد المعدنية:

	الموارد المعدنية	الكمية /مليون طن
1-	كلوريد البوتاسيوم	2000
2-	كلوريد المغنيسيوم	22000
3-	كلوريد الصوديوم	11000
4-	مغنيسيوم بروميد	980
5-	كلوريد الكالسيوم	6000
6-	الماء الثقيل	-
7-	أنواع آخري من الأملاح	-

المصدر :(الدباغ ،1991، ص87)

مصدراً رخيصاً لهما مع سهولة استغلاله، وليس هناك من سبب لافت يمنع المستثمرين الفلسطينيين ومن معهم من الشركاء الدوليين المحتملين من الاستثمار في هذا المجال، بشرط أن يتمكنوا من الوصول إلى هذه الموارد بحرية، إلا أنهم يعجزون عن جني ثمار هذه السوق، لأن إسرائيل مازالت تمنع الفلسطينيين من حقهم في استغلال موارد البحر الميت، وإذا ما أخذنا كمقياس متوسط القيمة المضافة لهذه الصناعات للاقتصاد الأردني والاقتصاد الإسرائيلي، فسيكون بمقدور الاقتصاد الفلسطيني أن يضيف ما قيمته 962 مليون دولار

من القيمة المضافة سنوياً أي ما يعادل 9 % من إجمالي الناتج المحلي عام 2016 (وثائق البنك الدولي، 2012، ص4).

2-4-3-الأهمية الاقتصادية بالنسبة لإسرائيل:

شكلت الأهمية الاقتصادية لمنطقة الأغوار هدفاً مزدوجاً للجيوبوليتكا الإسرائيلية تجاه الأراضي المحتلة عام1967م، فمن ناحية شكلت الأغوار مورداً اقتصادياً مهماً يمكن الاستفادة منه في تحقيق الأطماع التوسعية لإسرائيل خاصة في دعم المستعمرات وتوفير كل السبل لبقائها وتطويرها بغية جلب المزيد من المهاجرين اليهود إليها والاستيطان فيها، كجزء من خطة السيطرة على الأراضي المحتلة، وكذلك استغلال الموارد الاقتصادية للأغوار في تطوير القطاعات الاقتصادية الإسرائيلية والحصول على موارد مالية تصب في الخزينة العامة لإسرائيل، ومن ناحية ثانية في تمكين إسرائيل من فرض سيطرتها وتحكمها في الاقتصاد الفلسطيني وجعله تابعاً لاقتصادها، وبالتالي التأثير على القرار الفلسطيني عبر التحكم في طبيعة الحياة الفلسطينية ، من خلال استغلالها للقطاعات الاقتصادية التالية :

3.4.2.1-قطاع الزراعة:

استخدمت إسرائيل الاستعمار الاستيطاني وسيلة لبسط سيطرتها على منطقة الأغوار الفلسطينية، واستغلال مواردها لخدمة مشروعها الاستعماري التوسعي في الأراضي الفلسطينية، فقد عمدت سلطات الاحتلال إلى مصادرة الأراضي وبناء المستعمرات عليها، التي بلغ عددها 32 مستعمرة ومساحتها العمرانية 46575 دونم، ومساحة الأرض الزراعية التابعة لها يقارب 60 ألف دونم، وخلافاً لجميع المستعمرات الإسرائيلية التي أقيمت في الضفة الغربية المحتلة ، تحظى مستعمرات الأغوار بإمكانيات فريدة تتيح لها فرص النمو والاستمرار بالاعتماد على ذاتها نتيجة توفر المصادر الطبيعية من أراضي ومياه، إضافة إلى رؤوس الأموال الاستثمارية التي تكفل قيام زراعة حديثة في المنطقة يمكن أن تصبح ذات جدوى اقتصادية هامة .

وتعمل مستعمرات الأغوار بتنسيق كامل مع قسم التخطيط في وزارة الزراعة الإسرائيلية، ومع مؤسسات البحث العلمي الزراعي الإسرائيلي للخروج بمعطيات ومعادلات زراعية جديدة يتم تطبيقها في المنطقة، ولقد أسس لهذا الغرض محطة خاصة للتجارب الزراعية في منطقة فصايل، وأهم نتيجة لهذه الفعاليات تكمن في تنويع الإنتاج الزراعي بزراعة أصناف جديدة مستحدثه، تلائم طبيعة المنطقة وتسهم في سد الفراغ الإنتاجي الإسرائيلي لبعض المحاصيل (أبو عرفة،1984، ص116).

وتستغل المستعمرات أراضي الأغوار في زراعة الأعشاب الطبية، والنخيل، والموز، والخضار، والعنب، والورود ، والتي يتم تسويقها إلى الأسواق الغربية "أوروبا والولايات المتحدة وكندا " ، إذ تبلغ نسبة التسويق الخارجي للمستعمرات حوالي 80% من الناتج الزراعي، باستثناء التمور التي تسوق في الضفة الغربية ، وبنسب تصل إلى 30% من إجمالي الناتج (شريدة ،2010، ص28)، وتساهم شركات التسويق الزراعي الإسرائيلية في تنمية قطاع الزراعة في مستعمرات الأغوار، ولعبت دوراً بارزاً في ترسيخ الواقع الاستيطاني في المنطقة ، وأتاحت مستوى اقتصادياً رغيداً لسكانها، ومن حيث الجدوى الاقتصادية لإسرائيل

في المجال الزراعي في الأغوار، يقول: " أفيقدور الحيانى" المسؤول الأمني لمنطقة الأغوار:" إننا نعمل على بناء تجمعات استيطانية زراعية وعمالية للاستفادة من الميزة الزراعية وطبيعة المنطقة وموقعها الاستراتيجي ، لزراعة الورود والنخيل وعدة أنواع من الفاكهة، وقال: إن تصدير هذه المنتجات الزراعية إلى الولايات المتحدة وأوروبا يحقق دخلاً يبلغ حوالي 52 مليون دولار سنوياً "(مسلم ،1997، ص 265) .

وفي مقابل الجمود والإهمال اللذيْن تفرضهما إسرائيل على التجمّعات السكانية الفلسطينية في غور الأردن، فإنها تستثمر في سكان مستعمرات الأغوار مواردَ جمّة: تقريبًا كلّ أراضي الغور خُصّصت للمجالس الإقليمية والمحلية الخاصة بالمستعمرين، كما أنّ المستعمرات تحظى بتخصيص مياه سخيّ ومُنحت على مرّ السنين أفضليات استثنائية في حجمها، كلّ هذه الأمور مكّنت المستعمرين من تطوير زراعة عصرية ومكثفة على مساحة تمتدّ على قرابة 32,000 دونم، وتُقدّر قيمة الإنتاج الزراعيّ في المستوطنات في غور الأردن بنصف مليار شيكل سنويًا. وتعمل 30% من عائلات المستوطنات في غور الأردن بالزراعة، وتقدّم نسبة مشابهة من العائلات الخدمات الدّاعمة للمزارعين (بتسليم:2011).

بينما تطلع إسرائيل إلى الاستفادة القصوى من الأهمية الزراعية للأغوار، في تطوير المستعمرات وترسيخ وجودها، ولتحقيق أرباح مالية تزود بها خزينة إسرائيل، فإنها في المقابل تسعى لاستغلال هذه الأهمية الزراعية لإحكام سيطرتها على الاقتصاد الفلسطيني، إذ يعتبر القطاع الزراعي من أهم الأنشطة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن خلال استهداف وخنق القطاع الزراعي يمكن إدماج الاقتصاد الفلسطيني مع إسرائيل والتحكم فيه، بحيث يكون تابعاً ومكملاً لاقتصاد إسرائيل وليس منافساً له ، وبالنتيجة النهائية الوصول بالفلسطينيين إلى تبعية كاملة سياسياً واقتصادياً بعيداً عن التوجه نحو السيادة و الاستقلال (سلامة،2009، ص210)، وهو الأمر الذى تسعى إسرائيل وما زالت إلى تحقيقه، من خلال مجموعة من الممارسات، والتي بحسب محافظ طوباس والأغوار الشمالية، ربيح الخندقجي: فإن تدمير الحقول والمزارع والمنشآت هو الأمر الذى تسعى إسرائيل وما زالت إلى تحقيقه، من خلال إغلاق مساحات واسعة من أراضي الأغوار لغايات التدريب العسكرية، ومصادرة مساحات كبيرة لصالح المستعمرات، في محاولة لإطباق السيطرة بشكل كامل على أراضي الأغوار، والتي تهدف في حقيقة الأمر إلى استمرار الاستفادة الاقتصادية الكبيرة للاحتلال من سيطرته على الموارد والثروات الطبيعية، والتي تصل إلى مليار دولار سنوياً (مجلة فلسطين،2014).

3.4.2.2-قطاع المياه:

لقد شكلت مياه الأغوار أهمية حيوية لإسرائيل، لذا تسعى للسيطرة على مصادر المياه فيها، والتي من خلالها يمكن أن تحقق في المجال الاقتصادي ثلاثة أهداف رئيسة هي:

1-تزويد إسرائيل بموارد مائية إضافية من الأراضي المحتلة عام 1967م:

تدرك إسرائيل مدى أهمية المياه للتنمية الاقتصادية والبشرية ، لذا تطلعت إلى السيطرة على مصادر المياه لتأمين احتياجاتها الحالية والمستقبلية من المياه، خاصة في ظل الأوضاع المائية الصعبة لإسرائيل،

والتي سبق الإشارة إلى أنها تقترب من الاستغلال الكامل لإجمالي كمية المياه المتوفرة لديها، وهو ما دفع للبحث عن حل لمشكلة نقص المياه، ولما كانت الضفة الغربية عامة والأغوار خاصة غنية بموار مائية كبيرة، تطلعت إسرائيل للسيطرة على مصادر المياه في الأراضي الفلسطينية، مستغلة بذلك وجود قواتها العسكرية المحتلة ، وهدفت من السيطرة على مصادر المياه ،والاستيلاء عليها لاستغلالها لصالح المستعمرات من جهة، ولنقلها إلى الداخل الإسرائيلي من جهة ثانية، وبالتالي تكون قد أمنت مصادر مائية إضافية، تعتبرها هامة بالنسبة لها كدولة مفتوحة للهجرة (المملوك، 2012، ص67)، فكان أن استولت على كافة الحصة المائية للفلسطينيين من المياه السطحية خاصة مياه نهر الأردن ، الذي يعتبر المورد الأول للمياه في فلسطين، وعلي حقهم في المياه الجوفية المشتركة، ولم تكتف إسرائيل بذلك إذ قيدت استخدام الفلسطينيين لمياه الحوض الشرقي، والذي يقع بالكامل داخل الأراضي الفلسطينية، و في المقابل أنشأت في مستعمرات الأغوار 35 بئراً تضخ 44 مليون م3 /س، من مياه الحوض الشرقي (مسلم،1997،ص201).

2-التحكم في كيفية استخدام المواطن الفلسطيني للمياه، واستخدامها كوسيلة لتحقيق مكاسب سياسية في الأراضي المحتلة:

عملت إسرائيل على بسط سيطرتها على مصادر المياه الفلسطينية منذ العام 1967م ، من خلال مجموعة من القرارات العسكرية والإجراءات الإدارية، التي ضمنت من خلالها التحكم في استخدامات المياه، بحيث قيدت الاستخدام الفلسطيني إلى أقصى درجة، ولم تقف عند ذلك بل منعت الفلسطينيين من أخذ حصصهم المائيه الإضافية المقدرة في اتفاقية أوسلو الثانية والتي قدرت 80 مليون م3/س، ولم يتوفر منها سوى 20 مليون م3 /س فقط (إعبية،2005، ص208)، وذلك بهدف توفير المياه لصالح المستعمرات المقامة في الضفة الغربية، وتواصل إسرائيل التحكم من خلال لجنة المياه المشتركة، وهي الجسم المسؤول بموجب اتفاقيات أوسلو عن إدارة كل موارد ونظم المياه في الضفة الغربية، في اتخاذ القرارات الخاصة بكمية المياه التي يجوز استخراجها من الآبار والينابيع الموجودة في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو إنشاء آبار جديدة، وذلك بنفس درجة تحكمها فيها تقريباً قبل اتفاقيات أوسلو (سلطة المياه الفلسطينية ،2014).

هكذا تستمر السلطات الإسرائيلية في رصد وتحديد كمية المياه المستخرجة من الآبار والينابيع الفلسطينية في الضفة الغربية، دون أن يُسمح للفلسطينيين بحفر آبار جديدة أو إعادة تأهيل الآبار الموجودة دون الحصول على تصريح مسبق من لجنة المياه المشتركة، وأيضا من الادارة المدنية الإسرائيلية، ومثل هذا التصريح نادراً ما يُمنحْ، ولو مُنح فإن الإجراءات تتسم بما لا داعي له من الطول والتعقيد، واحتمال التأخير والتعطيل وما يترتب على ذلك من ارتفاع التكاليف، وتبلغ كمية المياه المخصّصة لقرابة 10,000 مستوطن يعيشون في غور الأردن وشمال البحر الميت 44.8 مليون متر مكعب في السنة، قرابة ثلث كمية المياه المتاحة في السنة لسكان الضفة الغربية الذين يبلغ عددهم قرابة 2.7 مليون فلسطينيّ، هذا بالإضافة إلى تحديد كمية المياه المسموح للفلسطينيين ضخها من آبارهم، والتي لا تزيد عن 35مليون م3/س (بتسليم ،2011).

فالتجمّعات السكانية الفلسطينية في غور الأردن والتي تمنع الإدارة المدنية الإسرائيلية عنها إمكانية التخطيط والبناء القانونيّ، لا تحظى عمومًا بأيّ ربط مع شبكة المياه، وبالتالي فإنّ السكان متعلقون بمياه الأمطار القليلة التي تهطل في المنطقة، والتي يخزنوها في الآبار الخاصة بهم، وبشراء المياه من صهاريج المقاولين الخصوصيين بسعر يصل إلى 25 شيكلاً للمتر المكعب في المعدل. ويبلغ متوسّط استهلاك المياه في الأغوار 20 لترًا لليوم للشخص الواحد فقط.

فقرية الحديدية، مثلا غير مربوطة بتزويد منتظم للمياه برغم قربها لمنشأة شفط المياه "بكعوت 2" التابعة لشركة المياه القطرية الإسرائيلية "مكوروت"، التي توفر المياه لمستوطنتيْ روعي وبكعوت المجاورتيْن. ويبلغ تخصيص المياه للشخص في هاتيْن المستعمرتين للاستخدامات المنزلية فقط ما يزيد عن 23ضعفًا من استهلاك المياه لشخص واحد في الحديدية (بتسليم ،2011).

هذا التخصيص والتقييد الإسرائيلي للاستخدام الفلسطيني للمياه، ينعكس بشكل سلبي على مجمل الحياة الفلسطينية، ويلحق الضرر بالاقتصاد الفلسطيني، خاصة على قطاع الزراعة، وهو ما تهدف إسرائيل من ورائه إلى التضييق على السكان الفلسطينيين لدفعهم لهجرة أرضهم وإفراغ المنطقة من سكانها، ولجعل الحقوق الفلسطينية في المياه موضع للمساومة والتفاوض، أو المقايضة عليها في قضايا آخري.

3-توفير المياه الضرورية اللازمة لتنمية البنية التحتية للمستعمرات في الأراضي المحتلة وبأسعار منخفضة:

تستخدم إسرائيل المستعمرات كوسيلة للسيطرة على الأرض، وخلق أمر واقع، يمكنها من فرضه في أي تسوية مستقبلية مع الفلسطينيين، ويتطلب تثبيت هذه المستعمرات وتطويرها توفير المياه الضرورية اللازمة لخلق تنمية اقتصادية لها، لكي تستطيع النمو والتطور وبالتالي البقاء والاستمرارية، بالاستيلاء على المياه الفلسطينية الجوفية، إذ يقع 95% من الحوض الشرقي تحت السيطرة المباشرة للاحتلال.

ومن خلال حفر الآبار العميقة تسحب إسرائيل المياه وتحولها إلى مستعمراتها في الضفة الغربية، غالبية حفريات المياه الإسرائيلية في مناطق الضفة الغربية 28 حفرية من أصل 42 موجودة في غور الأردن، تضخّ إسرائيل من هذه الحفريات قرابة 32 مليون مترًا مكعبًا من المياه سنويًا (شؤون فلسطينية،2012، ص205)، غالبيتها مخصّصة لاستخدام المستوطنات والقليل منها يذهب إلى القرى الفلسطينية.

ويتمتّع المستعمرون اليهود في الغور بكمية مياه كبيرة هي أضعاف الكمية التي يضطرّ جيرانهم الفلسطينيون للاكتفاء بها، في عام 2011 خُصّصت للاستخدام البيتيّ في مستعمرات غور الأردن قرابة 450 لترًا يوميًا للشخص في، فيما بلغ معدّل استهلاك المياه لدى الفلسطينيين في مركز الغور وشماله، عام 2009، قرابة 60 لترًا يوميًا للشخص. وهو أقل بكثير من المعدل الذي توصي به منظمة الصحة العالمية المقدر باستهلاك يوميّ قدره 100 لتر للشخص (بتسليم ،2011).

وتوفر إسرائيل المياه للاستخدامات الزراعية في المستعمرات بواسطة خزان المياه الصناعيّ "ترستا" الذي أقيم في مركز غور الأردن، أيضًا، ومن المياه العادمة المكرّرة التي تصل من الأحياء الإسرائيلية والفلسطينية في القدس الشرقية ومستعمرات "غوش أدوميم" (بتسليم،2011)، حيث تعتبر مستعمرات الأغوار

مهمة جداً لإسرائيل من الناحية السياسية والاقتصادية ، ومعظم هذه المستعمرات هي زراعية تصدر معظم منتجاتها الزراعية المبكرة إلى الداخل الإسرائيلي وإلى الضفة الغربية، والباقي إلى الأسواق الخارجية وبأسعار منافسة، لذا تحرص إسرائيل للتوسع في هذه المنطقة من خلال المستعمرات، والعمل على توسيعها وتطويرها وضمان بقائها واستمراريتها.

3.4.2.3–قطاع السياحة:

عمدت إسرائيل إلى استغلال القطاع السياحي في الأغوار لتحقيق طموحاتها التوسعية، من خلال ربط القطاع السياحي في الأغوار بالقطاع السياحي الإسرائيلي، وإقامة المناطق السياحية التي تحوي آلاف الغرف الفندقية على سواحل البحر الميت، حيث استولت على المقدرات السياحية الفلسطينية وجنت عوائدها الاقتصادية على حساب الفلسطينيين ،حيث خضع القطاع السياحي في الأراضي الفلسطينية طوال العقود الماضية للقيود القانونية والمالية التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي، وفى المقابل منح تسهيلات كبيرة وأفضلية تنافسية حصرية للقطاع السياحي الإسرائيلي، وهو ما أدى إلى ضمور القطاع السياحي الفلسطيني.

وما زالت تبلور خططاً ومشاريع جديدة، لبناء فنادق سياحية على الساحل الشمالي للبحر الميت، لإجراء زيادة ملموسة في عدد الغرف الفندقية في المنطقة، وتأتى أغلبية هذه الخطط من أجل السياحة العلاجية ، وستؤدى هذه المشاريع إلى نزاع سياسي مع السلطة الفلسطينية، إذ تدرك إسرائيل أن هذه المناطق ستكون جزءاً من الأراضي التي سيطالب بها الفلسطينيون في أية تسوية سياسية، ورغم أن الفلسطينيين خططوا لإقامة 20 ألف غرفه فندقية في هذه المنطقة، سارعت إسرائيل لتنفيذ هذه الخطط والمشاريع لفرض واقع جديد لا يمكن تغيره في المنطقة (مسلم ،1997، ص264)، والهدف كما في باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، استخدام قطاع السياحة لما له من مردود اقتصادي ومالي مهم، يمكن استخدامه في دعم وتطوير المستعمرات في الأغوار، لخلق واقع جديد يمكن من خلاله تثبيت الوجود الإسرائيلي في المنطقة هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى عمدت إلى إعاقة تطوير القطاع السياحي الفلسطيني، من خلال مجموعة من الإجراءات على الأرض مثل: مصادرة الأراضي، وإقامة الحواجز الأمنية ، ومنع تطوير المناطق والبنية التحتية، بهدف ضرب الاقتصاد الفلسطيني، وللتضييق على السكان لإجبارهم على ترك المنطقة وهجرتها، وخنق القطاع السياحي الذي يعتبر الركيزة الثانية للاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي الإبقاء عليه تابعاً لاقتصاد إسرائيل ، واستخدام ذلك لتحقيق مكاسب سياسية من الفلسطينيين.

3.4.2.4–قطاع الصناعة واستخراج الموارد المعدنية:

تسعى إسرائيل كعادتها دوماً إلى انتهاز الفرص المتاحة لها، وتثبيت دعائم احتلالها في فلسطين، وقد عمدت من جانبها إلى استغلال طبيعة البحر الميت حيث أنشأت عدة مصانع ومختبرات في الضفة الغربية لاستغلال موارده، وقد ذكرت المصادر الأردنية، أن إسرائيل تستخدم سفينة أبحاث في البحر الميت لدراسة المياه التي تحوي على الثروات المختلفة، ويعمل في هذه السفينة عدد من العلماء والباحثين

والغواصين للوقوف على التطورات من التركيب المائي والمعدني للبحر الميت، ومعلوم أن إسرائيل تقوم أيضاً بتكوين بحيرة شمسية من مياه البحر الميت لتوليد الطاقة (الآغا،1993، ص120).

وفى هذا الإطار صعدت إسرائيل من سياستها الرامية للاستيلاء على أراضي حوض البحر الميت، وفى حزيران 2009م، قامت جهات إسرائيلية بنشر إعلانات طلب تسجيل 139000دونم (139كم2) تقع قبالة شواطئ البحر الميت الشمالية والغربية، من قبل حارس أملاك الدولة الإسرائيلي، حيث يأتي ذلك لإحكام السيطرة الإسرائيلية على شواطئ البحر الميت، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن الحقوق الفلسطينية المائية لاستغلال البحر الميت سواء على الصعيد التجاري أو الاستثماري أو الترفيهي قد تم إلغاؤها من قبل إسرائيل، بالرغم مما تم الاتفاق بشأنه في هذا الموضوع في اتفاقية أوسلو الثانية المؤقتة والموقعة في سبتمبر 1995م.

من ناحية ثانية نجحت إسرائيل في الوصول إلي اتفاق عام 2013م، مع كل من الأردن والسلطة الفلسطينية لإقامة مشروع ناقل البحرين، لربط البحر الأحمر بالبحر الميت، والقناة المقترحة في حين تنفيذ مشروعها تستفيد إسرائيل من ثمرات مشروع هيدروكهربائى ضخم، وفى تبريد محطات الطاقة الكهربائية والنووية، إضافة إلى إنشاء بحيرة صناعية كبيرة، وزيادة الدخل السياحي ومكتسبات أخرى كثيرة، وهي في نفس الوقت تمثل مؤشرات خطيرة على تثبيت الوجود الصهيوني في فلسطين.

في ذلك يقول وزير الطاقة الإسرائيلي الأسبق " يوفال نئمان" : إن مشروع القناة البحرية له استمرارية ويطل على آفاق أخرى كثيرة ، إنه مفتاح لمجموعة برامج طاقة للخمسين سنة القادمة في "دولة إسرائيل "وهذه البرامج سوف تزيد في طاقة محطات الكهرباء في النقب إلى جانب استغلال الصخور الزيتية وربما الأهم من ذلك تحويل البحر الميت إلى حوض شمسي ضخم ، وأعرب عن اعتقاده أن إنقاذ البحر الميت بإدخال مياه جديدة إليه سيسمح في المستقبل بإنتاج 1500ميغاواط من الحوض الشمسي، وأضاف أن مثل هذه المشاريع توفر مصادر عمل جديدة وتستقطب الهجرة إلى البلاد وتجدد الدافع الصهيوني والشعور بالإبداع (الأغا،1993، ص121).

3-4-3-الخلاصة:

إن التوضيح السابق للأهمية الاقتصادية للأغوار الفلسطينية، يظهر بجلاء مدى تمتع المنطقة بإمكانيات اقتصادية كبيرة ومتعددة، إذا ما أحسن استغلالها فإنها تسهم بشكل إيجابي في تطوير قطاعات اقتصادية رئيسة كالزراعة، والصناعة، والتجارة، والسياحة، كما أنها تعتبر بيئة مناسبة للاستثمارات الأجنبية، وبالتالي تسهم في زيادة الدخل القومي، وإتاحة فرص عمل جديدة، وتمويل مشاريع البنية التحتية، وسد العجز في الموارد المالية اللازمة لتمويل قطاعات أخري كالتعليم والصحة وغيرها، لذا يعتبرها الفلسطينيون بالغة الأهمية في المجال الاقتصادي لجهة بناء دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات اقتصاد مزدهر ومستقل .

لكن هذه المميزات الاقتصادية كانت ومازالت هدف للأطماع الجيوبوليتكية الإسرائيلية، فهي من جهة تسعى للسيطرة عليها للاستفادة منها في تزويد الكيان الإسرائيلي بموارد اقتصادية ومالية، تمكنه من سد النقص في احتياجاته الاقتصادية وتوفر له التمويل اللازم لاستكمال مشروعه الاستعماري في الأراضي

الفلسطينية، ومن جهة أخري فإن السيطرة على الأغوار وعلى مواردها يمكنها من حرمان الفلسطينيين من استغلال مواردهم ،حيث تفرض إسرائيل قيود مشددة على استخدام الفلسطينيين لحقهم في استغلال هذه الموارد، هادفة من ذلك جعل الاقتصاد الفلسطيني تابعاً لاقتصادها وليس مستقلاً، ولدفع الفلسطينيين لفك ارتباطهم بالأرض وبالتالي هجرتها، لإتاحة الفرصة أمام إسرائيل لإحكام سيطرتها على أكبر مساحة من الأرض، ومن ثم ضمها لحدودها بما يضمن أقل عدد من السكان العرب، ومن ثم الحيلولة دون إقامة دولة فلسطينية مستقلة وكاملة السيادة على كامل أراضي الضفة الغربية، وهذا هو الهدف النهائي للجيوبوليتكا الإسرائيلية .

الفصل الرابع

الجيوبوليتكا الإسرائيلية في الأغوار الفلسطينية

المبحث الأول: طبيعة الجيوبوليتكا الإسرائيلية والعوامل المؤثرة فيها.

المبحث الثاني: الاستراتيجية الإسرائيلية في الأغوار الفلسطينية.

المبحث الثالث: عناصر تطبيق الجيوبوليتكا الإسرائيلية في الأغوار الفلسطينية.

4.1–تمهيد:

تمثل الجيوبوليتكا الإسرائيلية تجاه الأغوار، مجموعة من التصورات والأفكار التي تتبناها وتضعها القوى المؤثرة في إسرائيل من أجل السيطرة والهيمنة على هذا الإقليم بوصفه إقليم جيوبوليتكى، فرضه واقع الصراع القائم على الأراضي الفلسطينية، بحيث اعتبرت السيطرة على الأغوار الفلسطينية "ميدان الدراسة" حلقة أساسية لتحقيق السيطرة على الضفة الغربية، لما لها من أهمية جيوستراتيجية، وعليه يتناول هذا الفصل طبيعة الجيوبوليتكا الإسرائيلية، والعوامل المحددة لها، والاستراتيجية المنبثقة عنها تجاه الأغوار، والأدوات التي استخدمتها لتنفيذ رؤيتها الجيوبوليتكية، بهدف تحديد محتوى وحجم النزاع واستشراف مناحيه والمساهمة في إيجاد حلول له.

4.2–المبحث الأول: طبيعة الجيوبوليتكا الإسرائيلية والعوامل المؤثرة فيها:

ترتب عن الصراع القائم على فلسطين منذ مطلع القرن العشرين، والذي نتج عنه في أعقاب حرب 1948م قيام دولة "إسرائيل " على 77.46% من مساحتها، والتي رسمت حدودها الحالية اتفاقيات الهدنة لعام 1949م، لينتقل بعد ذلك الصراع على ما تبقى من فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومازال الصراع مستمراً نتيجة مجموعة من العوامل والتي يأتي في مقدمتها المفاهيم الجيوبوليتكية للكيان الإسرائيلي، التي كانت لها انعكاساتها على الصعيد الداخلي في إسرائيل وفى محيطها الخارجي، هذه المفاهيم مثلت الأساس الموجه للسياسات الإسرائيلية المتعلقة بمسار الأحداث السياسية لهذا الصراع، حيث توصف "إسرائيل" بأنها جيب سياسي محاصر سياسياً وأثنوجرافياً وثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، ونتيجة لذلك بدأت تتشكل لدى إسرائيل مجموعة من الرؤى والتصورات الجيوبوليتكية القائمة على أساس التوسع خارج حدودها الحالية، تحت مبررات أمنية وديمغرافية واقتصادية، غالبيتها مستوحاه من النظريات الجيوبوليتكية الألمانية، خاصة المرتبطة بمفهوم المجال الأرضي باعتباره المجال الحيوي، القائم على احتلال مناطق خارج الحدود وخلق مجال حيوي للدولة تتنفس فيه وتمتد بينه لتصبح دوله عظمى (الهيتى،2000: 15)، إلا أن إسرائيل تجاوزت في تبريرها كل النظريات الجيوبوليتكية النازية للتوسع .

والفكر الاستراتيجي الإسرائيلي في تبنيه لنظريات الجيوبوليتكيا ينهض على اعتبارين:

الأول: تاريخي يغلب عليه الصفة الدينية وتجسده الفكرة التي تذهب إلى أن أرض الميعاد وكما وعدهم الرب بها لا تنحصر في الجزء الغربي من أرض إسرائيل، وإنما تترامى أطرافها جنوباً وشرقاً وشمالاً، إنها مملكة إسرائيل.

الثاني: الفكر العسكري وما يناط به من وظائف لإنجاز التوسع الإقليمي، وهو الفكر المرتبط بمفهوم الحدود الأمنة الذي يعد مرادف لتوسيع الحدود متى اقتضت الضرورات الأمنية، وذلك بهدف السيطرة على مناطق حيوية واستراتيجية سواء لأغراض اقتصادية أو عسكرية أو سياسية (فهمي ،1999: 47).

لذا اعتبرت "إسرائيل" الضفة الغربية ذات أهمية جيوبوليتكية وجيوستراتيجية، بسبب قربها الشديد من أغلب الأهداف الحيوية في إسرائيل، ومن المراكز السكانية الرئيسية، وفى هذا الإطار تطلعت الجيوبوليتكا

الإسرائيلية في مسعاها لبسط نفوذها على الضفة الغربية، أن تحكم سيطرتها على المناطق الاستراتيجية فيها، ولما كانت الأغوار الفلسطينية باعتبارها منطقة جيوستراتيجية بالغة الأهمية، اعتبرتها حلقة أساسية في مخططاتها الهادفة لإحكام السيطرة ومحاصرة الضفة الغربية.

ولقد ساهمت مجموعة من العوامل في تبلور هذه الرؤى والتصورات، التي تسعى الدراسة لتبيانها، لمعرفة مدى تأثيرها في صياغة الرؤية الإسرائيلية، وأثر ذلك على السلوك السياسي الإسرائيلي تجاه الأراضي المحتلة خاصة في الأغوار.

4.2.1-العامل الديني والتاريخي:

يلعب العامل الديني والتاريخي دوراً بارزاً في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ، والتي ظهرت تجلياته منذ البدايات الأولى لتشكيل الرؤية الصهيونية تجاه فلسطين ، حيث استند دعاة الصهيونية الأوائل على مجموعة من المنطلقات الدينية والتاريخية في تبريرهم لاستعمار فلسطين وإقامة وطن قومي يهودي عليها ، هذه المنطلقات شكلت أحد أهم المرتكزات في صياغة الفكر الصهيوني تجاه الأراضي الفلسطينية ، ولم تخف الحكومات الإسرائيلية هذه المنطلقات الدينية في حربها المستمرة على الأراضي الفلسطينية، انطلاقاً من رؤيتهم المستقاة من التوراة والتلمود والمتداولة بين أيديهم اليوم ، حيث يبنى اليهود ادعاءهم على ما ينقلونه من التوراة المحرفة من إعطاء الله سبحانه هذه الأرض لإبراهيم ونسله ، ومما جاء فيها: " قال الرب لإبراهيم اذهب من أرضك ومن عشيرتك ومن بيت أبيك إلى الأرض التي أريك .....فذهب إبراهيم كما قال الرب .....فأتوا أرض كنعان .....وظهر الرب لإبراهيم وقال :لنسلك أعطي هذه الأرض "، وجاء أيضاً "وسكن أبراهيم في أرض كنعان فقال له الرب : ارفع عينيك وانظر من الموضع أنت فيه شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً لأن جميع الأرض التي تري لك أعطيها لنسلك إلى الأبد " (صالح،2002: 33).

كما تذكر المزاعم في التوراة أن وعد الرب لإبراهيم انتقل من بعده لابنه إسحق "حيث قال الرب : لا تنزل إلى مصر، اسكن في الأرض التي أقول لك ....لأنى لك ولنسلك أعطي جميع هذه البلاد وأوفي بالقسم الذى أقسمت لإبراهيم أبيك "، كما يزعم اليهود أن الله قال ليعقوب :أنا الرب إله إبراهيم أبيك وإله إسحق ، الأرض التي أنت مضجع عليها أعطيها لك ولنسلك، ويكون نسلك كتراب الأرض، وفى زمن موسى تذكر المزاعم " ويكون متى أدخلك الرب أرض الكنعانيين والحثيين والأموريين والحوبيين واليبوسيين التي حلف لآبائك أن يعطيك أرضاً تفيض لبناً وعسلاً " (قاسم،2008: 38).

كما يستند اليهود إلى التلمود في تبريرهم احتلالهم فلسطين والسيطرة على أرضها، والتلمود هو مجموعة من الأحكام والوصايا المدنية والدينية التي يلتزم بها اليهود، وربما أكثر من التزامهم بمضمون العهد القديم نفسه [التوراه]، بحيث كان له الأثر الكبير في بروز ظاهرة التعصب القومي لدى معظم اليهود الذين يفضلون الإيمان به على التوراة، وهو يعتبرهم "شعب الله المختار " أي الشعب المفضل على كل شعوب الأرض، وأن هذه الخاصية هي صفه يستأثر اليهود بها لوحدهم دون سواهم، وبالتالي يحق لهم التوسع على حساب الشعوب الأخرى (حسين،1989: 16) .

ويطرح اليهود كذلك الذريعة التاريخية لتبرير اغتصاب فلسطين والقيام بأعمال الاحتلال والعدوان، فيحتجون بتراث أنبياء بنى إسرائيل في الأراضي المقدسة، وسعيهم لإسكان أتباعهم فيها ومد نفوذهم عليها كما فعل موسى ويوشع وداوود وسليمان عليهم السلام، وفى هذا تسرد روايتهم أنه عندما قادهم يوشع بن نون نحو 1190ق.م، حيث عبر بهم نهر الأردن واستطاع تحقيق بعض السيطرة لبنى إسرائيل في الجزء الشمالي الشرقي من فلسطين ولمدة 150عام تالية، مروراً بطالوت ثم داوود عليه السلام، حيث أخضع معظم فلسطين لسيطرته ونقل عاصمته للقدس عام 995 ق.م، باستثناء معظم المناطق الساحلية التي لم تخضع له، ثم خلفه ابنه سليمان عليه السلام 913 ق.م، لنحو ثمانين عام، وبعد وفاته انقسمت مملكته إلى دولتين منفصلتين متعاديتين في كثير من الأحيان، فنشأت مملكة إسرائيل شمال فلسطين خلال الفترة (923-721ق.م)، ومملكة يهودا (923-586ق.م)، وكانت عاصمتها القدس (صالح،2002: 12)، يزعم اليهود أن فلسطين هي أرضهم التاريخية، وأن تاريخهم وتراثهم قد ارتبط بها، وأنهم هم الأصل في هذه الأرض وغيرهم ليسوا من أبنائها، وليسوا أكثر من عابري سبيل، وأن الأرض لا ترتبط عندهم بمعنى مميز كما ترتبط لدى اليهود، ويشيرون إلى فترات حكم داوود و سليمان ودولتي إسرائيل ويهودا ....الخ .

لقد كانت أريحا بشكل خاص ووادي الأردن بشكل عام ضمن المناطق التي يدعي اليهود بأن لهم حق تاريخي فيها، مستندين إلى قصر هوردس وبعض الكنس اليهودية فيها، لينسجوا من هذا الوجود علاقة تاريخية امتدت على مر العصور، كما يدعون بحقهم التاريخي في الجلجال، والتي تقع شمال أريحا وأخذها اليهود منطلقاً لهجماتهم على سكان البلاد، حيث تورد الرواية التوراتية عن بنى إسرائيل بعد عبورهم نهر الأردن " وصعد الشعب الأردن في اليوم العاشر من الشهر الأول، وحلوا في الجلجال في تخم أريحا الشرقي، والاثنا عشر حجراً التي اتخذوها من الأردن نصبها يشوع في الجلجال" (قاسم،2008: 42) .

وهكذا تدرجت التوراة المتداولة اليوم في أيديهم في رواية هذه الهبة الإلهية المزعومة بأن أرض فلسطين لليهود، وكانت هذه الرواية الأساس التي بنى عليها المفكرون والساسة اليهود تبرير مزاعمهم في حقهم في العودة وإنشاء وطنهم القومي في فلسطين، حيث انعكست هذه الرواية الدينية والتاريخية على تفكير وسلوك الساسة الإسرائيليين بعد إنشاء دولتهم، وقد ادعوا أن هذا الحق مقيداً للأجيال اليهودية، وفى هذا يقول بن غوريون: حتى اليهود الذين يعلنون في أي وقت كان تنازلهم عن هذا الحق، ليس من حقهم ولا هم يستطيعون سلبه من الأجيال القادمة، وهكذا ديان الذى قال بعد حرب حزيران 1967م: "إخواننا اللذين سقطوا في حرب التحرير لن نتخلى عن حلمكم ولن ننسى دوركم ، عدنا إلى الجبل مهد تاريخ شعبنا إلى تركة آبائنا أرض القضاة ، ومعقل ممتلكات آل داوود ، عدنا إلى الخليل ونابلس وبيت لحم وأريحا ونهر الأردن" ، ويمضى في تأكيده على هذا الحق المزعوم بقوله: " لم نأخذ أرضاً أجنبية ولم نسيطر على أجانب ، بل على تركة آبائنا ، هذه الأرض التي يخرج من كل ضربة فأس في أرضها بقايا من العهد الماضي اليهودي، والتي لا يزال الاسم العبري القديم يلمس في أسماء قراها" (قاسم ،2008: 39) ، وهكذا نمت القراءة المتطرفة للصهيونية السياسية القائلة : "إذا كنا نملك التوراة ، وإذا كنا نعتبر أنفسنا شعب التوراة ، فمن الواجب علينا أن نمتلك جميع الأراضي التوراتية"، ومن ذلك اغتال "آجال عامير" في 24نوفمبر1995م، إسحق رابين ، بأمر من

الرب ومن جماعته المسلحة التي تنادي بإعدام كل من يفرط في الأرض الموعودة ليهودا والسامرة "الضفة الغربيه"ويسلمها للعرب (جارودى،1996: 35).

ومازال البعد الديني والتاريخي مستمراً في تأثيره بحيث أصبح من أهم معالم السياسة الإسرائيلية، إذ إن تصريحات كبار قادة إسرائيل ومنذ العام 1967م، وحتى اليوم تؤكد على استمرارها في منطلقاتها الفكرية والدينية في صراعها مع الفلسطينيين، وليس أوضح من ذلك قول الحاخام تسيفي يهودا كوك وهو يوجه كلامه لطلاب المدارس الدينية في المستعمرات: " لكل قواتنا التي خلقت للإيمان بالتوراة والبلاد ، أن يساعدوا في السيطرة الفورية على المواقع الحيوية، كما قام بذلك ملكنا المقدس داوود الذى تحققت في عهده الانتصارات ومن أجل شعبنا، ومن أجل مدن إلهنا، مطلوب منا وإلى الأبد احتلال كل نقطه في البلاد، والاستيطان بها، وهو الأمر الذى أمرنا به الرب ووجهنا إليه"، هذا البعد لم يغب عن الذهنية الصهيونية الحالية والمتمثلة في القيادة السياسية لحكومة نتنياهو، فقد جاء في خطابه بتاريخ 2009/6/14 م ،ما يؤكد سيطرة الدوافع الدينية على العقلية اليهودية، حيث قال: "إن صلة الشعب اليهودي بأرض إسرائيل مستمرة منذ"3500عام" ، ويهودا والسامرة ، الأماكن التي سار فيها إبراهيم وإسحق ويعقوب وسليمان ....هذه ليست أرض غريبة إنها أرض آبائنا" (إبراهيم،2010: 37).

مما سبق يرى الباحث انه لابد من التأكيد على مجموعة من الحقائق في إطار تبيان مدى تأثير البعد الديني والتاريخي على الفكر الإسرائيلي خاصة في صياغة الجيوبوليتكا الإسرائيلية.

1-لا بد من الإشارة إلى أن الادعاءات والمزاعم الدينية والتاريخية التي تطرحها إسرائيل ليست من قبيل الحقائق، بل جاءت لفهم المنطلقات التي استندت إليها إسرائيل في تبريرها لأعمالها التوسعية والاستعمارية في فلسطين.

2-إن هناك الكثير من القرائن التي يطرحها المفكرون العرب والمسلمون وحتى من اليهود التي تدحض هذه المزاعم، حيث كتب زئيف هيرتسوغ عالم الآثار الإسرائيلي في هذا الشأن: أن المكتشفات الأثرية تناقض الصورة التوراتية تناقضاً صارخاً (مصالحه ،2001: 3)، إن إسرائيل فشلت على مدار عقود الاحتلال من أن تثبت صحة مزاعمها، من خلال أبحاثها الأثرية والتاريخية والحفريات التي تقوم بها لهذا الغرض.

3-ابتدع اليهود في وضع التوراة فكرة دينية مؤداها أن الرب قد منح أرض كنعان "فلسطين" إلى إبراهيم وذريته، لذا فإن الرب أمرهم بإخراج الكنعانيين بشيوخهم ونسائهم وأطفالهم من هذه الأرض وبتمليكها لبنى إسرائيل.

4-أصبح البعد الديني واحد من أبرز معالم السياسة الإسرائيلية، ويظهر ذلك جلياً في مطالبهم المتكررة بالاعتراف بيهودية الدولة، هذا الشعار القديم الجديد يهدف في بعده السياسي إلى عدم الاعتراف بحق الفلسطيني في العيش على أرضهم، وهو ما يعطي الحق للاحتلال بطردهم من هذه الأرض.

5-تظهر تجليات البعد الديني والتاريخي على السلوك السياسي الإسرائيلي، من خلال صبغ الصراع بالبعد الديني، وأن ما يقوم به الجيش الإسرائيلي هي حرب تحرير مقدسة، وأنهم يؤدون مهمة دينية مقدسة، وبالتالي منحت الاحتلال غطاءً دينياً لاستباحة الأراضي الفلسطينية، وتهجير سكانها .

6–تأثر الجيوبوليتكا الإسرائيلية بالبعد الديني والتاريخي، لذا نجدها تقوم على التوسع والسيطرة تحت مبرر استملاك أرض "إسرائيل الكبرى"، لتحويل الأحلام الصهيونية المزعومة إلى وقائع فوق الأرض الفلسطينية، وبالتالي تصبح كل الضفة الغربية بما فيها الأغوار مناطق يجب إعادتها وضمها لإسرائيل بوصفها جزء من أرض "إسرائيل الكبرى ".

2–2–4–الطبيعة الجغرافية لإسرائيل:

بعد أن شكل البعد الديني التاريخي دافعاً للجيوبوليتكا الإسرائيلية للاستيلاء على باقي الأراضي الفلسطينية، والتوسع فيها باعتبارها جزء من أرض "إسرائيل الكبرى"، فإن الطبيعة الجغرافية والديمغرافية لإسرائيل، التي نشأت عقب حرب عام 1948م، كان لها تأثير بالغ على الجيوبوليتكا الإسرائيلية، مما انعكس على تصرفاتهم الجيوبوليتيكية تجاه الأراضي المحتلة عامة والضفة الغربية خاصة، وشكلت دافعاً آخر لها للتوسع في الأراضي الفلسطينية، إذ تميزت هذه الطبيعة الجغرافية والديمغرافية بملامح خاصه، مثلت نقاط ضعف في جسد الكيان الإسرائيلي الذى يعتبر حديث النشأة والتكوين، والتي كان لها تأثير مباشر على مستقبل الوجود الإسرائيلي، ومن أهم هذه الملامح:

4.2.2.1–الموقع الجغرافي:

تقع إسرائيل في الجزء الغربي من فلسطين، الواقع غرب قارة آسيا على ساحل البحر المتوسط، ويحدها من الشمال لبنان ومن الشرق سوريا والأردن والضفة الغربية، ومن الجنوب قطاع غزة ومصر والبحر الأحمر، وبالنظر إلى الموقع الجغرافي لإسرائيل، نجد أنها تشترك مع أربعة دول عربية في الحدود، وجميعها تناصبها العداء السياسي والعسكري والثقافي والوجودي، وهي حدود مفروضة على الدول العربية في حقبة الاستعمار، أما حدودها مع الضفة الغربية وقطاع غزة البالغة 358كم، تعتبر ذات أهمية سياسية بسبب التمركز السكاني الفلسطيني خلفها، والذين تنازعهم إسرائيل على الأرض، خاصة وأن حدود الضفة الغربية تشكل مشكلة كبيرة بسبب إشرافها على الثقل السكاني والحيوي لإسرائيل، ويعتبر الموقع الجغرافي لإسرائيل جانب قوة معطل بسبب عدم وجود علاقات سلمية طبيعية مع دول الجوار ، لأن الحدود السياسية لإسرائيل غير ثابتة أو محددة، لأنها غير مرسومة مساحياً، ولكنها مرسومة أيدولوجياً في مشروع توسعي استعماري يعتمد المراحل المتدرجة، ويتخذ من الحرب وسيلة استراتيجية لإنجاز مشروع الدولة في ضوء الاستجابة لحاجاتها الأمنية والسياسية والاقتصادية، وقبل كل شيء لتأمين استمراريتها ووجودها (حداد ،2011: 10)، ومن هنا ينظر إلى هذه الحدود على أنها حدود متأزمة دائماً ومصدر قلق وخوف لإسرائيل .

4.2.2.2–المساحة:

تعتبر مساحة الدولة من المعايير المهمة لقوتها وأهميتها، وهى غالباً ما تكون العلاقة طردية، لكن في حالة إسرائيل نجد أن صغر المساحة شكل أحد جوانب الضعف فيها مما جعلها تتبنى استراتيجية عدائية قوية لكى تحمى مساحتها الصغيرة، البالغة 20 ألف كم2، والتي منها 445كم2 مسطحات مائية، حيث تعتبر من أهم المشكلات التي تعانى منها إسرائيل و صناع القرار فيها، حيث تفتقد للعمق الجغرافي الكافي، مما يؤثر على إمكانية الدفاع في العمق، ويجعله محفوف بالمخاطر، وتبدو هذه المشكلة واضحة في السهل

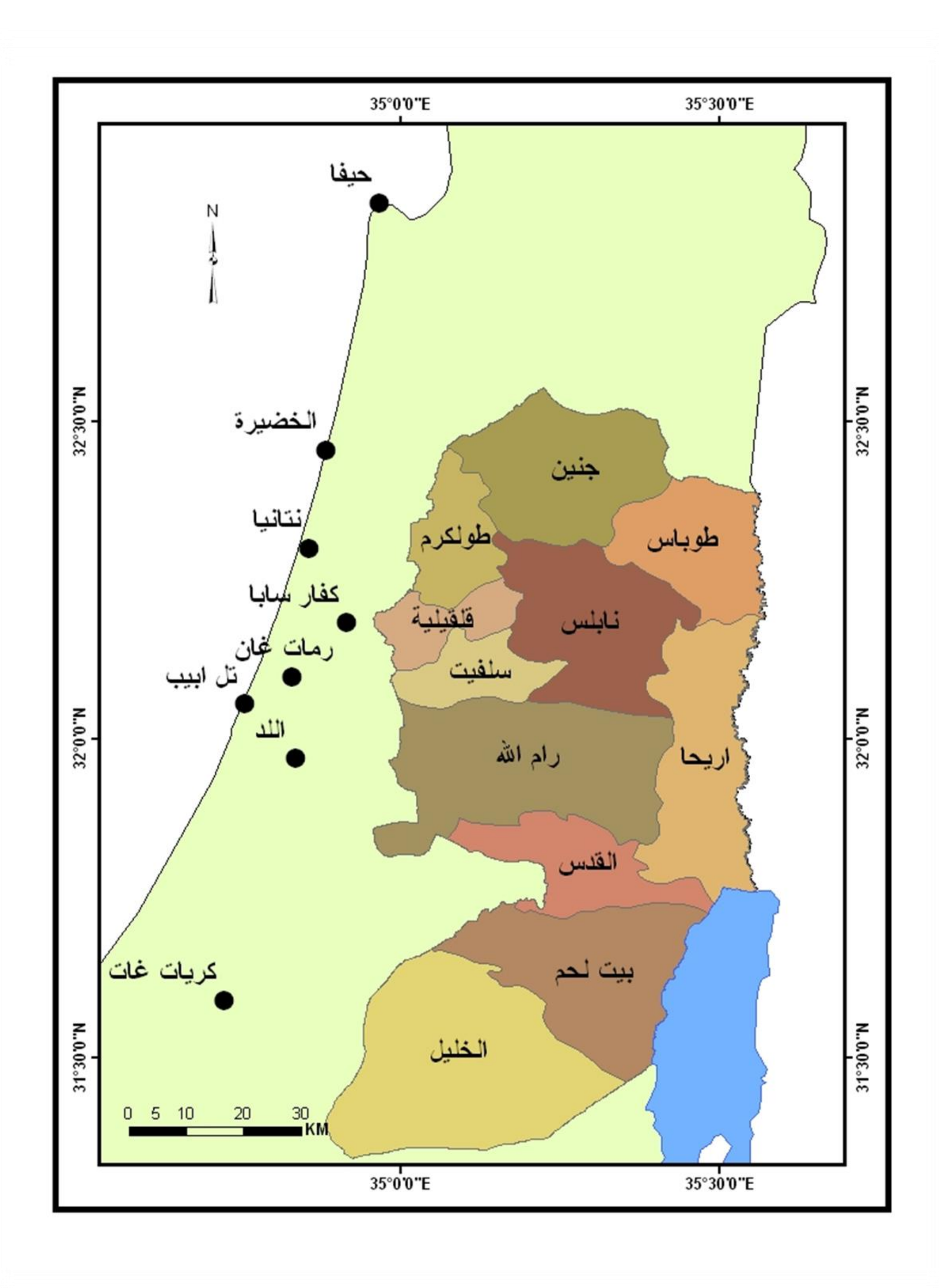
الساحلي، حيث تسيطر الضفة الغربية على الجزء المنبسط منه، الذي لا يزيد ارتفاعه عن سطح البحر عشرات الأمتار ، باستثناء بعض التلال التي يصل ارتفاعها إلى 100متر ، ويتراوح عرضها بين 14كم في منطقة قلقيلية وحوالى 30كم في منطقة أسدود، وأن كون هذه المنطقة الضيقة والساحلية التي تحد الضفة الغربية تشكل المنطقة الحيوية "لدولة إسرائيل" وهو ما ينطوي على خطورة بالغة (المملوك،2012: 20)، الأمر الذى يسهل مهمة المهاجم إن وجد، كذلك الحال بالنسبة للجنوب الصحراوي الذى يعتبر مثلث قاعدته في الشمال ورأسه في الجنوب ، وأيضاً يفتقر للعمق الجغرافي (الجدبة،2008: 13)، ومن هنا تبنت إسرائيل فكرة العمق الاستراتيجي كبديل للعمق الجغرافي، أنظر الخريطة رقم (4.6).

4.2.2.3-شكل الدولة:

مثل الشكل أحد جوانب الضعف في جسد الدولة، حيث يأخذ شكل المستطيل بطول 417كم، وعرض يتراوح بين 60-90كم، و14.5كم في الوسط، وشكل الدولة عبارة عن مجموعة من العيوب الجيواستراتيجة الواضحة، حيث تعاني إسرائيل من بعض الانبعاجات والنتوءات التي تشوه شكل الدولة، والتي تعتبر موطن ضعف في الحجم الجيوستراتيجى، والتي من أهمها:

1- الانبعاج الفلسطيني "الضفة الغربية": والتي يبلغ مساحتها 5655كم2 ، بما فيها شرقي القدس ، ويحدها من الشرق نهر الأردن والبحر الميت ، ومن الشمال والغرب والجنوب خط الهدنة مع إسرائيل ، وهذا الانبعاج يضم سكان متجانسين بعكس إسرائيل ، التي بلغ عدد سكانها 2.72 مليون نسمة عام 2013م، ويعد بمثابة إسفين جغرافي وديمغرافي مغروس داخل الكيان الإسرائيلي، أما من الناحية الاستراتيجية لهذا الانبعاج فهو يستطيع تمزيق الجسم اليهودي وشطره إلى نصفين، وكما يظهر من الخريطة رقم (4.6) فإن موقع الضفة الغربية فوق المرتفعات الجبلية وسط فلسطين، وامتدادها من الشمال إلى الجنوب أكسبها أهمية استراتيجية فهي تطل على أكبر التجمعات السكانية في إسرائيل، مثل حيفا، وتل أبيب، واللد، والخضيرة، وأسدود، مما جعل إسرائيل تنظر إليها كمنطقة حيوية لأمنها التكتيكي والاستراتيجي.

2- **نتوء القدس:** فهو يمثل ظاهرة فريدة في منطقة انبعاج معادية، وهذا الوضع الشاذ يعكس أهمية خاصة ورمزاً روحياً للكيان الإسرائيلي، ويمتد هذا النتوء من الغرب إلى الشرق نحو25.8كم، ومن الشمال إلى الجنوب ما بين 6-18كم، ويزيد من تعقيد هذا النتوء ما تقوم به إسرائيل من بناء الجدار الفاصل، ويتميز هذا النتوء بالتعقيد الشديد جغرافياً فهو يبدأ من 150م، وينتهى 800م جهة الشرق، ومحاط بكتل سكانية معادية من جميع الجهات باستثناء الجهة الغربية المرتبطة بإسرائيل، ويضاعف من العيب الجيوستراتيجى لمنطقة النتوء وجود جيب يهودي معزول على بعد 1.5كم شرقي القدس، والمتمثل في جبل المكبر "جبل صهيون" كما يدعونه والذى يضم الجامعة العبرية (الجدبة،2008: 13).



خريطة رقم (4.6): توضح موقع الضفة الغربية المشرف على أهم المدن الإسرائيلية

المصدر: (المملوك،2.12:ص21)

نستنتج من القراءة السابقة للمعلومات الجغرافية للكيان الإسرائيلي، إلى أن إشكالية الجغرافية السياسية لإسرائيل مازالت من المنظور الجيوبوليتكى عصية على الحسم حتى الآن، وهو الأمر الذي انعكس على الجيوبوليتكا الإسرائيلية التي لا تعاني من عدم إنجاز جغرافيتها السياسية الملائمة لدولتها الموعودة فحسب، وإنما تعاني أيضاً من اللاستقرارية المهددة لهذه الجغرافيا السياسية.

وفى هذا الإطار تشكلت الرؤية الإسرائيلية تجاه الأغوار الفلسطينية والتي تم اعتبارها الحدود الشرقية لإسرائيل وخط الدفاع الأول، بناءً على المعطيات الآتية:

1-أن جميع حدود إسرائيل هي غير آمنة وغير مستقرة، خاصة في الوقت الراهن في ظل المتغيرات الإقليمية، وظهور تحديات جديدة "تصاعد قوة القوى الراديكالية في الشرق، وتصاعد المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية"، مما يعتبر تحدى للرؤى الجيوستراتيجية الإسرائيلية.

2-العمق الدفاعي الضيق، وهو من أبرز التحديات التي تواجهه إسرائيل لحماية خاصرتها الضيقة من أي هجوم، الأمر الذي يتطلب خلق عمق جغرافي استراتيجي قادر على توفير الأمن وحماية العمق الإسرائيلي الذي يحوي عصب المجتمع الإسرائيلي.

3-تعزيز مكانة القدس، على اعتبار الأغوار تمثل عمقاً جغرافياً متقدماً لمدينة القدس، وحلقة وصل لها مع مناطق داخل إسرائيل، وإن السيطرة عليها يعزز مكانتها في مركز الدولة وليس في أطرافها، ويحميها من أي هجوم مفترض من الشرق.

3-2-4- الديموغرافيا الإسرائيلية:

يعتبر العامل الديمغرافي الأكثر حسماً في معادلة الصراع على أرض فلسطين بين اليهود والعرب، وتمثل الديمغرافيا إشكالية مستعصية أمام إسرائيل، حيث تخشى من أن يتحول إلى سلاح مؤثر في يد الفلسطينيين، خاصة في ظل المعادلات الديمغرافية الحالية التي تؤشر إلى انقلاب هائل في المعادلة الديمغرافية لصالح الفلسطينيين، على المديين المتوسط والبعيد ، حيث تشير التحليلات الاستشرافية إلى أن المسألة السكانية تحتل نفس مرتبة الاهتمام بالمسألة الجغرافية في ذهن صانع القرار الإسرائيلي، لما لها من أهمية مباشرة على مستقبل الصراع في فلسطين وعلى استمرارية وجود الكيان اليهودي برمته، وذلك تبعاً لمعدلات النمو السكاني السائدة في عام 2012م، ما بين الفلسطينيين واليهود، إذ سيتساوى عدد السكان الفلسطينيين واليهود بنهاية عام 2015م، حيث يبلغ قرابة 6.3مليون نسمة، وذلك إذا بقيت معدلات النمو السائدة حالياً، وسيصبح نسبة السكان اليهود حوالى 48.7% من مجموع سكان فلسطين الانتدابية وذلك بحلول العام 2020م، حيث سيصل عددهم إلى نحو 6.8 مليون نسمة في مقابل 7.2مليون نسمة للفلسطينيين، وفى عام 2030م، سيصل مجموع اليهود إلى 7.5مليون نسمة داخل فلسطين، مقابل 10.2مليون نسمة للفلسطينيين، (قاسم،2012: 131) .

أما على صعيد الداخل الإسرائيلي: إذ تعتبر إسرائيل من الدول المركبة سكانياً، إذ يبلغ عدد سكانها قرابة 8.2 مليون نسمة عام 2014م، نسبة اليهود منهم 75.5%، ونسبة العرب 20.7% (مكتب الإحصاء الإسرائيلي، 2014)، ومعدل الزيادة السنوية الطبيعية لعام 2006م،1.8% لليهود، مقابل 3.3%

للفلسطينيين، أي معدل الزيادة عند اليهود نصف معدل الزيادة عند العرب الفلسطينيين، ومعدل الخصوبة الكلية لعام2006م، اليهود 26 طفل لكل 10نساء ،مقابل 42 طفل لكل10نساء عرب، أي معدل الخصوبة للمرأة الفلسطينية أكبر مرة ونصف من مثيلاتها اليهوديات (حداد ،2011: 13) .

هذا على مستوى الزيادة في معدلات النمو الطبيعي، أما بالنسبة للزيادة الناتجة عن الهجرة من الخارج إلى الداخل، والتي تعتمد عليها "إسرائيل" في تعديل الميزان الديمغرافي لصالحها، فإن مؤشرات العقد الماضى"2000–2010" تدل بوضوح على تراجع معدلات الهجرة اليهودية الوافدة إلى إسرائيل، حيث لم يتعد عدد المهاجرين 25 ألفاً في العام 2003م، وتراجع في العام 2007م، إلى 19700 مهاجر فقط ، بعد أن كان هذا العدد يقترب من هامش 100 ألف سنوياً فيما قبل (حداد ،2011: 12)، هذا بالإضافة إلى مشكلة الهجرة العكسية التي تواجهها إسرائيل، ورغم الضبابية التي تفرضها المؤسسة الإسرائيلية الرسمية على معطيات الهجرة العكسية، إلا أن تقارير رسمية ودراسات أكاديمية تشير إلى ارتفاع وتيرة الهجرة العكسية في إسرائيل، حيث بينت دراسة أعدها مركز يافا للدراسات والأبحاث:" أنه حسب التقديرات الرسمية وشبه الرسمية، للسنوات العشر الأخيرة، يغادر إسرائيل سنوياً لأمد طويل، مع نية البقاء في الخارج، ما بين 17 ألفا إلى 22 ألف شخص، ويعود بالمعدل سنويا بعد غياب طويل حوالي 50 % من عدد المهاجرين. وهذه وتيرة تثبتها سلسلة من التقارير"(جرايسى، 2012)، وأظهر البحث الذي أعده "سيرجيو بير جولا" ونشرته صحيفة هآرتس 2012/12/14: أن 40% من الإسرائيليين يفكرون بالهجرة"، وهو ما يعتبر مصدر قلق لمعاهد التخطيط الاستراتيجي، خاصة في ضوء تراجع الهجرة إلى إسرائيل.

أما التوزيع الجغرافي للسكان فنجد أن 70% من السكان يتمركزون في مساحة 11% من المساحة الكلية، وهي منطقة الوسط، و 16% من السكان على مساحة 18%، وهى منطقة الجليل التي غالبيتها عرب، و11.5% من السكان على مساحة 68%، وهي النقب الذى غالبيته عرب أيضاً، بينما يسكن 90% من السكان نحو 6.3 مليون نسمة في المدن التي يزيد عدد سكانها عن 200 ألف نسمة (الجدبة ،2008: 13)، مثل مدن "القدس، تل أبيب، حيفا "، وينظر معظم الإسرائيليين إلى الجالية العربية التي تقدر 20% من مجموع السكان بأنها تمثل تهديد داخلي لشرعية الدولة وطبيعتها اليهودية ، والتخوف من سعيها للانفصال عن الدولة حيث يدعم هذا الانفصال حواجز اقتصادية واجتماعية وسياسية وحقوق منقوصة، لذا يعتبرونهم بمثابة خطر كامن داخل الكيان الإسرائيلي .

مما سبق نستنتج أن ثمة عوامل ثلاث هي: تدنى معدل النمو الطبيعي لليهود، وتراجع الهجرة الوافدة، وتنامي الهجرة المضادة، هذه العوامل أفضت إلى إشكالية في المسألة الديمغرافية الإسرائيلية، بدأت تؤثر سلباً على الواقع الديمغرافي الإسرائيلي، الذي قد يؤدي إلى اختلال الميزان الديمغرافي داخل فلسطين لصالح الفلسطينيين، وبالتالي يهدد المشروع الصهيوني برمته، الأمر الذي انعكس على السلوك الإسرائيلي سواء في الداخل الإسرائيلي أو في الضفة الغربية، تجاه السكان الفلسطينيين.

لذا فإن السيطرة على الأغوار الفلسطينية سيشكل حاجزاً جغرافياً وبشرياً لمحاصرة السكان الفلسطينيين ومنع تواصلهم مع امتدادهم العربي على الضفة الشرقية للأردن، خاصه فلسطيني الأردن الذين

يمثلون عمقاً ديمغرافياً للدولة الفلسطينية الموعودة، بالإضافة إلى التحكم في حركة السكان الفلسطينيين داخل الضفة الغربية، وباعتبار الأغوار ذات اتساع جغرافي وكثافة سكانية قليلة، فإنه يمكن استغلالها في استيعاب المهاجرين اليهود وتشجيع آخرين من داخل إسرائيل للسكن فيها، وبالتالي تحقيق انتشار ديمغرافي يحقق توازن في التوزيع السكاني على الجغرافيا الإسرائيلية، ويخفف الضغط السكاني على وسط إسرائيل .

4-3-المبحث الثاني: الاستراتيجية الإسرائيلية في الأغوار الفلسطينية:

كما سبق الإشارة فإن عوامل "الإيدلوجية والجغرافية والديمغرافيا"، قد ساهمت في رسم الجيوبوليتكا الإسرائيلية تجاه الأراضي العربية المحتلة، وتحت ذريعة بقاء "الدولة اليهودية" والحفاظ على وجودها واستمراريتها، كانت استراتيجية العدوان والتوسع خارج الحدود التي رسمتها اتفاقيات الهدنة، والتي كان من نتائجها قيام إسرائيل بحرب حزيران 1967م، واحتلال ما تبقى من الأراضي الفلسطينية.

ونتيجة لتلك الحرب أصدر مجلس الأمن القرار رقم 242 لعام 1967م، الذي نص على "إنهاء كل حالات الحرب والمطالبة بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها، وعلى حق كل دولة في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها دون تهديدات أو استخدام للقوة، ومنذ ذلك بدأت إسرائيل تضع استراتيجيتها الخاصة بالأراضي المحتلة، بحيث تضمن إدخال تعديلات على حدود ما قبل عام 1967م، من خلال النظر في حيثيات القرار242 وتطبيق ما دعا إليه من "حدود آمنة ومعترف بها " وبما يتناسب ومخططاتها المستقبلية للمنطقة، (إسحاق وبنوره،2010: ص5).

وبالتالي شكلت منطقة الأغوار الفلسطينية، محوراً أساسياً في الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، على أساس السيطرة الكاملة على المنطقة الممتدة من نهر الأردن شرقاً، وحتى السفوح الشرقية لمرتفعات الضفة الغربية غرباً، بما فيها منطقة شمال البحر الميت وصحراء الخليل، واعتبارها ضمن أراضي "دولة إسرائيل"، واعتبار نهر الأردن الحدود الشرقية لها، وتحقيق الأهداف الحيوية لإسرائيل، وهو ما تتناوله المحاور التالية:

1-3-4-الأسس الأساسية للاستراتيجية الإسرائيلية في الأغوار:

إن الاهتمام الإسرائيلي الذي بدأ مبكراً بمنطقة الأغوار لم يكن صدفة، فقد عكس بذلك مفهوماً إسرائيلياً استراتيجياً راسخاً، وفى بعض جوانبه غير قابل للتغير، ويركز على وضع خط نهر الأردن وغور الأردن ضمن منظومة فكرية أوسع تشتمل على احتياجاتها الأيدلوجية ورؤيتها الأمنية ومصادر التهديد لوجودها، (الخالدى،2012: ص1)، هذا المفهوم الإسرائيلي لمنطقة الأغوار يرتكز على مجموعة من الأبعاد هي:

1-البعد الديمغرافي:

سعت القيادة السياسية والعسكرية في إسرائيل إلي إيجاد الطريقة المناسبة للاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من الأراضي الفلسطينية، مع أقل عدد ممكن من السكان، وكان القادة الإسرائيليون ممن يسمون

أنفسهم بجيل عام 1948م ، من أمثال يغال آلون، وأريئيل شارون، وموشيه ديان، وإسحق رابين، و شمعون بيرس وغيرهم ، قد تربوا جميعاً على أسطورة ما يسمى "إنقاذ أرض إسرائيل"، إلا أن هؤلاء ما لبثوا أن أدركوا أن الحل البسيط القائم على ضم جميع هذه الأراضي المحتلة ، كان يمكن أن يحول السكان الفلسطينيين إلى مواطنين إسرائيليين ، وبالتالي يخلق الضم مشكلة ديمغرافية ذات أبعاد بالغة الخطورة على وجود أكثرية يهودية، (نحاس،2012: ص33)، لذلك نجد أن آلون يطرح في مشروعه احتمال تخلي إسرائيل عن المناطق ذات الكثافة السكانية العربية في الضفة الغربية، مقابل الاحتفاظ بالمناطق ذات الكثافة السكانية المتدنية ، عبر إيجاد شريك آخر يحتضن هؤلاء ويتكفل باستيعابهم سياسياً، وكانت هذه الرؤية تتطابق مع رؤى المؤسسة السياسية الإسرائيلية في ذلك الوقت متمثلة في حزب العمل ، وبقي هذا أساساً استراتيجياً، وهو التخلي عن العبء الديمغرافي الفلسطيني أساساً حياً حتى هذا اليوم ، ويتبناه اليوم نتنياهو بشكل واضح (الخالدي ،2012: ص3)، حيث إن إحدى المصالح الحيوية والتي يوجد إجماع واسع حولها في إسرائيل، أن "إسرائيل" دولة يهودية ديمقراطية، الأمر الذى يتناقض مع استمرار السيطرة علي كافة المناطق الفلسطينية ومع المصلحة الحيوية الإسرائيلية، ولذلك فإن التخلي عن المناطق ذات الكثافة العالية يخدم مصلحة حيوية إسرائيلية ، ويولد مصلحة قومية حيوية أخري وهي الحيلولة دون تدفق كبير للفلسطينيين داخل إسرائيل (غازيت، وآخرون،2005 :ص45) .

وبناءً على ذلك كانت مخططات الانفصال أحادي الجانب مع الضفة الغربية التي طرحها كل من شارون وأولمرت، في الفترة ما بين عامي 2004-2006م، لترسيم الحدود النهائية لإسرائيل، والتي استثنت الأغوار من عملية الانفصال، ارتكزت على مفهوم ضرورة التخلص من العبء السكاني الفلسطيني.

لذا اعتمدت الخطة في الأغوار على اعتبارات مساحية وديمغرافية المنطقة، التي تتمتع بمساحة واسعة، وكثافة سكانية متدنية، وهي منطقة فاصلة بين الكثافة السكانية العالية في وسط الضفة الغربية وامتدادها الديمغرافي على الجانب الأردني، كما أن إصرار إسرائيل في اتفاق أوسلو(2) الانتقالي 1995م، على إبقاء منطقة الأغوار ضمن المناطق "ج"، والتي تخضع لسيطرتها الكاملة، باستثناء جيب أريحا وبعض القري المحددة حولها، والتي تحوي غالبية سكان الأغوار، إنما جاء بهدف التخلص من العبء السكاني الفلسطيني ومحاصرته في كانتونات معزولة و السيطرة على باقي الأراضي قليلة السكان، والتي يمكن طردهم لاحقاً، وهو السيناريو القائم اليوم من خلال عمليات التهجير القصرى، وهدم البيوت، ومصادرة الأراضي، والتضييق على السكان وحرمانهم من ممارسة حياتهم العادية، وبالتالي تكون استراتيجية آلون قد تحققت في الحصول على أكبر مساحة من الأرض مع أقل عدد من السكان هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى جعل الأغوار منطقة فصل ديمغرافي، بحيث تصبح عائقاً أمام أي تمدد ديمغرافي فلسطيني مستقبلاً على جانبي نهر الأردن.

2-البعد الجغرافي:

تسعى الاستراتيجية الإسرائيلية للسيطرة على المجال الأرضي في الأغوار، من خلال هجمة استعمارية استيطانية واسعة تسعى لتثبيت الحقائق على الأرض من جهة ، وللتأكيد على دعم "الحق

اليهودي" في هذه الأرض من جهة أخري، وفى هذا الإطار وضع "إيغال آلون" عقب حرب 1967م ، مشروعه المتعلق بمستقبل الأراضي الفلسطينية ، القائم على استمرار السيطرة الإسرائيلية عليها، تحت ذرائع أمنية، حيث حدد آلون في مشروعه المناطق التي يجب أن تبقى تحت السيطرة الإسرائيلية ، كجزء لا يتجزأ من سيادتها وهى: "شريط يتراوح عرضه بين 10-15كم تقريباً على امتداد غور الأردن ، وشريط عرضه بضعة كيلو مترات تجرى دراسته على الطبيعة يربط طريق المواصلات بين القدس والبحر الميت ، بحيث يتصل في مكان ما بالمنطقة الواقعة شمالي طريق عطروت – بيت حورون – اللطرون ، بما في ذلك منطقة اللطرون، بالإضافة إلى جبل الخليل بسكانه أو صحراء الخليل على الأقل من مشارف الخليل الشرقية حتى البحر الميت والنقب" (عايد،1986: ص13)، وتضمن مشروعه تسوية سياسية تقوم في الضفة الغربية، بحيث تتخلى إسرائيل عن" 40% "من المناطق التي تقع تحت سيطرتها ، ذات الكثافة السكانية الفلسطينية العالية، مقابل الاحتفاظ برقعة جغرافية متدنية الكثافة السكانية نسبياً، وإقامة مستعمرات إسرائيلية على طول غور الأردن(Efrat,2006,P26)، والاحتفاظ بها تحت السيطرة العسكرية والأمنية الإسرائيلية، من أجل صد أي تحركات عسكرية عربية عبر نهر الأردن ، ومن أجل الحفاظ على هذه الحدود الآمنة كما عرفها آلون ، تحتاج إسرائيل لضم حوالى 80% من منطقة الأغوار، أي ضم ما مجموعه 40% إلى60% من الضفة الغربية (الخالدي ،2012: 2)، ويضيف آلون: " لكى يتحقق الدمج بين حلم سلامة البلاد من ناحية جيوستراتيجية مع إبقاء الدولة يهودية من ناحية ديمغرافية ، يتطلب هذا فرض نهر الأردن حدوداً شرقية "للدولة اليهودية ".

ومما سبق فإن آلون وضع الأسس اللازمة للاستراتيجية الإسرائيلية من خلال تحديد المجال الأرضي الذى يجب السيطرة عليه، وكذلك الوسيلة الضامنة لهذه السيطرة وهي الاستعمار الاستيطاني، حيث يقول آلون: "إن مسألة الاستيطان في المناطق ذات المكانة الاستراتيجية والدفاعية العامة هي إحدى الوسائل الهامة في صراعنا السياسي حول مسألة تأسيس حدود إسرائيل" (حسين،1989: ص47) ، وفي هذا الإطار فتحت خطة آلون الباب أمام هجمة استعمارية استيطانية واسعة قادها حزب العمل نفسه في المرحلة الأولى التي تلت حرب 1967م، ونشرت إسرائيل مستعمراتها في الأغوار تحت ذريعة أمنية عسكرية، غير أن عملية الاستعمار الاستيطاني سرعان ما تحولت إلى مشروع أيدلوجى سياسي شامل، يؤكد حق إسرائيل المزعوم في هذه الأرض.

وفي أعقاب وصول الليكود إلى الحكم كان من الواضح أن أرئيل شارون وغيره ينظرون إلى الاستعمار الاستيطاني من زاوية استراتيجية أخري، أي خلق وقائع تصب في نهاية المطاف إلى عدم وجود دولة فلسطينية مترابطة داخل ما يسمى "أرض إسرائيل" (الخالدي ،2012: 3ص)، وكانت نتيجة ذلك انتشار المستعمرات الاستيطانية في كافة أنحاء الضفة الغربية، من خلال تنفيذ العديد من المخططات التي استهدفت السيطرة على الضفة الغربية ، وللحيلولة دون قيام دولة فلسطينية فيها ، والتي كان من أهمها مشروع ماتنياهو دروبلس 1978م ، ومشروع شارون " العمود الفقري 1982م .

ومن الواضح وفقاً للتصورات الإسرائيلية، سواء عبر الخرائط المختلفة التي يتم الإعلان عنها، أو المشاريع المتعددة التي يتم الحديث فيها، بدءً من مشروع آلون ومروراً بمشروع شارون وليس انتهاءً بمشروع نتنياهو، أو من خلال التصريحات المختلفة للقادة الإسرائيليين، نستنتج أن معظمها تتقاطع في المواقع التي يجب الاحتفاظ بها دون تحديد مساحات، ومن تحليل الصورة التوسعية لكل ذلك ، يبدو أن "إسرائيل" تريد الاحتفاظ بما يزيد عن 40% من مساحة الضفة الغربية، وبما يشمل البحر الميت وشريط بعمق 10-20كم على طول نهر الأردن (غنيم،2000: ص86) ، على اعتبار ذلك مجالاً جغرافياً يحقق الأهداف الأمنية، والعسكرية، والسياسية، و الاقتصادية لإسرائيل.

3-البعد الأمني العسكري:

وهو البعد الأهم والأخطر، لأنه يعتمد على النظرية الأمنية الإسرائيلية، التي مثلت الذريعة الأهم في تبرير كافة المخططات الإسرائيلية الهادفة للسيطرة والتوسع في الضفة الغربية وتحديداً في الأغوار، وتقوم هذه الذريعة على محورين أساسيين:

المحور الأول: وفيه تم الربط بين الحدود التي يمكن الدفاع عنها، وما سمي بسيناريو الجبهة الشرقية،

والحجة هي أن خاصرة إسرائيل الضيقة لا يمكن الدفاع عنها، فالمطلوب مزيد من العمق من أجل التصدي لإمكانية قيام عمليات هجومية من الدول العربية ضد إسرائيل، قد تصل إلى مناطق الكثافة السكانية اليهودية (الخالدي، 2012: ص5).

وبناءً علية اعتبرت إسرائيل منطقة الأغوار منطقة أمنية تحمي حدودها وتؤمن عمق دولتها ، وتشكل عائق أمام تقدم أي عدو من الشرق ، وكانت فكرة إقامة المستعمرات شبه العسكرية "الناحل" على طول وادى الأردن، لتشكل عائقاً زمنياً أمام العدو يمكن إسرائيل من تجهيز القوات واستدعاء الاحتياط والتحرك في الوقت المناسب، وهي العملية التي تتطلب فترة زمنية تتراوح بين 24-36ساعة (قاسم،2008: ص46) ، لذا يصبح من الضروري الاحتفاظ بمنطقة الأغوار ونشر القوات ومراكز الإنذار، أي ما يضمن إبطاء أي هجوم محتمل من الشرق، ويتيح لإسرائيل نقل الحرب البرية إلى مناطق بعيدة عن التجمعات السكانية اليهودية الكبيرة.

بالإضافة إلى ذلك كانت حجة الحدود التي يمكن الدفاع عنها، هي عدم العودة إلى الوضع القائم قبل عام 1967م، كونه يشكل حافزاً للعدوان العربي "على الخاصرة الضيقة" وهذا يعني أن الحدود التي يمكن الدفاع عنها هي بالضبط ليست حدود 1967م (الخالدي، 2012: ص5).

المحور الثاني: يقوم علي الربط بين الأمن الجاري بالمقارنة مع الأمن الوجودي، أي مشكلة ما تسميه إسرائيل الإرهاب والتسلل عبر نهر الأردن إلى الضفة الغربية ومن ثم إلى العمق الإسرائيلي، وخلال العقد الماضي ورغم تبدد كل سيناريوهات الجبهة الشرقية، فقد تم إحياء مفهوم الحدود الآمنة والتي يمكن الدفاع عنها، من خلال ذريعة جديدة هي أن التهديد الذى تواجهه إسرائيل اليوم يتمثل في حلول أسلحة جديدة، بما فيها صواريخ سهلة التنقل والصواريخ المضادة للطائرات والدبابات وغيرها، التي من السهل تهريبها وإخفائها

وحتى تصنيعها كما يحدث اليوم في غزة، والطريقة العملية الوحيدة لمنع ذلك هو السيطرة على مناطق أكثر (آيلاند، 2010، ص35)، هذا التغير في المفهوم أصبح اليوم في صميم السياسة الإسرائيلية في تعاملها مع كل أراضي الضفة الغربية .

4-3-3-الأهداف العامة للاستراتيجية الإسرائيلية في الأغوار:

أنهت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عزل منطقة الأغوار بالكامل قبل نهاية عام 2005م، من خلال الحواجز الأمنية والعسكرية التي أقامتها حول الأغوار بدلاً من الجدار العنصري، وفى العام 2014م، أعلنت إسرائيل الشروع في بناء جدار فاصل على طول الحدود مع الأردن، تحت ذرائع أمنية تقف خلفها أهداف استراتيجية، تسعى إسرائيل لتحقيقها وضمانها في أية تسوية سياسية محتملة مع الفلسطينيين، وهي على النحو الآتي:

3.3.4.1-في المجال الاستراتيجي " الأمني العسكري":

تفترض إسرائيل أن الاحتفاظ بالسيطرة على الأغوار الفلسطينية من شأنه أن يحقق لها مجموعة من الأهداف في المجال الأمني والعسكري، المشتقة من نظرياتها الأمنية، والتي تعتمد عليها في تبرير السيطرة على الأغوار، والتي أهم ركائزها هو ضرورة الحفاظ على العمق الاستراتيجي لإسرائيل.

ورغم امتلاك إسرائيل كل التطورات التكنولوجية الهائلة في الصناعات العسكرية، ورغم التغير في النظريات الأمنية نتيجة لذلك، إلا أن إسرائيل ما زالت تبنى خيارها الدفاعي على خيار مركب يقوم على التفوق الرادع والمدى الجغرافي اللازم للدفاع والمنع، الأولى ضد الهجوم الأول والثانية تمكنها من القدرة على الضربة الثانية، هذه النظرية دفعت إسرائيل لتطوير برنامجها الدفاعي بمنظومة من الصواريخ الاعتراضية لمنع الهجوم الأول، إضافة للتركيز على قواعد الاستشعار والإنذار المبكر لامتلاك القدرة اللازمة لتوجيه الضربة الثانية (غنيم ،2000: ص79)، ومن هذا المنطلق تسعى إسرائيل إلى بقاء كامل الحدود مع الأردن تحت السيطرة الإسرائيلية ولعمق ما بين 10-20كم، وتفترض أن السيطرة على هذه المنطقة يوفر لها التكامل جغرافياً واستراتيجياً ويحقق لها الآتي :

1-عدم وجود أي جيش آخر غير إسرائيلي على هذه الحدود، وعدم إمكانية دخول أي جيش أجنبي لها، حيث يرى مدير مركز يافا للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب: أنه بقدر ما تتخلى إسرائيل عن حضور عسكري مكثف على طول نهر الأردن، بقدر ما تكون عرضة لخطر الهجوم من الشرق، لأن أي هجوم محتمل سيكون قادر على اجتياز النهر واتخاذ مواقع هجومية، مهددة عمق الأراضي الإسرائيلية الضيقة (فهمي،1989: ص126).

2-السيطرة على الأغوار يمنحها الإنذار المبكر ضد أي هجوم مباغت، وصد أو إبطاء أي هجوم من الشرق، كما أن نشر مواقع للرادار على المرتفعات الشرقية لجبال الضفة الغربية، يسمح للجيش كشف الصواريخ والطائرات المهاجمة على مسافة أبعد من المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل، (الخالدي، 2012: ص5).

3–منع الدولة الفلسطينية في حال قيامها من أن تشكل غطاء وقاعدة أساسية لتطوير ما يسمى "بنيه تحتية للإرهاب " كما حدث بعد الانسحاب من غزة (نحاس،2012: ص81).

4–إن السيطرة على هذه المنطقة يمنح إسرائيل السيطرة على مداخل مدينة القدس، وشق الضفة الغربية إلى قسمين عرضيين وبالتالي يمنع التواصل الجغرافي للضفة الغربية.

5–الهدف الاستراتيجي الأكبر هو إنشاء منطقة عازلة لمنع التواصل مع الأردن، وقطع الاتصال الجغرافي والديمغرافي بين الضفة الغربية والضفة الشرقية، وهو الأمر الذي تخفى إسرائيل تحته الكثير من الأهداف السياسية والأمنية (التفكجى ،2012).

3.3.4.2–في المجال الحيوي:

لم يقف الإصرار الإسرائيلي على السيطرة على الأغوار عند الرغبة في توفير الاحتياجات الأمنية كما تدعي، بل يتجاوزها إلى أهمية وجود مجال حيوي لإسرائيل يحوي بعداً إقليمياً في الضفة الغربية، ومن ذلك تنطلق إسرائيل في سياستها الرسمية للعمل بها وفى اتجاهات مختلفة، لتحقيق أطماعها التوسعية، إذ لا ترى في نطاقها الإقليمي الحالي ما يوفر لها كل مقومات البقاء والاستمرار، لذا يجب التمدد والتوسع في المجال الحيوي بما يحقق لها مصالح استراتيجية في مجالات حيوية عديدة، وبالتالي تشكل الأغوار الفلسطينية جزءاً أساسياً من المجال الحيوي الإسرائيلي، والذي ينقسم إلى:

3.3.4.2.1–المجال الأرضي:

بعد حرب 1967م، احتلت "إسرائيل" ما تبقى من الأراضي الفلسطينية البالغة 22.3% أي 6020كم2، وتعي إسرائيل جيداً أن الواقع على الأرض سيفضى إلى إقامة كيانين على هذه الأرض ، كما يقول إفريم إسنيه: "سيكون هناك على "أرض إسرائيل" كيانين ، الأول دولة كبيرة هي إسرائيل، وكيان صغير مهما سمي هو فلسطين" (غنيم،2000: ص84)، لذا تحاول إسرائيل تحديد المجال الأرضي الذى يحقق لها مقومات البقاء والاستمرار مستقبلاً، وذلك من خلال الاحتفاظ بمساحات أكبر وعدد سكان عرب أقل، وبالتالي شكلت الأغوار أهمية كبرى لإسرائيل للتمدد في هذه المنطقة واعتبارها مجالاً أرضياً لها، بحيث حظيت باهتمام واسع في كافة المشاريع والمخططات الإسرائيلية، التي حددت المواقع التي يجب الاحتفاظ بها دون تحديد المساحات، ووفقاً لهذه المخططات فإن المجال الأرضي الذى تنوي إسرائيل الاحتفاظ به هو المجال الممتد بين مرتفعات وسط الضفة الغربية وبين نهر الأردن (نحاس ،2012: ص13) ، وهي المنطقة التي تسعى إسرائيل إلى ضمها تحت سيطرتها، وقامت فعلياً بعزلها بالكامل عن الضفة الغربية كما سبق الإشارة .

3.3.4.2.2–المجال الحيوي المائي:

يرتبط ببقاء السيطرة الإسرائيلية على الأغوار الفلسطينية، مصالح إسرائيلية استراتيجية تتعلق بالمجال الحيوي المائي لإسرائيل، والتي من أهمها:

1-نهر الأردن:

ازدادت أهميته الطبيعية، والبيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، بالنسبة للدول المشاطأة له، بعد أن أصبح أحد محاور الصراع العربي الإسرائيلي ، نتيجة قيام إسرائيل بالسيطرة على مياه حوض النهر وعلى منابع الحوض في جبل الشيخ وهضبة الجولان بعد حرب 1967م ، وتقوم إسرائيل باستغلال مياه النهر في مشاريعها المائية بأقصى طاقة ممكنة ، من خلال تحويل كامل موارد مياه الحوض الأعلى من النهر والتي تقدر 900 مليون متر مكعب في السنة، وتشكل نسبة 70% من إجمالي المعدل السنوي لموارد الحوض المقدرة بحوالي 1280 مليون متر مكعب في السنة، يجري استخدام أكثر من 160 مليون متر مكعب منها لري سهل الحولة، كما يجري ضخ وتحويل أكثر من 600 مليون متر مكعب عبر بحيرة طبريا باتجاه السهل الساحلي وحتى مناطق شمال النقب، بالإضافة الى حوالي 140 مليون متر مكعب يتم تحويلها إلى مناطق غور بيسان (مجلة الطريق نحو الاستقلال والسلام: 2014)، وبالتالي تستفيد إسرائيل من حوالى 50% من مياه النهر في سد احتياجاتها المائية ، وهي عملياً تعتبر نهر الأردن ضمن المجال الحيوي لها ، وتقوم باستغلاله على مدار سنوات الاحتلال وتحرم الفلسطينيين من استخدامه ، خاصه أنها لم تترك لهم مجالاً للوصول إليه أو الاستفادة منه، على الرغم من أن للفلسطينيين حقوق مائية في نهر الأردن ، وفقاً لحقوق المشاطأة، إذ تمتد الحدود الفلسطينية من مجرى النهر إلى مسافة تزيد على 70 كيلو متراً، شمالاً وحتى مصبه في البحر الميت جنوباً (شبكة فلسطين الإخبارية، 2013)، ومن جانب آخر لا تعترف إسرائيل بالحقوق الفلسطينية كطرف مشاطئ أو بالسيادة عليه، وبالتالي قامت بإنشاء الجدار العازل على طول الحدود مع الأردن، للتأكيد على أن أية علاقة للفلسطينيين بالنهر انتهت وللأبد .

2-البحر الميت:

إن البحر الميت ليس بحراً إسرائيلياً، ففي حوضه تتشاطأ كل من الأردن ودولة فلسطين المحتلة وإسرائيل، ولكل طرف حقوقه، تحكمها اتفاقيات دولية، وتخضع لمبادئ وقواعد القانون الدولي، كما أن لدولة فلسطين المحتلة حدوداً مائية، في البحر الميت تمتد إلى 52.6كم، لكن ليس صدفة أن تقوم إسرائيل بإسقاط البحر الميت من نسبة إعادة الانتشار طبقاً لمذكرة شرم الشيخ، لأن إسرائيل لا تعتبر هذا الجزء من فلسطين مشمولاً باتفاقية أوسلو، وهي تسعى للاحتفاظ بالسيادة على الجزء الفلسطيني، وتعتبره ضمن مجالها الحيوي الذى تحقق من خلاله فوائد جمة (غنيم، 2000: ص88)، حيث تتمتع منطقة البحر الميت بأهمية اقتصادية مميزة في مجالات الصناعة والسياحة، كما سبق الإشارة إلى ذلك من قبل.

وهناك قيمة أمنية للبحر الميت بالنسبة لإسرائيل في مجالها الحيوي، باعتباره واقعاً ضمن المنطقة الحدودية مع الأردن، والتي تسعى إسرائيل للسيطرة عليها، بالإضافة لضمان الحدود الشرقية والشمالية لصحراء النقب، حيث يتواجد المفاعل النووي الإسرائيلي في ديمونا.

بالإضافة إلى مسألتي نهر الأردن والبحر الميت ، فإن الأغوار تحوي مصادر مائية أخري وفيرة أهمها ما يتعلق بالآبار والينابيع والمياه الجوفية خاصة الحوض الشرقي، وباعتبار المياه واحدة من أكثر القضايا

أهمية في المجال الحيوي الإسرائيلي، وكما سبق الإشارة إلى مدى استغلال إسرائيل للمياه في الأغوار، فإنها تسعى من خلال بسط سيطرتها على الأغوار إلى تأمين استمرار سيطرتها على المياه وعلى الحد من استخدام الفلسطينيين لهذه المياه ، حيث تشير المعطيات أن معظم عمليات التنقيب الإسرائيلية عن المياه في الضفة الغربية، جرت غالبيتها في منطقة الأغوار، تحصل عبرها على 45 مليون م م3 س، وهي كمية تعادل أكثر من ثلثي ما يحصل عليه كل سكان الضفة الغربية (جابر، 2012: ص206).

3.3.4.2.3–المجال الاقتصادي:

تسعى إسرائيل للسيطرة على منطقة الأغوار الفلسطينية، خاصة في المجال الاقتصادي، الذى يتخطى حدود الضفة الغربية، لكنها تعتبر هذه المنطقة واحة استثمار هامة للاقتصاد الإسرائيلي ، فكما سبق الإشارة تعتبر منطقة الأغوار دفيئة زراعية طبيعية ، يمكن استغلالها طوال أيام السنة، ولعل إضافة عامل المساحة إلى هذه المنطقة الاستراتيجية، واحتوائها على أهم الأحواض المائية الفلسطينية، يشير إلى أهمية استثنائية تتمثل في مجالات عدة أهمها الزراعة والثروة الحيوانية كعامل أساس، إضافة للتبادل التجاري والسياحي، والتصدير والتصنيع ، وهو الأمر الذى يضفي عملية تكامل اقتصادي مع المناطق الإسرائيلية ، ويوفر لإسرائيل موارد اقتصادية أخري، يسهم مردودها المالي في زيادة الدخل القومي الإسرائيلي ويغطى العجز المالي لعملياتها غير المشروعة في الضفة الغربية (غنيم،2000: 95ص) .

4–المبحث الثالث: أدوات تطبيق الجيوبوليتكا الإسرائيلية في الأغوار:

عمدت إسرائيل لتنفيذ رؤيتها الجيوبوليتيكية في الأغوار الفلسطينية، إلى استخدام أدوات ووسائل متعددة استهدفت تغيير التركيب الجغرافي والديمغرافي للأغوار، وتحقيق أهدافها التوسعية والاستراتيجية في الضفة الغربية بشكل عام وفى الأغوار بشكل خاص.

وتركز الدراسة في هذا المبحث على أهم الأدوات والوسائل التي استخدمتها إسرائيل للاستيلاء والسيطرة على الأغوار الفلسطينية، باعتبارها أهم عناصر التحليل الجيوبوليتكى في إطار تغيير الأبعاد الجيوبوليتيكية للأغوار، لاستشراف تأثير ذلك على رؤية ومستقبل الأغوار في التسوية السياسية المحتملة بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

1–4–4–الاستعمار الاستيطاني:

مثل الاستعمار الاستيطاني أحد أهم الأدوات الصهيونية للاستيلاء على الأرض وضم مساحات واسعة منها إلى حدود السيطرة الإسرائيلية ، باعتباره التطبيق العملي للصهيونية وفلسفتها التوسعية، إذ تشكل المستعمرات الإسرائيلية سبباً لادعاء الشرعية في استمرار التواجد والاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، وفى هذا المجال يقول موشيه ديان وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق في هذ الشأن: "نحن نريد الاستيطان في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] ، لا لأن المستعمرات قادرة على ضمان الأمن بصورة أفضل من الجيش ، بل لأننا لا نستطيع من دونها أن نبقى الجيش في تلك الأراضي ، من دون المستعمرات لن يكون جيش الدفاع الإسرائيلي إلا جيشاً أجنبياً يحكم شعب أجنبي" (غنيم،2000: ص80)، أما آلون فقال:

"إن مسألة الاستيطان في المناطق ذات المكانة الاستراتيجية والدفاعية، هي إحدى الوسائل الهامة في صراعنا السياسي حول مسألة تأسيس حدود إسرائيل" (حسين،1989: ص47)، من ذلك يتضح أن الاستعمار الاستيطاني جاء كوسيلة للاستيلاء على الأرض وخلق واقع جغرافي وديمغرافي يمكن إسرائيل من استمرار بقاء سيطرتها على الأراضي الفلسطينية، وفى هذا الإطار جاءت المخططات الإسرائيلية المتتالية للاستيطان في الضفة الغربية بشكل عام والأغوار بشكل خاص والتي كان من أهمها مخطط آلون وديان عقب حرب 1967م ، مروراً بمخطط شارون 1977م ، وليس انتهاء بمخطط تعزيز السيطرة على الأغوار عام 2004م ، الذى أقرته حكومة شارون في ذلك الوقت ، مما وضح الرؤى الجيوبوليتكية الإسرائيلية الهادفة إلى تغيير الواقع الجيوديمغرافى في الأغوار الفلسطينية .

إن سياسة الاستعمار الاستيطاني التي تطبقها إسرائيل في الأغوار الفلسطينية، أدت إلى خلق وقائع جيوبوليتكية على مستويين هما:

4.4.1.1-على مستوى الأرض "الحيز المكاني":

منذ عام 1967م، اعتبرت كل الحكومات الإسرائيلية منطقة الأغوار حدودها الشرقية مع الأردن، وتطلعت لضمها إليها، ومنذ ذلك الوقت تبذل كافة الجهود لإنفاذ سياسة الأمر الواقع في هذه المنطقة، لتثبيت الوجود اليهودي فيها، حيث أقامت سلطات الاحتلال على أراضي الأغوار حوالي 32 مستعمرة استيطانية وعدد من البؤر الاستيطانية، ومن خلال تحليل الانتشار الجغرافي للمستعمرات، كما يظهر في الخريطة رقم (4.7)، نجد الآتي:

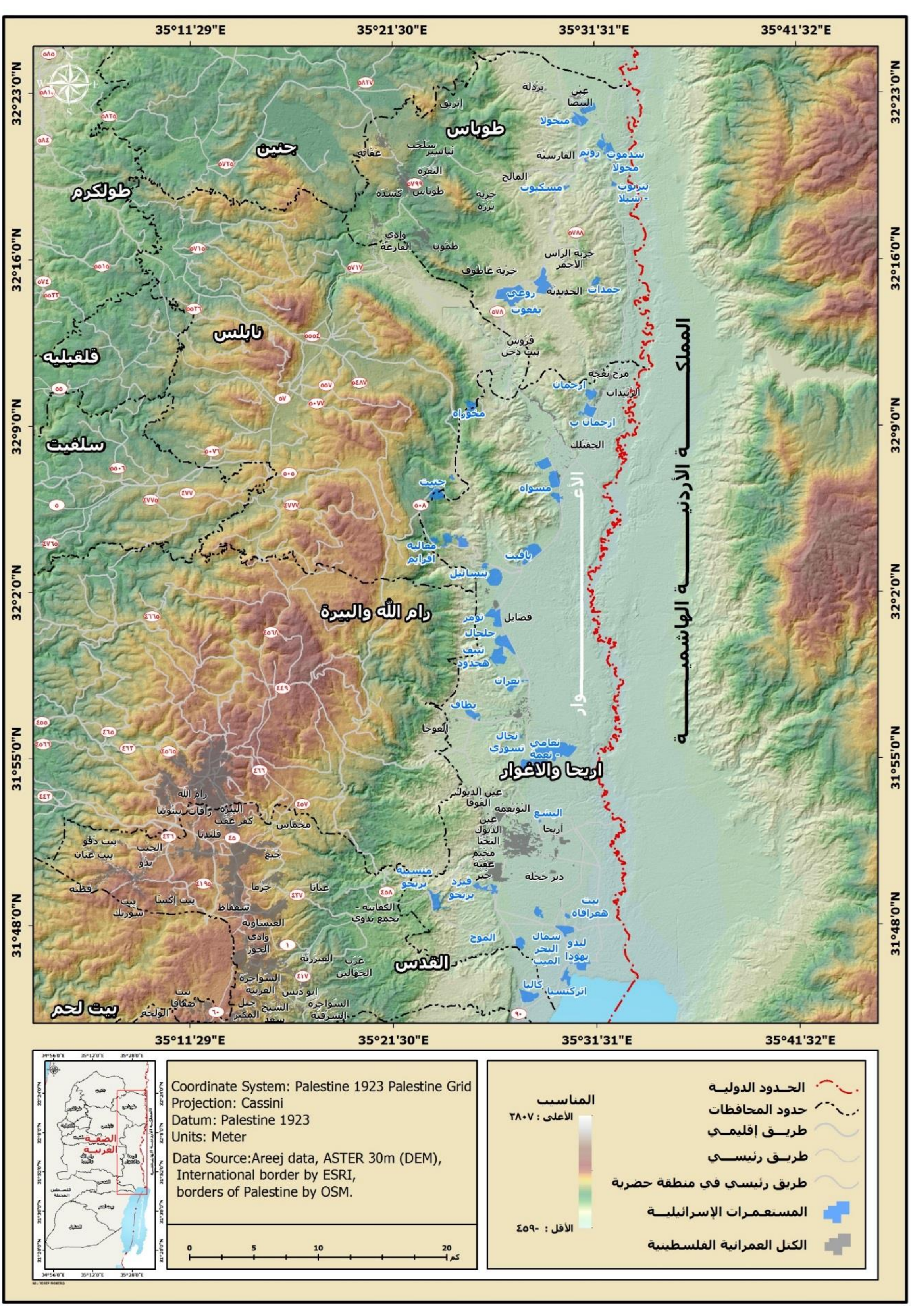
1-تمتد المستعمرات بشكل شمالي جنوبي كي تعطى مبرراً لإسرائيل للسيطرة على الأغوار بكاملها.

2-تموضع المستعمرات بالقرب من نهر الأردن على اعتبار أنه يمثل الحدود الشرقية لإسرائيل، ولكي تشكل فاصل جيوديمغرافى بين الضفة الغربية والأردن، بالإضافة للسيطرة على الأراضي الزراعية الخصبة وعلى مياه نهر الأردن.

3-الإشراف على السفوح الشرقية للمرتفعات الوسطى في نابلس والقدس، لتمنع أي تمدد عمراني وديمغرافي أو استثمار زراعي في المنطقة باتجاه الشرق حيث الأراضي الخصبة والمياه الوفيرة.

مع ملاحظة أن هذه المستعمرات تم إقامتها على مراحل متتالية، وتقام على أراضي تم الاستيلاء عليها بطرق ووسائل غير قانونية.

والمساحات التي تشغلها هذه المستعمرات في زيادة مستمرة، حيث تسيطر هذه المستعمرات على مساحة واسعة من الأراضي بلغت في عام 2009م، أكثر من 191143دونم، فيما تقدر مصادر متعددة أن المساحة التي تشغلها المستعمرات تتراوح بين 15.5-17% من مساحة الأغوار، لكن فعلياً تسيطر المستعمرات على أكثر من 60% من أراضي الأغوار (شؤون فلسطينية ،2012: ص204)، من خلال طرق مختلفة أهمها:



خريطة رقم (4.7) الانتِشار الجغرافي للمستعمرات الإسرائيلية في الأغوار الفلسطينية

المصدر: (بالاعتماد على نظام GIS وخرائط DEM)

1- المخططات الهيكلية للمستعمرات التي تفرضها سلطات الاحتلال تحت ذريعة النمو الطبيعي للمستعمرات، وهي أحد أساليب السيطرة على الحيز الأرضي ، ويتم من خلالها ابتلاع مساحات واسعة من الأراضي ، وتشمل هذه المخططات على: المنطقة المبنية " العمرانية"، الحزام الأمني للمستعمرة، ومنطقة النفوذ المستقبلية ، فمستعمرة معالية إفرايم مثلاً، مساحتها 152 ألف دونم، منها 17 ألف دونم للمستعمرة، والباقي منطقه أمنية ومنطقة نفوذ، أما مستعمرة معاليه أدوميم "والتي تقع خارج الأغوار" شرق القدس، ومساحتها 10كم2، والحزام الأمني 35كم2، ومنطقة النفوذ المخطط لها تمتد حتى البحر الميت (التفكجى،2012)، بمعنى أن إسرائيل تريد السيطرة على كامل المنطقة الممتدة من حدود القدس حتى البحر الميت .

2-الطرق الالتفافية والتي أصبحت بعد اتفاق أوسلو جزءً من سياسة إسرائيل لفرض حقائق على أرض الواقع، من خلال مصادرة أراضي الفلسطينيين، فقد تمكنت إسرائيل خلال سنوات الاحتلال من شق 875كم من الطرق الالتفافية في الأغوار، بذريعة ربط المستعمرات ببعضها البعض ومع الداخل الإسرائيلي، فمثلاً صدر بتاريخ 2007/12/4 م الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 19/07/ت الذي يصادر 1722 دونم من أراضي الفلسطينيين، لإقامة شارع "نسيج الحياة"، والذي سيمتد من نقطة حاجز الكونتينر جنوب شرق أبو ديس باتجاه الشمال الشرقي ليربط الشارع الالتفافي رقم (1) والذي يتجه لمدينة أريحا (إسحق وبنوره،2012: ص15).

يلاحظ أن معظم المستعمرات تقع في مركز الأغوار، وهناك طرق خاصة تربط بينها يستخدمها المستعمرين اليهود فقط، مثل طريق رقم(90) الذي يمتد من الشمال إلى الجنوب على طول نهر الأردن، وطريق آلون المقابل له على طول امتداد الشريط الشرقي لجبال الضفة الغربية، وهناك طرق خاصة عرضية تربط بين الطريق رقم(90) وطريق آلون، ومنها طريق واحد يربط بين نهر الأردن وتل ابيب (PLO,2013,p4)، تعمل هذه الطرق على السيطرة الجيوسياسية على المنطقة، والتحكم بنتائج مفاوضات الوضع النهائي مع الفلسطينيين.

3- المناطق العسكرية المغلقة: إعلان مساحات واسعة من الأراضي كمناطق عسكرية مغلقة أمام الفلسطينيين من خلال إقامة القواعد العسكرية، ومناطق التدريب، والرماية للجيش الإسرائيلي، حيث أقيم في الأغوار حوالى 133 قاعدة عسكرية ، بلغت المساحة الإجمالية لها حوالى 33.2كم2 ما يضاف إليها مساحات أخرى أعلن عنها مناطق عسكريه مغلقة، لتصبح المساحة الإجمالية لها 46.1% من مساحة الأغوار كما يظهر في الجدول رقم(4.13)، وهى مناطق عسكرية مغلقة أمام الفلسطينيين، وفى حالة إخلاء أي منها يتم تحويلها للمستعمرات (الزيتونة،2012: ص22) ، وهو ما تضمنته خطة تعزيز الاستيطان في الأغوار عام 2004م، والتي تضمنت توزيع أراضي الأغوار على المستعمرات ، خاصة التي كانت تحتلها معسكرات الجيش التي تم إخلاؤها فيما بعد (مدار ، 2010) .

وفي اتفاقية أوسلو(2) المؤقتة لعام 1995م، تم تصنيف غالبية مناطق الأغوار ضمن المناطق المصنف (ج) ، والتي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، وتتجاوز مساحتها 88.3% من مساحة الأغوار،

هذه المنطقة تقع بداخلها غالبية مستعمرات الأغوار، والقواعد العسكرية، والمحميات الطبيعية، وقد استغلت إسرائيل ذلك و قامت بتسخير كامل هذه المنطقة لخدمة الاستيطان، في مقابل حرمان الفلسطينيين من استخدام أو استغلال أي من حقوقهم في هذه المنطقة، وما تبقى من الأغوار للفلسطينيين والذى يمثل حوالى 11.7% من مساحتها، وهي المناطق المصنفة (أ+ ب)، وتخضع للسيطرة الفلسطينية، وتضم مدينة أريحا وبعض القرى والبلدات حولها، أضحت جيباً صغيراً معزولاً ومحاطاً بالمستعمرات .

ولذلك أدى الاستعمار الاستيطاني إلى تغيير الخريطة الجغرافية للأغوار، من خلال الاستيلاء على الأراضي، وأصبح الفلسطينيون محرومين من ممارسة كافة حقوقهم في هذه الأراضي، بينما منح المستعمرون الحرية الكاملة في استغلال كافة مقدرات وإمكانيات الأغوار دون رقيب أو حسيب.

جدول رقم (4.13) يبين حجم المناطق التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية في الأغوار والمحظورة على الفلسطينيين

المنطقة	المساحة/ دونم	النسبة المئوية من مساحة الأغوار
المستعمرات والمجالس الإقليمية	1344335	%83.4
أراضي دولة	784969	%48.7
مناطق عسكرية مغلقة	743626	%46.1
محميات طبيعية	334614	%20.7
مناطق أغلقها الجدار الفاصل	2505	%0.16
المجموع باستثناء التطابق بين المناطق	1372695	%85.17

المصدر :(بيتسيلم،2011).

4.4.1.2-على المستوى الديمغرافي:

الخطوة التالية الإسرائيلية تجاه المناطق المحتلة ، خاصه تلك المناطق التي تتطلع للتوسع فيها وضمها لنفوذها، والعمل من أجل تغيير الطابع السكاني لهذه المنطقة، من خلال إحلال المستعمرين اليهود بدل السكان الفلسطينيين المحليين، وإسكانهم في هذه المناطق، لخلق أمر واقع ديمغرافي واستراتيجي لوجودها فيها، و في سبيل ذلك عملت سلطات الاحتلال على تقديم حوافز عديدة لجذب المستعمرين للسكن منها: " منح بيت مجاني لكل مستعمر، وخصم 75% على الكهرباء والاتصالات والمواصلات، وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية و مياه الري مجاناً، وتحصل كل عائلة يهودية تستوطن الأغوار على 70 دونماً من الأرض، هذا إضافة إلى القروض الميسرة والتي تصل إلى 20 ألف دولار، وغيرها الكثير من الحوافز" (MAAN, 2007, P6).

وعلى الرغم من ذلك فشلت إسرائيل في جذب أعداد كبيرة من المستعمرين اليهود إلى الأغوار، حيث بلغ عددهم عام 1981م أربعة الاف مستعمر، وارتفع عددهم عام 1992م إلى 4115 مستعمراً، وفى عام 2005 أصبح عددهم 7500مستعمراً، وأن الزيادة الملحوظة في أعداد المستعمرين كانت بعد أوسلو ثم الانسحاب من قطاع غزة عام 2005م (نحاس،2012: ص20)، حيث تم نقل بعض المستعمرين من غزة

إلى الأغوار لتعزيز الاستيطان هناك، وفى عام 2012م بلغ عدد المستعمرين حوالي 7663 مستعمراً، أنظر الجدول رقم (2.9).

ويشير الواقع الديمغرافي في الأغوار إلى وجود حوالى 24 تجمعاً سكانياً فلسطينياً ثابتاً، وعشرات التجمعات البدوية الصغيرة المنتشرة في الأغوار ، ويبلغ عدد السكان الفلسطينيين في الأغوار حسب إحصائيات عام 2013م حوالى 63220 نسمة، أي ما يعادل 2.3% من مجموع سكان الضفة الغربية، إذ يسكن مدينة أريحا وحدها أكثر من 30 ألف نسمة، وأن الثقل السكاني الفلسطيني في الأغوار يتواجد في مدينة أريحا وما حولها، موزعين على 12 تجمعاً سكانياً، بلغ عددهم أكثر من 50 ألف نسمة في العام 2013م، بينما يوجد خمسة تجمعات سكانية أخري في الأغوار الشمالية، بلغ عدد سكانها حوالى 7482 نسمة في نفس العام، وهناك أربعة تجمعات سكانية في الأغوار الوسطى بلغ عدد سكانها في نفس العام حوالى 6348 نسمة .

وفي مقابل التوزيع الديمغرافي الفلسطيني في الأغوار، استوطن حوالي 7663 مستعمراً إسرائيلياً في الأغوار، شكلوا ما نسبته 11.5% من جملة السكان، وحوالى 3.1% من مجموع المستعمرين في الضفة الغربية (مجلة شؤون فلسطينية ، 2012: ص203)، وعلى الرغم من المشاريع الطموحة والمتنوعة وتقديم كافة التسهيلات والإغراءات للمستعمرين الإسرائيليين لجذبهم للسكن في الأغوار ، إلا أن عددهم فشل في تغيير الطابع السكاني للأغوار، هذا ما أكده الجغرافي الإسرائيلي اليشاع إفرات : "أن حجم المستعمرين في الأغوار يجعل من الوزن الاستراتيجي للاستيطان اليهودي هناك ، أحد أهم الدعائم لإسرائيل على الحدود الأردنية ..... لكن إسرائيل فشلت في شكل ملموس بتغيير الطابع السكاني للغور، في مقابل التطور الديمغرافي الكبير للفلسطينيين، والذي يتزايد منذ توقيع أوسلوا عام1993م، والذي وصل عددهم إلى قرابة 70 ألف نسمة، وبالتالي لا يمكن اعتبار المستوطنات هناك داعمة لوضع إسرائيل في الأغوار" (الحياة السعودية، 2014).

2-4-4-المناطق المغلقة والحواجز الفاصلة:

هي إحدى الأدوات المهمة التي استخدمتها الاستراتيجية الإسرائيلية في سبيل السيطرة على الأغوار الفلسطينية، بالإعلان عن مساحات واسعة من الأغوار بأنها مناطق مغلقة أمام الفلسطينيين بذرائع مختلفة، كما يظهر في الجدول رقم (4.13)، وذلك بهدف الحد من التوسع الجيوديمغرافى الفلسطيني في هذه المنطقة والتي تمثلت في الآتي:

4.4.2.1-المناطق المغلقة:

في أعقاب حرب 1967م، أعلنت إسرائيل عزل منطقة الشريط الحدودي مع الأردن بعمق 1-5كم، وتم ترحيل السكان من مناطق الزور والكتاير إلى الجهة الشرقية من النهر (مدار، 2010)، هذا الإجراء أدى إلى عزل 400 ألف دونم وإعلانها مناطق عسكرية مغلقة وأنها منطقه حرام، وزرعت فيها أسلاك شائكة وحقول ألغام في شريط يتراوح عرضه ما بين 200-1000متر داخل هذه المنطقة (الميزان،1997: ص13)، ومنعت الفلسطينيين من الوصول إليها لاستغلالها في الزراعة أو للسكن أو أي نشاط اقتصادي،

وعمدت إلى تدمير ونسف جميع مشاريع الري البالغة 140 مشروعاً على امتداد النهر، وأزالت لأسباب أمنية جميع مرافق البنية التحتية كالمنشآت والأبنية والمدارس والعيادات ومكاتب البريد، وهدمت المنازل على نطاق واسع أكثر من 40 تجمعاً سكنياً صغيراً، وحرمان الفلسطينيين من الوصول إلى مياه نهر الأردن لاستغلالها لري أراضيهم.

في المقابل سمحت للمستعمرين اليهود باستغلال عشرات آلاف الدونمات في هذه المنطقة الممتدة على طول نهر الأردن في زراعة الخضار والفواكه وخاصة التمور المحسنة والعنب البكيري والموز وبعض أصناف الفاكهة الاستوائية، والتي تدر هذه المزروعات دخلاً بعشرات الملايين من الدولارات سنوياً (الميزان ،1997: ص14)، وأصدرت سلطات الاحتلال بعد اتفاقية أوسلو 1993م، مراسيم خاصة بمناطق معينة بصفتها رئات خضراء "محميات طبيعية" جعلتها مناطق محظورة على الفلسطينيين، وقد تستخدم فيما بعد لبناء المستعمرات، كما حدث في سابقة جبل أبو غنيم (بابة،2012: ص114)، واعتمدت هذا النهج تدريجياً حتى يومنا هذا لقضم الأرض قطعة قطعة وعزلها عن الجسم الفلسطيني، حيث شكلت هذه المحميات الطبيعية حوالى 20.7% من مساحة الأغوار، والتي أعلنتها إسرائيل محميات طبيعية مغلقة (القدس العربي ،2012)، بالإضافة إلى مصادرة آلاف الدونمات بحجة أنها أراضي دولة أو أنها مناطق تدريب ورماية للجيش ، وبالتالي يتم إغلاقها أمام الفلسطينيين ، حيث يتضح من الجدول رقم(4.12)، أن إسرائيل سيطرت بوسائل مختلفة على 85.17% من أراضي الأغوار.

4.4.2.2-الجدران والحواجز الفاصلة:

لقد انتهجت إسرائيل استكمالاً لإحكام قبضتها على الأغوار الفلسطينية، سياسة العزل والفصل في الأغوار ، والتي بدأت فصولها مع اندلاع انتفاضة الأقصى في العام 2000م، وتنفيذاً لمخطط العزل الأحادية الجانب بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، شرعت إسرائيل في حزيران 2002م، في بناء الجدار الفاصل الممتد على طول 700 كم وارتفاع 8 أمتار، وضمن ثلاث مراحل، كانت المرحلة الأخيرة منه تشمل خطاً طولياً يفصل الأغوار عن الضفة الغربية (مجلة مختارات إسرائيلية ،2006 :ص152)، حيث أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أرئيل شارون في عام 2003م، رسمياً عن خطط لعزل وادى الأردن من خلال بناء الجزء الشرقي من جدار الفصل، حيث تم بناء جزء منه ابتداء من نهر الأردن في الشرق وحتى قرية المطلة شرقي جنين في الغرب، وعزل 6000 دونم عن قرية بردلة في الأغوار الشمالية، بالإضافة إلى 1000 دونم من قرية رابا في جنين، ومنع الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم الزراعية هناك بينما سمح للمستعمرين بزراعتها (نحاس،2012: ص19) ، لكن ما تبقى من مشروع الجدار لم ينفذ لاعتبارات متعددة، أهمها الانتقادات الشديدة التي وجهت لإسرائيل من المجتمع الدولي في أعقاب قرار محكمة العدل الدولية الصادر في 2004/5/9م ، والذى اعتبر الجدار مخالف للقانون الدولي وداعياً إلى وقف بنائه وهدمه وتعويض الفلسطينيين المتضررين عن الأضرار التي لحقت بهم بسببه (الأهرام، 2006)، واستبدل مشروع الجدار بإقامة الحواجز العسكرية والأمنية على طول محيط الأغوار، وهي تعمل مكان الجدار ولها نفس تأثيراته.

كان ذلك واضحاً في تصريح شارون في 2004م، عندما سئل عن الجدار في المنطقة الشرقية، حيث قال: "أنا لا أرى جداراً في المنطقة الشرقية إلا إذا دعت الحاجة إلى ذلك، هنا وهناك سوف نحجب الدخول إلى المنطقة الشرقية بالحواجز العسكرية" (إسحق وبنوره، 2012: ص6)، وتنفيذاً لسياسة عزل الأغوار أقامت سلطات الاحتلال 35 حاجزاً بين حواجز ثابتة وأخري مؤقتة، كما يتضح من الجدول رقم(4.14).

أدت هذه الحواجز إلى تقييد حركة وتنقل السكان الفلسطينيين، إذ يسمح بدخول المنطقة للسكان المسجلين كمواطنين في الغور فقط، وبالتالي أدي ذلك إلي عزل منطقة الأغوار بالكامل عن الجسد الفلسطيني، في الضفة الغربية، وهو الإجراء الذي يتناسق مع النوايا المعلنة للحكومة الإسرائيلية للضم أحادي الجانب للأغوار وللمناطق الواقعة غرب الجدار.

وعمدت سلطات الاحتلال إلى تحويل الحواجز التالية "، بردلة، والتيسير، والحمرا " إلى معابر حدودية كبيرة على شاكلة معبر قلنديا وجهزتها بغرف التفتيش ومسارب للمشاة والمركبات المتحركة، ويخضع الفلسطينيون الذين يستخدمون هذه المعابر إلى إجراءات طويلة ومعقدة وغير إنسانية (مدار،2010).

واستكمالاً لعملية العزل هذه كشفت مصادر سياسية إسرائيلية عن اعتزام إسرائيل إقامة جدار عازل على الحدود مع الأردن، حسب تعبير عيران أوفير رئيس "إدارة بناء الجدران في وزارة الحرب الإسرائيلية" (وكالة فلسطين اليوم ،2012)، بالإضافة إلي الخطة التي أعدتها وزارتا الجيش والمالية لاستكمال بناء الجدار الحدودي مع الأردن بطول 400 كم على امتداد الحدود الشرقية للضفة الغربية، بادعاء "منع تسلل عناصر من الأردن"، وتخطط سلطات الاحتلال لتزويد هذا الجدار بكاميرات حرارية وأجهزة رصد الحركة وطائرات بلا طيار وسيتم البناء على مراحل، واعتماد ميزانية قد تصل مليارات الدولارات للمشروع بحلول عام 2014م (وكالة معاً، 2014).

ومما سبق يتضح أن الجدار الجديد سيكون بمحاذاة نهر الأردن وضمن منطقة ستقع تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية، وبما يتيح لها السيطرة على موارد الإقليم الطبيعية، ويمنع التواصل الجغرافي بين الضفة والأردن، وبذلك تكون إسرائيل قد أحكمت سيطرتها على كامل منطقة الأغوار، باستثناء جيب منطقة أريحا والقرى المجاورة لها.

جدول رقم (4.14) تصنيف الحواجز الإسرائيلية في الأغوار الفلسطينية.

الرقم	التصنيف	العدد
1	ساتر ترابي	15
2	حاجز طيار "مؤقت"	3
3	حاجز دائم	7
4	حاجز إسمنتي	3
5	بوابه حديدية	7
6	مجموع الحواجز والسواتر	35

المصدر (أريج،2012: ص15)

4.4.3 -التطهير العرقي وهدم المنازل:

إعمالاً لاستراتيجية "أرض أكبر وعرب أقل "، انتهجت إسرائيل في الأراضي المحتلة سياسة التطهير العرقي للسكان الفلسطينيين، وهو الأمر الذي تم تطبيقه في الأغوار الفلسطينية منذ الأيام الأولى للاحتلال الإسرائيلي عام 1967، إذ قامت إسرائيل مستغله ظروف الحرب، بعملية تهجير طالت 230 ألف نسمة من سكان المخيمات الأربعة وعشرات القرى المنتشرة بمحاذة نهر الأردن، إلى الأردن (مجلة شؤون فلسطينية، 2012: ص199).

وفي المرحلة التي تلت حرب 1967م ساد نقاشاً داخلياً لدى القادة الإسرائيليين بشأن احتمال أو حكمة القيام بتطهير عرقي واسع بعد الوقف الرسمي للأعمال العدائية، والسبب أنه يمكن للتطهير العرقي بعد الحرب أن يوقظ الضمير الغربي النائم، علاوة عن الشكوك إن كان لدى الجيش الإرادة والعقلية اللازمة للقيام بذلك، فضلاً عن الوسائل اللازمة لإنجازه دون دفع ثمن وبخطوات تدريجية (بابة،2012: ص107)، ولتجاوز هذه المسألة تم تنفيذ عملية التطهير العرقي بوسائل صامتة، عبر عنها مئير هارتسيون أحد الأبطال المشهورين في الجيش الإسرائيلي ، قال في يناير 1979 م: "أنا لا أقول إنه يجب أن نضع العرب في شاحنات ونقتلهم ، يجب أن نستخدم وضعاً بحيث لا يكون من المجدي بالنسبة لهم أن يعيشوا هنا ، وإنما يرحلوا إلى الأردن أو السعودية أو أي دولة أخري" (مصالحه، 1997: ص83)، أما شارون فقد قال: "إنك ببساطة لا تحمل الناس في شاحنات وتذهب بهم بعيداً ....، إنني أفضل التوصية بسياسة إيجابية، أن تخلق في الواقع وضعاً يدفع الناس بطريقة ما إلى أن يغادروا" (شؤون المفاوضات ،2006).

وقد أثبتت الأحداث فيما بعد أن الإجراءات سابقة الذكر التي انتهجتها إسرائيل في الأغوار هدفت إلى إنجاز عملية التطهير العرقي، بطريقة تدريجية خاصة بعد أن استكملت إسرائيل عملية فصل وعزل الأغوار بالكامل عن الضفة الغربية في العام 2005م، لتبدأ معها مرحلة جديدة من الإجراءات المتسارعة لتقليص عدد السكان الفلسطينيين إلى الحد الأدنى، ومحاصرة من يتبقى منهم في معازل صغيرة يمكن السيطرة عليها، وذلك من خلال:

4.4.3.1-عمليات الهدم واسعة النطاق للممتلكات والمنشآت والمنازل:

سعت إسرائيل إلي تفكيك التجمعات العمرانية التي نشأت في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي في الأغوار، وذلك بملاحقة المواطنين وهدم مساكنهم وحظائر مواشيهم في الحمية وحمصة وقرية فروش بيت دجن والفارسية وفي عين الحلوة، والمالح وعاطوف والرأس الأحمر، وفي سمرة والعقبة، وفي بزيق وسحلب وفي عين البيضاء وبردلة وكردلة وجباريس وغيرها من القرى هناك، وقد شهدت السنوات الأخيرة هجمة غير مسبوقة في هذا المجال وتحت ذرائع مختلفة، ففي عام 2011م تم هدم أكثر من 200 ملكية فلسطينية وطرد 340 مواطن فلسطيني" (UNITED NATION ،2012، P1)، وخلال الفترة ما بين 2006-2013م، تم هدم 315 منزلاً على الأقل، إلى جانب عدد غير معروف من المباني الزراعية، التي سكنها حوالى 1577 مواطناً، منهم 225 مواطناً هدمت منازلهم على مرتين (بتسليم ،2011)، هذه الممارسات والتي اعتبرها تقرير الأمم المتحدة محرمة دولياً، يكون الهدف منها محاصرة التواجد الفلسطيني في أقل مساحة ممكنة، وفي

الغالب لا تراعى احتياجات السكان، خاصة أنهم يعتمدون في معيشتهم على الزراعة وتربية المواشي، ومن الملاحظ قيام قوات الاحتلال بهدم البيوت والمنشآت الزراعية المقامة خارج المساحة العمرانية المخصصة لهذه التجمعات بشكل مستمر، من أجل دفع السكان لهجرة الأغوار، وشهد عام 2014م هجمة غير مسبوقة وبوتيرة متسارعة من الإجراءات ضد 24 تجمعاً سكانياً في الأغوار على سبيل المثال لا الحصر:

1-قيام جرافات الاحتلال بتدمير 20 خيمة وبركس ومنشأة للمزارعين في منطقة بردلة بالقرب من حاجز بيسان، ودمرت أيضاً مساحات زراعية في المنطقة، وبلغ عدد أفراد العائلات التي تشردت بسبب ذلك ما يقارب 50 مواطناً نصفهم من الأطفال (المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان،2014).

2-في 20-10-2014 م هدمت جرافات الاحتلال الإسرائيلي، عدداً من المنازل السكنية والبركسات لمواطنين في بلدتي الجفتلك وفصائل إلى الشمال من مدينة أريحا في الأغوار الفلسطينية، (وفا، 2014).

4.4.3.2-عمليات الترحيل والتهجير القسري للسكان:

انتهجت إسرائيل سياسة التطهير العرقي للسكان الفلسطينيين في الأغوار من خلال خطوات تدريجية وبوسائل متعددة، تمثلت في الآتي:

1-الإخلاء المؤقت للسكان:

تم ممارسة عملية الإخلاء المؤقت للسكان، بذريعة تواجدهم في المناطق التي تم الإعلان عنها مناطق عسكرية ومناطق للتدريب العسكري، حيث يطلب من السكان الفلسطينيين الإخلاء ومغادرة المنطقة التي يعيشون فيها لمدة زمنية محددة، وهو الأمر الذى يؤدى إلى تهجير مؤقت للسكان، لكن التكرار المتعمد لنفس الأمر يدفع باتجاه التهجير الدائم، ففي صيف 2012م ، أمر الجيش الإسرائيلي مرة تلو الأخرى إخلاء مؤقت لجماعات تسكن في المناطق التي أعلن عنها مناطق تدريب عسكرية، وتجبر هذه الإخلاءات المتكررة السكان على وقف سير حياتهم، وتثير مشاعر الخوف والريبة وهي منوطة بالمصاعب والمعاناة، وكذلك فإن التدريبات تلحق الضرر بالحقول المزروعة التابعة للسكان وبممتلكاتهم، وحتى نهاية 2013م وقعت أكثر من 20 حادثة إخلاء التي طالت تجمعات "حمام المالح والبرج وعين الميتة وعين الحلوة وخربة حمصة وخربة الرأس الأحمر وخربة طانا والحديدية وبرزا وسمرة " (بتسليم ،2011) .

وأصدرت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ 2014/10/8، قرارات عسكرية بترحيل نحو 20 عائلة في منطقة الأغوار الشمالية بهدف إجراء مناورات بالذخيرة الحية، من خلال إنذارات مكتوبة للرحيل عن مساكنها خلال أقل من أسبوعين، في منطقة البرج والرأس الأحمر، وهي مناطق رعوية كانت أخليت من قبل من سكانها للغرض ذاته، وتجري قوات الاحتلال تدريبات عسكرية بالذخيرة الحية في مناطق يسكنها مدنيون، وهو ما أدى خلال السنوات الماضية إلى وقوع إصابات مباشرة في صفوف المواطنين(وفا، 2014)، وينجم عن هذه العمليات المتكررة أضرار جسيمة خاصة بالممتلكات مما يدفع السكان لمغادرة مناطق سكناهم بحثاً عن مآوى بديل أكثر أمناً واستقراراً .

2-الإخلاء الدائم للسكان:

شهدت مناطق الأغوار الفلسطينية في السنوات القليلة الماضية هجمه شرسة لاقتلاع التجمعات السكانية الفلسطينية من مناطق سكناهم، خاصة التجمعات البدوية والرعوية المنتشرة في كافة مناطق الأغوار، حيث يشكل وجود البدو بين سفوح الأغوار وتلالها ووديانها عائقاً أمام مشاريع التوسع الاستيطاني والسيطرة على الأرض ومصادر المياه في الأغوار، ولذلك تعمل سلطات الاحتلال على ترحيل التجمعات البدوية التي تعيش حياة بدائية في منطقة الأغوار الفلسطينية دون مقدمات.

وحسب تقارير مختلفة صدرت عن مركز القدس للمساعدة القانونية؛ تعمل الادارة المدنية الإسرائيلية على بلورة خطة لاقتلاع هذه التجمعات من مواقعها منذ عام 2011، البعض أطلق على هذه العملية صفة "عملية تطهير"، ورغم وجود مؤشرات لتطبيقها الفوري، أوقفت العملية مؤقتاً وقت المفاوضات بناء على طلب أمريكي من إسرائيل، إلى جانب تعرض سلطات الاحتلال لضغوطات من قبل المحاكم الإسرائيلية والاتحاد الأوروبي والمنظمات الحقوقية لإيجاد بدائل للبدو الذين يتم ترحيلهم وهدم منازلهم بعد أن فقدوا حق التنقّل (عوده، 2014)، ولتفادي تلك الضغوط طرحت سلطات الاحتلال الإسرائيلية بدائل تعتبر الأخطر ضد الوجود الفلسطيني في الأغوار، بخطة ظاهرها تطويري وجوهرها سيطرة اسرائيل ومستعمريها على المزيد من الأرض الفلسطينية ومصادر المياه، عبر تهجير البدو من مناطق تواجدهم، و وفقاً لما أسمتها إسرائيل عملية "خطة إعادة التموضع" التي تم إقرارها في عام 2011م، وتنفّذ على مراحل كي لا تثير ضجيجاً يكشف عمق الخطط الاستيطانية للاحتلال، وفي حزيران 2012م أبلغت سلطات الاحتلال المحكمة العليا الإسرائيلية، إخلاء تجمعات بدوية من مناطق مختلفة من الضفة الغربية إلى مواقع دائمة، ستبني فيها منازل دائمة ومرتبطة بالبنية التحتية، وسيشمل المخطط إخلاء بدو يعيشون في غور الأردن ونقلهم إلى موقعين في منطقة فصايل في مركز الأغوار، وموقعين في النويعمة شمالي أريحا، وفي أيار 2013م صادقت الإدارة المدنية التابعة للاحتلال على إيداع مخططات لإقامة بلدة دائمة للبدو في النويعمة على أراضي دولة في منطقة "ج" (بتسليم ،2011).

وتبحث الإدارة المدنية للاحتلال طرح 6 مخططات لبناء قرى بالقرب من منطقة النويعمة بأريحا، لنقل مضارب التجمعات البدوية التي تقع ما بين القدس والأغوار اليها، تمهيداً للسيطرة على المنطقة الاستيطانية المسماة "E1"، لتوسعة القدس شرقاً وربطها مع مستعمرة معالية أدوميم، حيث أودعت الإدارة المدنية خلال شهر سبتمبر 2014م، ستة مخططات للاعتراض لبناء قرى جديدة سيتم إجبار سكان البدو الواقعة مضاربهم ما بين القدس والأغوار، على العيش في هذه التجمعات سابقة الذكر، وتهدف المخططات الاحتلالية الجديدة إلي تهجير حوالي 15 ألف مواطن يقطنون في هذه المناطق وتسكينهم في معازل منفصلة حسب المخططات، التي تضم مخطط توسيع شارع المعرجات الرابط بين رام الله وأريحا (وكالة معاً ،2014)، هذا المخطط في حال تنفيذه سيعمل على الاستيلاء على كافة الأراضي الواقعة بين أريحا والقدس، وسيعزل القدس ويقسم الضفة الغربية إلى شطرين شمالي وجنوبي، وبالتالي يمنع التواصل الجغرافي للضفة الغربية ويقضى على مستقبل إقامة الدولة الفلسطينية.

وفى نفس السياق أشارت صحيفة "هآرتس" إلى أن المخطط الحالي هو ثالث مخطط إسرائيلي من هذا النوع، لكنه الأكبر، ويهدف إلى إخلاء السكان الفلسطينيين من أراضيهم وتجميعهم في بلدة واحدة، إذ رفضت سلطات الاحتلال طوال العقود الماضية السماح لسكان التجمعات ببناء منازل في أراضيهم، ومنعت عنهم الخدمات الأساسية كالاتصال بشبكات المياه والكهرباء (موقع فلسطين أون لاين، 2014).

4-4-4-الخلاصة

من خلال العرض السابق، يتبن أن إسرائيل استخدمت أدوات ووسائل متعددة، أهمها الاستعمار الاستيطاني، والجدران والحواجز الفاصلة، والتهجير القسري للسكان وهدم المنازل والمنشآت وغيرها من الإجراءات، التي استهدفت تغيير التركيب الجيوديمغرافي للأغوار، ومن خلال مخطط مسبق يتمثل في إفراغ المنطقة من سكانها الأصليين، ومحاصرة من يتبقى منهم في مناطق صغيرة ومعزولة كما هو الآن في جيب أريحا، والاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأرض، وبما يتيح لها فرصة تحقيق أهدافها التوسعية والاستراتيجية في الضفة الغربية بشكل عام وفى الأغوار بشكل خاص.

الفصل الخامس

أثر المطالب الأمنية الإسرائيلية في الأغوار الفلسطينية على مفاوضات الوضع الدائم

المبحث الأول: المطالب الإسرائيلية في الأغوار في الفترة ما بين عام1967-1991م.

المبحث الثاني: المطالب الإسرائيلية في الأغوار في الفترة ما بين عام1991-2000م.

المبحث الثالث: المطالب الإسرائيلية في الأغوار في الفترة ما بين عام2000-2014م.

5-1-تمهيد:

شكل الأمن الغاية الأهم لإسرائيل، وهو وضع طبيعي خاصة في دولة من المهاجرين المستعمرين، قامت على تشريد الشعب الفلسطيني من أرضة، وخلال أكثر من ستة عقود نجد أن الوضع الأمني الإسرائيلي مر بمراحل متعددة، طورت إسرائيل خلالها نظمها الأمنية بما يتناسب والتطورات الأمنية والسياسية في البيئة الإقليمية والدولية لكل مرحلة، وكانت مسألة العمق الاستراتيجي لإسرائيل واحدة من أهم المسائل التي أشغلت الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي منذ اغتصاب فلسطين عام 1948 وحتى الآن، أما الربط بين الأمن والحدود الآمنة والقابلة للدفاع فقد شكل أساساً للكثير من القرارات خصوصاً المتعلقة بمستقبل الأراضي المحتلة والتسوية السياسية المحتملة مع العرب والفلسطينيين.

ومع إعادة استئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، التي اتفق الطرفان على إجرائها حول قضايا الوضع الدائم في 2013/8/14م ولمدة تسعة أشهر برعاية وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، على أن تبدأ المحادثات حول ملفي الحدود والأمن أولاً، للتوصل لاتفاق حول ترسيم الحدود السياسية، فمن وجهة النظر الإسرائيلية تبدأ الحدود بترسيم الحدود الآمنة، والتي لا تبدأ بالجدار الفاصل والكتل الاستيطانية بل في الأغوار، بهدف الإبقاء على السيطرة الإسرائيلية على أجزاء كبيرة من المنطقة، في أي اتفاق سلام نهائي مع الفلسطينيين، فالأجندات التفاوضية الإسرائيلية التي طرحت على طاولة المفاوضات منذ العام 2000 وحتى العام 2014 تضمنت عقبات أكثر تعقيداً بشأن مسألة الأغوار، تتمثل بالخلافات الحادة حول العديد من القضايا التفاوضية وفي مقدمتها مسألة الاعتراف الإسرائيلي بحدود عام 1967 ، هذا بالإضافة إلى مسألة الشروط الأمنية الإسرائيلية وعلى رأسها بقاء الجيش الإسرائيلي في منطقة الأغوار لسنوات أو عقود طويلة، وهذا يؤدي إلى انتقاص سيادة الدولة الفلسطينية على كامل أراضيها، ومعابرها الدولية البرية، وانتقاص للحقوق المائية والاقتصادية والقانونية والبيئية.

وعلية تتناول الدراسة في هذا الفصل المطالب الإسرائيلية في الأغوار الفلسطينية ومراحل تطورها، وآثارها على قضايا الحدود والأمن في مفاوضات التسوية السياسية.

5-2-المبحث الأول: المطالب الإسرائيلية في الأغوار خلال الفترة "1967-1991م".

يحتل موقع الأمن في الفكر السياسي الإسرائيلي مكانة بارزة، باعتباره الخلفية والإطار الاستراتيجي الذي يحيط بالتفكير الإسرائيلي، والأساس الذي تُبْنى عليه كل مخططات إسرائيل تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام والأغوار بشكل خاص، وعليه يتناول هذا المبحث تطور مفهوم الأمن الإسرائيلي، وظهور مفهوم الحدود الآمنة القابلة للدفاع، وانعكاس ذلك على الموقف الإسرائيلي المتعلق بالأغوار الفلسطينية في مفاوضات الوضع الدائم.

1-2-5-تطور مفهوم الأمن الإسرائيلي خلال هذه الفترة:

منذ إقامة "دولة إسرائيل" على الأراضي الفلسطينية وضعت إسرائيل نظريتها الأمنية بدون حدود معينة لها، وابقت مفهوم الأمن لديها مرهوناً بطبيعة التهديدات التي قد تواجهها، وقد وضعت معايير معينة لمفهوم الأمن ومفهوم المجال الحيوي الذي يحفظ أمنها، ولقد مرت النظرية الأمنية الإسرائيلية بعدة مراحل، حيث كانت إسرائيل في كل مرحلة من المراحل تغير استراتيجيتها الأمنية، بما يتناسب مع التحولات على الساحة الداخلية والخارجية، حيث كانت الاستراتيجية الإسرائيلية الأمنية في البداية تقوم على مبدأين هما:

الأول: السيطرة والتوسع: أي السيطرة على الأراضي المخصصة "للدولة الإسرائيلية" ومن ثم توسيع الحدود باحتلال أراضي أخرى خارج حدود التقسيم.

الثاني: الدفاع عن كيان الدولة وتدعيم وجودها (شبيب،2003، ص 101).

نتيجة إدراك إسرائيل لطبيعة وضعها الجيوسياسى بأنها محاصرة من دول ترفض وجودها، فإنها تشعر دائماً بالتهديد وخطر الزوال، وللحيلولة دون ذلك، عملت على امتلاك القوة العسكرية لحماية نفسها وطورت الجيش وأسلحته، ليصبح رأس حربة في الدفاع عن الدولة وتحقيق مصالحها، وبالتوازي مع ذلك، عززت من موقعها الجيوستراتيجى بالتوسع خارج حدود التقسيم، هذا ومازال مفهوم الأمن الإسرائيلي يرتكز بالأساس على الأمن العسكري، الذي يقوم على فرضية وجود إسرائيل في خطر وجودي دائم، ويقوم هذا الأمن على عدة عناصر أهمها:

1-الاعتماد على المقدرات الذاتية التي وضعها بن غوريون وتنعكس في السعي الدائم والصريح لزيادة القوة العسكرية "حرب راقدة" أي حالة اللا حرب واللا سلام، على افتراض أن الدول العربية مازالت تؤمن بخيار الحرب مع إسرائيل.

2-الردع وخنوع العدو الذي يقوم على منع توازن القوى مع دول الشرق الأوسط من خلال مسألة الردع.

3-حرب استباقية وحرب وقائية، والقدرة على حسم المعركة ونقل الحرب إلى أرض العدو بأسرع وقت ممكن بالاعتماد على سلاح الجو والقوات المدرعة (نحاس،2012، ص 76).

وكما سبق الإشارة في الفصل الرابع فإن مفهوم الأمن الإسرائيلي تم اعتماده بناء على المعطيات الجغرافية والعسكرية التي سادت قبل حرب عام 1967م، والتي كان أهمها:

1-إدراك إسرائيل لطبيعة وضعها الجيوسياسى بعد حرب 1948م، فهي محاصرة بدول ترفض وجودها بسبب اغتصابها لأرض فلسطين وتشريد أهلها.

2-عدم تكافؤ ميزان القوى البشري والجغرافي مع الدول العربية.

3-فقدان إسرائيل للعمق الاستراتيجي المناسب التي يمكنها من حماية مصالحها الحيوية، خاصة في ظل تمركز القوات العربية على خط التماس على طول حدود الهدنة عام1949م.

4-فشل إسرائيل في تحقيق أي من أهدافها في حرب 1956م على مصر.

وقد اتخذت من مسألة أمن إسرائيل ذريعة للعدوان والتوسع وتحقيق الأحلام التاريخية، وخاضت حرب 1967م، والتي أصبحت الصورة الجغرافية والاستراتيجية لإسرائيل بعدها قد تغيرت من أساسها، فقد منحت الحرب إسرائيل العمق الاستراتيجي المناسب الذي يمكنها من حماية مصالحها الحيوية، وأصبحت خطوط وقف إطلاق النار أكثر بعداً عن مراكز الدولة الحيوية بخلاف ما كانت علية بعد هدنة 1949م، (شبيب،2003، ص 110)، وبالتالي أصبحت إسرائيل في وضع يسمح لها بقتال الجيوش العربية داخل الأراضي العربية المحتلة، بعيداً عن عمقها الحيوي، وهو ما وفر لها الوقت للإنذار المبكر ضد أي هجوم معادى محتمل، وقدرة أكبر على امتصاص الضربة الأولى والقيام بهجوم مضاد.

وانطلاقاً من ذلك وفى سبيل تأمين حدودها وعمقها الاستراتيجي عمدت إسرائيل إلى السيطرة على المناطق الاستراتيجية في الضفة الغربية، من خلال مخططات فرض ضم أجزاء من الضفة الغربية كأمر واقع، والتي كان من أهمها مناطق الأغوار، واعتمدت الاستعمار الاستيطاني وسيلة عملية لتحقيق ذلك وتعزيز أمن إسرائيل، وتنظر القيادة الإسرائيلية للمستعمرات المنتشرة في مواقع استراتيجية في الأراضي المحتلة على أنها قلاع عسكرية متقدمة، ظهر دورها الأمني العسكري في تقطيع أوصال الضفة وقطاع غزة خلال سنوات الانتفاضات، وعند وقوع عمليات عسكرية ضد الإسرائيليين (نوفل،2005، ص 17).

يتبين مما سبق كيف انعكس مفهوم الأمن الإسرائيلي على التوجهات الجيوبوليتكية الاسرائيلية تجاه الضفة الغربية وخاصة في الأغوار، حيث اتخذت من الفرضية الأمنية القائلة بأن الاحتفاظ بمنطقة الأغوار ضمن السيادة الإسرائيلية، يوفر لإسرائيل عمقاً استراتيجياً يحمي حدودها الخارجية من أي هجوم قادم من الشرق، ويبقى أي معركة مع العدو خارج هذه الحدود.

2-2-5-الحدود الآمنة والقابلة للدفاع:

في حين شكّلت الجيوبوليتكا الصهيونية محرّكاً فاعلاً للعمليات الاستيطانية [الاستعمارية] اليهودية في فلسطين، فإن الجيوبوليتكا الإسرائيلية تجد نفسها مضطرّة لإيلاء موضوع الأمن الأفضلية على موضوع الاستيطان، ذلك أن تطوّر العلاقة بين "الأمن والاستيطان" قد دخل مرحلة جديدة بات فيها تغليب الأمن على الاستيطان أمراً لا مفرّ منه، بعدما وصلت الجيوبوليتكا الصهيونية إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه من تحقيق لطموحاتها الأرضية (حداد،2001)، بمعنى لم يعد بإمكان إسرائيل الأخذ بتلك المشاريع الطموحة التي حلمت بها في النصف الأوّل من القرن العشرين مثل المشاريع التي توصي بإنشاء "إسرائيل الكبرى"، حيث أن الاستعمار الاستيطاني ومنذ الستينات من القرن العشرين كان قد استنفذ إمكانياته ذات المواصفات التوسّعية الكبرى، وهذا الاستنفاذ هو الذي وضع "الأمن والحدود الآمنة" في أولويات الاهتمامات الإسرائيلية.

ومنذ صدور قرار مجلس الأمن رقم 242 لعام 1967م الذي أكد في نصه "الإنجليزي" على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من أراضي احتلت في حرب حزيران 1967م، وعدم جواز الاستيلاء على الأرض عن طريق الحرب، وعلى حق كل دولة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، أصبح مفهوم "الحدود الآمنة "جزءاً من لغة الدبلوماسية الإسرائيلية-العربية، وإن اختلف الطرفان في تفسيره، إلا أن اختيار اصطلاح الحدود الآمنة لم يأت جزافاً بل اختير بعناية، إذ إن تعبير الحدود الأمنة جاء معبراً عن الفكر

الإسرائيلي في مجال الحدود، فهو ينطوي على مرونة كبيرة، فمدرك الحدود الآمنة قابلة للتمدد بما يتماشى ومتطلبات الأمن، ومن المعروف أن موضوع الأمن نسبى وديناميكي، وعلى هذا فإن موضوع الحدود الآمنة سيكون هو الآخر نسبياً وديناميكياً، وستكون هناك حاجة دائمة لدفع الحدود صوب مناطق الخطر لزيادة العمق والحصول على أمن أكثر فعالية (فهمي،1999، ص 47).

لكن في الواقع لا توجد على الأرض حدود آمنة بحدّ ذاتها أو حدود أمنية بالمطلق، إذ ما قد يكون آمناً لفريق قد لا يكون آمناً للفريق الثاني، الأمر الذي من الممكن أن يهدّد أمن الفريق الأوّل، وعليه فالأمن إما أن يكون بالتوافق الكلّي والشامل، أو لا يكون.

هذا ولمّا كانت خطوط الحدود تخترق مساحات جغرافية تتوزّع على الفرقاء المتنازعين، فإن تقييم الميزات الاستراتيجية لهذه المساحات تكون الشغل الشاغل لكلّ فريق على حدة قبل وأثناء وحتى بعد ترسيم الحدود، وذلك من خلال البحث عن العناصر التي تجعل من جغرافية المناطق الحدودية حليفاً موضوعياً على الأرض في حال المواجهة العسكرية أو التوتّرات الأمنية، (حداد،2001).

لذلك فإن تعبير الحدود الآمنة ينطوي بالضرورة على معان مغايرة بالنسبة لكلّ فريق من فرقاء النزاع، وقد تصل عند الشروع في تنفيذ وتحقيق ترسيم الحدود إلى مستوى مستعر من التناقض ، وهو ما يظهر من حجم التناقض في تفسير أطراف الصراع لمفهوم الحدود الأمنة ، فبينما كان التفسير العربي لمفهوم الحدود الآمنة يقتصر على وضع ترتيبات حدودية أمنية كنزع سلاح، وعلى قيام علاقات سلمية ، فإن التفسير الإسرائيلي للمفهوم تعدى ذلك بالقول بضرورة إعادة ترسيم الحدود من جديد لتصبح آمنة (شقاقى،1999، ص 85) ، ولقد سعت إسرائيل بعد حرب 1967م إلى تغليف ضم الأراضي العربية المحتلة بالمطالبة بحدود أمنة ومعترف بها ، وهذه الحدود الآمنة بنظرهم ليست حدود الهدنة التي كانت قائمة قبل الحرب ، لكنها في نفس الوقت ترفض توضيح مفهومها لهذه الحدود الآمنة ، وتكتفي بالادعاء أنها تعنى حدوداً جديدة أوسع من الخطوط السابقة (الموسوعة الفلسطينية ،1984، ص 598) ، وقد تأكد هذا المفهوم الإسرائيلي عندما رفضت إسرائيل إعطاء وصف دقيق للحدود الآمنة في عام 1969م رداً على سؤال المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة آنذاك ، إذ أوضحت : أن الحدود الآمنة هي تلك الحدود التي يتم التوصل إليها عن طريق المفاوضات مع الدول العربية المعنية ، مؤكدة أن تلك الحدود ستكون مختلفة عن حدود 1967م، (شقاقى،1999، ص 86) ، وفى الوقت نفسه صدرت عن المسؤولين الإسرائيليين عشرات التصريحات المتضاربة حول حدود إسرائيل ومصير الأراضي المحتلة ، ولعل أهم هذه التصريحات ما ورد في برنامج حزب العمل الحاكم 1969م ، من أنه إلى جانب ضم القدس الشرقية يجب ضم سيناء والجولان وقطاع غزة بصفة دائمة إلى إسرائيل على أن يكون نهر الأردن حدود أمن بحيث لا يجوز عبوره غرباً بقوات أجنبية ، ثم عاد المؤتمر الأول للحزب نفسه وأكد نفس الأمر في 1971/4/6م، مطالباً بضرورة إجراء تغيرات هامة في حدود إسرائيل ما قبل 1967م (الموسوعة الفلسطينية ،1984، ص 598).

كذلك اجتهد البعض في تفسير عبارة الحدود الآمنة باستخدام ألفاظ جديدة غير واردة في قرار مجلس الأمن رقم 242، فاستعمل آبا إيبان وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك عبارة الحدود التي يمكن الدفاع

عنها، وأما غولدا مائير رئيسة الوزراء في 1971م فأضافت عبارة الحدود الرادعة، وكذلك وضعت خطة إيجال ألون خريطة رسمت فيها حدود جديدة " قابلة للدفاع عنها "، وأكد ألون أن الحدود القابلة للدفاع عنها هي تلك الحدود التي تعطي عمقاً استراتيجياً (بالمعنى الإقليمي-الطبوغرافى) "للدولة اليهودية" (شقاقى،1999، ص86).

وقد تم في اتفاقية كامب ديفيد لعام 1978م ، الإشارة لمفاوضات فلسطينية-إسرائيلية- أردنية للتوصل لاتفاق سلام مبنى على أساس قرار242 يتم فيه تحديد مواقع الحدود وطبيعة الترتيبات الأمنية ، وتحدثت مبادرة ريغان لعام 1982 عن مبدأ "مبادلة الأرض بالسلام "، وأكدت على أن بنود الانسحاب الواردة في القرار 242 تنطبق على الضفة الغربية وقطاع غزة كما على كافة الجبهات الأخرى ، لكن مبادرة ريغان أكدت على تبني الولايات المتحدة لمفهوم إسرائيل للحدود الآمنة عندما تحدثت عن حدود "آمنة يمكن الدفاع عنها " فخلطت بالتالي بين المفهوم الوارد في قرار242 والمفهوم الوارد في خطة ألون ، وكان في هذا خروج عن المفهوم الذى تحدث عنه جونسون في مايو 1967م، والذى تحدث عن ترتيبات تجعل الحدود آمنة، لكن ريغان عاد وأكد أن حجم الانسحاب الإسرائيلي من الضفة والقطاع سيعتمد على طبيعة السلام ودرجة التطبيع والترتيبات الأمنية المتفق عليها (الشقاقى،1999،ص 86).

3-2-5-الأغوار وقضايا الحدود والأمن:

لقد طرحت خلال الفترة ما بين حرب يونيو 1967م، وصدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242، وحتى مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م، الكثير من المشاريع المتعلقة بالتسوية السياسية لإنهاء الصراع الإسرائيلي العربي، واتسمت هذه المشاريع جميعها بالفشل نتيجة المواقف والردود الإسرائيلية عليها.

حيث كانت الرؤية الجيوبوليتكية الإسرائيلية لها تأثيراتها على التوجهات الإسرائيلية تجاه مشاريع التسوية، والتي استندت إلى أن السلام يتحقق من خلال قبول العرب بوجهة النظر الإسرائيلية الخاصة بتفسير القرار 242، وخصوصاً ما يتعلق بمفهوم الحدود الآمنة والمعترف بها، والتي عبر عنها " آلون " في مشروعه الخاص بالأراضي الفلسطينية المحتلة، والذي كان من أكثر المشاريع تأثيراً في السياسة الإسرائيلية الخاصة بالقضية الفلسطينية منذ ذلك الوقت وليومنا هذا (غنيم،2000، ص65)، والذي تم التعرض له في الفصل الرابع.

ويجمع الإسرائيليون على اختلاف انتماءاتهم السياسية على أن نهر الأردن يقع ضمن "أرض إسرائيل"، ولمّا كان معظمهم يعتبر أن "أرض إسرائيل" هي من حق دولة إسرائيل" فقد أقدمت هذه الدولة بعد سنة 1967 على إقامة مستعمرات ونقاط عسكرية على طول المجرى الثاني للنهر لجهة ضفّته اليمني بحيث باتت إسرائيل تشرف مباشرة على طول النهر وتتحكّم فيه في الوقت نفسه (حداد،2001: 3)، وهو الأمر الذى طالبت به إسرائيل، وتطلعت في المرحلة التي سبقت انطلاق عملية السلام 1991م، بضم كامل هذه المنطقة إلى إسرائيل تحت ذريعة الحدود التي يمكن الدفاع عنها، في أية تسوية سياسية مع العرب.

3-5-المبحث الثاني: المطالب الإسرائيلية في الأغوار خلال الفترة "1991-2000م"

1-3-5-تطور مفهوم الأمن الإسرائيلي خلال هذه الفترة:

عندما تبلور مفهوم الحاجة إلى حدود آمنة وقابلة للدفاع عنها، وبالتالي ضرورة الاحتفاظ بسيطرة إسرائيلية على منطقة الأغوار، كان التهديد الرئيسي المتربص بإسرائيل عندها هو إمكان تعرضها لهجوم برى واسع النطاق من جهة الشرق مدعوم جوياً من ائتلاف عربي وإقليمي، وبأنه يشكل تهديداً وجودياً بسبب عدم التناظر بين إسرائيل والعالم العربي، بسبب غياب العمق الاستراتيجي، لكن الميزان الاستراتيجي في الشرق الأوسط تغير كلياً، في العقد الأخير من القرن العشرين ، حيث أتاحت جملة من المتغيرات الدولية والإقليمية ظروفاً استراتيجية مثالية لتوفير متطلبات الأمن الإسرائيلي واحتياجاته والتي كان من أهمها:

1-تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة أدى إلى فقدان عدد من الدول العربية لحليفها الاستراتيجي السوفيتي القديم، وانعدام هامش المناورة أمامها، مع تفرد الولايات المتحدة الحليف الاستراتيجي لإسرائيل بالهيمنة المطلقة على النظام الدولي.

2-حرب الخليج الثانية عام 1991م، التي أدت من بين أمور أخرى إلى تدمير القوة العسكرية العراقية بما كانت تمثله من مصدر تهديد رئيس من وجهة النظر الإسرائيلية، وإلى تصاعد وتيرة الخلافات العربية – العربية إلى الحد الذي بات من الصعوبة معها التوصل إلى استراتيجية عربية موحدة تجاه إسرائيل.

3-إنطلاق عملية السلام بين العرب وإسرائيل في مؤتمر مدريد للسلام 1991م، من أجل الوصول إلى تسوية سلمية شاملة بين العرب وإسرائيل، وما تفرع عنه من توقيع اتفاق أوسلو لإعلان المبادئ بين إسرائيل والفلسطينيين عام1993م، ثم تبعه اتفاق السلام مع الأردن عام1994م (نحاس ،2012، ص 89).

هذه العوامل أدت إلى استقرار نسبى في المجال الأمني في المحيط الجيوسياسي لإسرائيل، وإلى انتفاء مصادر التهديد الرئيسة وخاصة فيما يتعلق بسيناريوهات الجبهة الشرقية، لكن إسرائيل وضعت دائماً في الاعتبار أسوء الاحتمالات، التي ترتكز بشكل خاص على مجموعة التهديدات التي مازالت قائمة أو التي تنشأ نتيجة المناخ السائد في الإقليم، وقد تم تشخيص نوعيات جديدة من التهديد الأمني، لم يكن في إمكان النظرية الأمنية السابقة التعامل معه، والتي من أبرزها: الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987-1993م، التي فشلت كل الحلول العسكرية في القضاء عليها، وكذلك انتشار الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية ، ووسائل إيصالها وخاصة الصواريخ البالستية، وازدياد عدد دول الشرق الأوسط المالكة للصواريخ متوسطة المدى ذات القدرة على إصابة أهداف استراتيجية ، علاوة على ما يصفه الإسرائيليون بالإرهاب وتطرف الجماعات الإسلامية "الأصولية" ، الأمر الذى حذا بصناع القرار في إسرائيل إلى الأخذ بالحسبان إمكانية تعرض العمق الإسرائيلي إلى هجمات صاروخية بالرؤوس التقليدية وغير التقليدية (دحلان،2013، ص 38)، هذا دفع العديد من قادة الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، إلى ضرورة إعادة النظر في معالجة مفهوم الأمن الإسرائيلي.

حيث تعتبر هذه المتغيرات والتي أحدثت التكنولوجيا العسكرية تطوراً هائلاً فيها في العقد الأخير، وهو ما قلل نسبياً من الأهمية الجيوبوليتكية للمناطق العازلة، وغير من مفهوم الحدود الآمنة، وبالتالي فإن

مغزى اصطلاح العمق الاستراتيجي قد تضاءل وحل المعيار الصاروخي محل المعيار الجغرافي حسب وصف شمعون بيرس (فهمي ،1999، ص 117).

2-3-5-ظهور مفهوم الحدود الأمنية:

رغم أن إسرائيل لم تتخل عن مفهومها للحدود الآمنة إلا أن هذا المصطلح لم يرد في إعلان المبادئ الفلسطيني –الإسرائيلي أو الاتفاقيات اللاحقة بين الطرفين، بل تم التأكيد على أن "الضفة الغربية وقطاع غزة هما وحدة إقليمية واحدة يجب المحافظة على سلامتهما"، كما أكدت على أن هدف الانسحاب وإعادة الانتشار هو نقل السلطة على الضفة الغربية والقطاع بكاملها للمجلس الفلسطيني المنتخب، باستثناء المواقع العسكرية والمستعمرات (شقاقى،1999، ص87).

لكن التطورات اللاحقة والمستجدة خاصة بعد انطلاق عملية السلام، وقبول إسرائيل الانسحاب من الأراضي المحتلة ضمن تسوية سياسية مع الفلسطينيين، تنهي حالة الصراع والحرب التي عاشتها المنطقة منذ عقود، وهو ما تحتاجه إسرائيل في هذه المرحلة لاعتبارات تتعلق بأمنها القومي كما يقول الاستراتيجي الإسرائيلي أبراهام تامير والتي من أهمها:

1-"عدم استقرار السلام المنفرد ما لم يواكبه تحرك نحو السلام الشامل.

2-تقود اتفاقيات السلام الشامل إذا كانت بضمانات دولية إلى توطيد العلاقات المتبادلة في مجالات الحدود الدائمة، ونزع السلاح والمراقبة عليه والتنمية الإقليمية" (شبيب،2002، ص147).

ولقد تطورت رؤية إسرائيل لمفهوم الحدود الآمنة والقابلة للدفاع بعض الشيء، عندما لجأت حكومة رابين لاستعمال مصطلح جديد عن الحدود في التسوية الدائمة بوصفها "لنهر الأردن" بأنه الحدود الأمنية "للدولة اليهودية "، ورغم أن المعنى المقصود ظل غامضاً فإن الخرائط الإسرائيلية التي وضعها مقربون من حزب العمل افترضت وجود ترتيبات أمنية على طول نهر الأردن وليس بالضرورة ضم منطقة الأغوار بكاملها، بعبارة أخرى الاحتفاظ بوجود عسكري في الأغوار ، كان المغزى من استعمال مصطلح الحدود الأمنية تمييز ذلك عن الحدود السياسية، بحيث يمكن أن يشكل نهر الأردن حدوداً سياسية للفلسطينيين في الوقت الذى يشكل فيه حدوداً أمنية لإسرائيل، (شقاقي ،1999، ص 87).

هذا المفهوم الجديد للحدود الآمنة والقابلة للدفاع، جاء كمحاولة إسرائيلية لاستغلال التحولات الجارية على الساحة الإقليمية والدولية، وجنوح العرب للسلام معها، إذ اعتبرت ذلك فرصة مواتية لفرض حدود متفق عليها تعالج التهديدات الجديدة وتحل معضلة العمق الاستراتيجي لإسرائيل، من خلال موائمة مفاهيمها ومرتكزاتها الأمنية بشكل جديد، وبما يتناسب مع هذه التحولات، خاصة في ظل ظهور أشكال جديدة من التهديدات الأمنية لإسرائيل، خاصة المتعلقة بالعمق الاستراتيجي، مثل ضمان بقاء الضفة الغربية كمنطقة منزوعة السلاح، وضمان بقاء الجيش الإسرائيلي منتشراً على الحدود الشرقية على طول نهر الأردن.

ولقد أصبح مفهوم الحدود الأمنية معبراً عن وجهة النظر الإسرائيلية التي سادت في تلك الفترة لدى القيادة الإسرائيلية الحاكمة والتي عبر عنها تامير بقولة: " تستطيع إسرائيل بفضل قدراتها الردعية وقدرة جيشها على الحسم العسكري، أن تتوصل إلى صلح مع العرب على أساس تفضيل حدود متفق عليها ذات

عمق استراتيجي بضمانات أمريكية وترتيبات أمنية متفق عليها يتيح لها قدرة أكبر في الدفاع عن وجودها، علـى حـدود غيـر متفـق عليهـا وذات عمـق اسـتراتيجي، يـؤدي التمسـك بهـا إلـى تكـريس حالـة الحـرب" (شبيب،2002، ص 148).

مما سبق فإن التحولات الجارية في البيئة المحلية والإقليمية، فيما بعد عام 1991م، أدت إلى تطور في المفاهيم الأمنيـة الإسرائيلية والتـي كـان لهـا انعكـاس علـى مفهـوم الحـدود الآمنـة القابلـة للدفاع، والتـي تـم الاستعاضة عنها بمفهوم الحدود الأمنية، وهو الأمر الذي سيكون له انعكاس على طبيعة المطالب الإسرائيلية في الأغوار خلال هذه المرحلة.

3-3-5-الأغوار وقضايا الوضع الدائم:

شـهد عـام 1993م، توقيـع منظمـة التحريـر الفلسـطينية بصـفتها ممثلـة للشـعب الفلسـطيني وبـين إسرائيل، علي اتفاق إعلان المبادئ ، والتي تنص مادته الخامسة على مفاوضـات الوضـع الدائم، التـى تشمل القضايا المتبقية بما في ذلك القدس واللاجئون والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات ، والتعاون مـع الجيران الآخرين ، والقضـايا الأخرى التـي تهم الجانبين ،وكذلك يتفق الطرفان علـى ألا تمس الاتفاقات التي يتم التوصل إليها للفترة الانتقالية أو تستبق نتائج مفاوضات الوضـع الدائم (وثيقة إعلان المبادئ،1993، ص 5)، بحيـث حـددت الاتفاقيـة بوضـوح مسـار مفاوضــات التسـوية السياسـية النهائيـة، وحـددت القضــايا الأساسية التي من المفترض أن يجري التفاوض بشأنها للوصول إلى حل عادل للصراع بين الطرفين .

وقد جرى خلال هذه الفترة الكثير من جولات التفاوض التـي أنتجت اتفاقيات عديدة بين الطرفين تخص المرحلة الانتقالية، وفى العام 2000م، جرت أول مفاوضـات جدية بين الطرفين بشأن قضـايا الوضـع الدائم، في مؤتمر كامب ديفيد الثاني برعاية الولايات المتحدة، حيث إن رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق باراك كـان قد وافق ضـمنياً علـى التخلـي عن الأغوار فـي إطـار أي حل نهـائي مـع الجانـب الفلسطيني فـي تلك المحادثات، بينما جاءت مقترحات الرئيس الأمريكي كلينتون فيما يتعلق بالأغوار أن يبقى الجيش الإسرائيلي علـى طـول الحـدود الشـرقية مـع الأردن لمـدة ثـلاث سـنوات ، ثـم يسـتبدل بقـوة متعـددة الجنسـيات ، وسـيكون لإسرائيل تواجد عسكري صغير في عدة أماكن في الأغوار برعاية القوة متعددة الجنسيات على مدى ثلاث سنوات أخري (البابا،2014، ص 173) ، وفي هذه الجولة طرحت إسرائيل مطالبها الأمنية من الفلسطينيين والتي تضمنت الموافقة على قيام دولة فلسطينية على معظم أراضـي الضفة الغربية وقطـاع غزة وفقاً للشروط الآتية:

1-أن تكون الدولة فلسطينية منزوعة السلاح ولها قوة أمن وشرطة بما في ذلك شرطة بحرية مسلحة بأسلحة خفيفة بهدف المحافظة على الأمن الداخلي، وتطبيق القانون والنظام العام ومحاربة الإرهاب فقط، ويمنع على الدولـة الفلسطينية استيراد أو تصـنيع الأسلحة الثقيلـة والمتوسطة مثل العبوات الناسفة الجانبيـة أو الصـواريخ الخفيفة وراجمـات الصـواريخ، ويتفق علـى تسويات خاصـة متعلقة بتصدير وتطوير وإنتـاج المعدات الأمنيـة والعسكرية، أو المواد ذات الاستخدام الثنائي (عسكري/ مدني) في فلسطين بالاتفاق النهائي (الهندى،2013، ص 364-375).

2-الاحتفاظ بعدد من القواعد العسكرية القوية على طول الحدود مع الدولة الفلسطينية وإقامة محطات الإنذار المبكر في مرتفعات الضفة الغربية، وحيث تراها إسرائيل ضرورية لأغراض الأمن الاستراتيجي والأعمال الاستخبارية، وضمان حرية وسلامة حركة الجيش الإسرائيلي إلى هذه القواعد، وتعاون الفلسطينيين في حمايتها من الهجمات المحلية (نوفل،2005، ص 17).

في هذه المناطق المحددة تطبق قيود حول التخطيط والبناء الفلسطيني، وبحق الوصول إلى هذه المناطق بحرية وبدون قيود عبر الطرق المخصصة لها، وبأن تلتزم فلسطين بضمان أن النشاطات الفلسطينية لا تمس باستخدام فاعل للمواقع المذكورة أعلاه، وتخضع الطواقم الإسرائيلية في المناطق الأمنية والمناطق المحددة والمواقع العسكرية أو في خطوط المواصلات الموصلة إليها للقانون والمسؤولية الإسرائيلية فقط (الهندى،2013، ص 364-375).

3-تحتفظ إسرائيل بخطوط التنقل -خطوط المواصلات-مثل شارع ألون، وعابر السامرة، وشارع "433"، وشارع القدس أريحا للحركة الإسرائيلية الحرة وغير المحدودة من وإلى المناطق المذكورة أعلاه، وفي حالة تهديد قريب بهجوم عسكري تعطى لإسرائيل أولوية استخدام هذه الشوارع بحرية وبدون قيود على تحركات الجيش الإسرائيلي وطواقمه (جابر ،2012، ص 216).

4-تسيطر إسرائيل على المجال الجوي الفلسطيني الذي سيخضع للإشراف والرقابة والإدارة الإسرائيلية الموحدة، وعلى المجال البحري، وعلى الأطياف الكهرومغناطيسية، وذلك بذريعة أن الواقع الجغرافي والطبوغرافي لفلسطين لا ينقسمان، وعدم إمكانية إدارة مجال جوي وبحري وكهرومغناطيسي فلسطيني مستقل، ومن أجل مصالح إسرائيل الحيوية، (جابر ،2012، ص216).

5-تشكل إسرائيل وفلسطين نظام أمن حدودي على طول حدودها بهدف مراقبة الحركة بين الحدود وتطبيق سلطة القانون، وتشكل لجنة تعاون مشترك في المجال الأمني تعمل، بالإضافة إلى أدوارها الأخرى، كطاقم لحل كل النزاعات المتعلقة بالأمن (الهندى،2013، ص364-375).

مما سبق يلاحظ أن المقترحات الإسرائيلية التي قدمها حزب العمل في مفاوضات كامب ديفيد 2000م، تخلت عن مسألة الضم الكامل لمنطقة الأغوار الفلسطينية، واستبدلت ذلك بترتيبات أمنية محددة أريد منها أن يشكل نهر الأردن الحدود الأمنية لإسرائيل، مع إجراء تعديلات جوهرية على حدود العام ١٩٦٧، والتي تمتد حيث تتواجد المستعمرات وخزانات المياه الجوفية التي ترغب إسرائيل في ضمها، وهو يؤكد موقف المؤسسة الأمنية الداعي إلى إجراء تعديلات واسعة على حدود الضفة الغربية، كأمر ضروري للأغراض الأمنية الحيوية ولإبقاء بعض التجمعات الاستيطانية الاستعمارية تحت السيادة الإسرائيلي.

فالمطالب الإسرائيلية بأن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح، وبالاحتفاظ بمناطق أمنية وقواعد عسكرية وبمحاور الطرق الرئيسية في الأغوار وفق الشروط الإسرائيلية، والسيطرة على المعابر الحدودية والمجال الجوي الفلسطيني، إنما هو وصفة لإعادة احتلال واستعمار الأراضي الفلسطينية ولكن بموافقة فلسطينية عليها، حيث أن هذه المطالب تنتقص بشكل كبير من السيادة الفلسطينية على أراضي الدولة الفلسطينية، وتعيق التواصل الإقليمي بين المناطق الفلسطينية، كما أن نشر قوات إسرائيلية على طول الحدود

الفلسطينية مع الأردن، وبقاء المعابر الدولية الى الضفة تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية، بما في ذلك الإشراف على الموانئ والمطارات بذريعة ضمان أمن إسرائيل والإسرائيليين، الهدف منه التحكم بنوعية الحركة والتنقل ومنع تدفق اللاجئين والنازحين والمبعدين الى أراضي الدولة الفلسطينية، وحرمان هذه الدولة من أي تماس مباشر مع الدول العربية المجاورة دون رقابة إسرائيلية صارمة وتامة.

هذه المطالب أرادت إسرائيل منها وتحت ذريعة الأمن، إفراغ معنى الدولة الفلسطينية من مضمونه، وجعلها كياناً وظيفياً ملحقاً بإسرائيل، وهو الأمر الذي يخالف مبادئ وأسس عملية السلام، ويعيق أي تقدم على مسار التسوية السياسية.

4-5-المبحث الثالث: المطالب الإسرائيلية في الأغوار خلال الفترة "2000-2014م"

1-4-5-تطور مفهوم الأمن الإسرائيلي:

شهد عام 2000م أحداثاً مفصلية ذات طابع أمني واستراتيجي أثرت على التوجهات الإسرائيلية وتطوراتها المستقبلية تجاه مفهوم الأمن الإسرائيلي، والتي من أهمها:

1-اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر من العام 2000م، والتي مازالت تداعياتها ماثلة إلى الآن.

2-بروز قوى المقاومة الفلسطينية واللبنانية الإسلامية، وتطور قدراتها القتالية بحيث أصبحت قادرة على ضرب العمق الاستراتيجي الإسرائيلي بكثافة.

3-عدم الاستقرار في العالم العربي بعد اندلاع ثورات ما يعرف بـ "الربيع العربي" منذ العام 2011م، وما سيتمخض عنها من إعادة صياغة المشهد الإقليمي وخارطة التحالفات فيه.

حيث سجلت هذه التطورات اختراقات في النظم الأمنية الإسرائيلية التي سادت منذ خمسينيات القرن الماضي، والتي أصبحت تعاني من الخلل في جوانب عدة، كما يقول "قلنائي" مساعد رئيس الأركان الإسرائيلي الأسبق: "والذي دعا إلى إعادة النظر بكل عناصرها والعمل على تعديلها بما يتناسب وطبيعة التهديدات التي تواجهها إسرائيل في الداخل والخارج على حد سواء" (شبيب،2002، ص151).

وفي الماضي انحصر مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي في التهديدات التي تأتى من الدول فقط كما بين تقرير فينوغراد عام 2007م، حيث ساد الاعتقاد أن المواجهة مع عناصر غير الدول لا تؤدي إلى حروب ولا إلى أزمة وجود (دليل اسرائيل لعام، 2011، ص 586)، لكن المعطيات الجديدة في أشكال التهديدات الأمنية التي تواجهها إسرائيل في العقدين الأخيرين كشفت عكس ذلك، ويمكن تحديد أبرز جوانب الخلل في النظم الأمنية الإسرائيلية القائمة على النحو الآتي:

أولاً: تستند الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية القائمة على ثلاثة عناصر هي:

1-الردع، فقد شهدت هذه المرحلة تآكل في قوة الردع الإسرائيلية، وباتت قوى شبه عسكرية خاصة الفلسطينية واللبنانية مستعدة لشن هجمات، وخوض حرب شبه نظامية طويلة ضد إسرائيل وفى العمق الإسرائيلي كما حدث إبان حرب 2014م على قطاع غزة.

2-الإنذار المبكر والقدرة على معرفة نوايا العدو قبل تنفيذها، وهو ما ظهر إبان حربي 2006-2014م، حيث فشلت الاستخبارات الإسرائيلية في معرفة قدرات حزب الله وحماس العسكرية، والأهداف المنوي مهاجمتها.

3-الحسم في الميدان من خلال نقل الحرب إلى أرض العدو وتدمير قواته قبل وصولها إلى التخوم الإسرائيلية، لكن بعد دخول الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى لساحات القتال، فإن أهمية الردع والحسم قد تضاءلت في عهد القدرة على المس بالمراكز الحيوية داخل إسرائيل وخاصة من قوى "حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله"، والتي باتت تقف على تماس مع العمق الاستراتيجي الإسرائيلي.

ثانياً: على الرغم من الانتصارات العسكرية الإسرائيلية في ميادين القتال وازدياد عمقها الاستراتيجي بعد حرب1967م ، وامتلاكها لأحدث التقنيات العسكرية ، إلا أن ذلك لم يحول دون قيام انتفاضة فلسطينية في العام 2000م، مما شكل تهديداً جديداً للأمن الإسرائيلي لم يعتده من قبل، والأكثر من ذلك قيام قوى فلسطينية داخل الأراضي المحتلة وأخرى في لبنان بضرب العمق الإسرائيلي بالصواريخ كما حدث أبان حرب 2006-2008-2012-2014م ، الأمر الذى كشف بوضوح وهن النظم الأمنية القائمة على أساس الحدود الأمنة والقابلة للدفاع (شبيب،2002، ص 152).

النتيجة الأهم هي التخوف والقلق من فترة الانتقال الفاصلة بين الموجة الأولى من الثورات العربية، وبين الوضع الجيوسياسى الجديد الذي سيتكون بعد عدة سنوات، حيث إن التحولات المحتملة في العالم العربي كثيرة ومتنوعة، ولها تأثيرات وتداعيات عديدة، فقد وصف تقرير الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية لعام 2012م، أن ثورات "الربيع العربي " أوجدت حالة من عدم الاستقرار والضبابية في المحيط الجيوسياسى لإسرائيل، وبخاصة في مصر وسوريا، وبوادر انتقالها للأردن (مدار،2013، ص 11).

وأشارت التحليلات الإسرائيلية أن عام 2012م شهد استمرار التحول نحو بيئة استراتيجية مليئة بالتهديدات وبخاصة من جهة سوريا، في ظل حالة التقلب والحراك المستمر في المحيط الجغرافي، مع وجود خطر تعزز التيارات الإسلامية باعتبارها القوى الأكثر استفادة من سقوط الأنظمة العربية.

وقد أشارت تقارير الاستخبارات الإسرائيلية لعامي 2011-2012م على التوالي، المخاطر الأمنية التي تواجهه إسرائيل في هذه الفترة، وما قد تواجهه في مرحلة ما بعد استقرار الأوضاع في الإقليم، والتي يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

1-السلاح غير التقليدي بأنواعه المختلفة، وإمكانية وصوله لأيدي دول وجهات متطرفة معادية.

2-الصواريخ على الجبهة الداخلية، وخصوصاً منظومة حزب الله-إيران-والمنظمات الفلسطينية.

3-الجيوش النظامية في المنطقة التي تملك أسلحة متطورة، خاصة التي يمكن أن تصبح تحت إمرة حكومات معادية لإسرائيل.

4-أخطار شبه عسكرية من قبل منظمات مسلحة غير نظامية، قد تشكل معضلة أمنية عسكرية ليس لها حل، تحديداً في سيناء وغزة وجنوب لبنان، واحتمالية انتقالها إلى الضفة الغربية.

5-استعداد جهات متطرفة لتنفيذ عمليات ترهيب هائلة ضد السكان المدنيين الإسرائيليين في ظل تسرب السلاح غير التقليدي (مدار،2013، ص 133).

دفعت هذه المعطيات صناع القرار الإسرائيلي إلى إعادة تقويم الاستراتيجية الأمنية القائمة، والعمل على تحديثها بما يتناسب والتحديات التي تواجهها إسرائيل في الداخل والخارج.

2-4-5-العودة لمفهوم الحدود الآمنة والقابلة للدفاع:

وفى ظل المعطيات السابقة عاد النقاش في إسرائيل من جديد حول مسألة أهمية العمق الاستراتيجي والحدود الآمنة، وعاد معه الجدل حول أهمية الأغوار الاستراتيجية كحدود آمنة وقابلة للدفاع في ظل المتغيرات الأمنية والتطورات التكنولوجية التي فرضت تغيير في طبيعة وشكل المعركة، ورغم تبدد كل سيناريوهات الجبهة الشرقية، فقد تم إحياء مفهوم الحدود الآمنة القابلة للدفاع خلال العقد الماضي، وأصبحت ركيزة أساسية في سياسة الحكومة الإسرائيلية في تعاملها مع كل أراضي الضفة الغربية، وكمبرر لإبقاء السيطرة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بذريعة عدم التفريط بالأمن الإسرائيلي، وفى هذا الإطار يدعي الخبراء والاستراتيجيون المقربون من الحكومة الإسرائيلية بقيادة نتنياهو، واليمين الإسرائيلي المتطرف، أن السيطرة على الأغوار والمنطقة المتاخمة لخط الهدنة غربي الضفة الغربية، تمثلان حلاً واقعياً لمواجهة التهديدات الأمنية المستقبلية، حتى في حالة تم التوصل إلى تسوية سياسية مع العرب، وينشأ عنها أي كيان فلسطيني مستقبلي، وفى هذا الإطار يقول مستشار الأمن القومي السابق "عميدور": " أن على إسرائيل أن تحتفظ بحقها في الدفاع عن نفسها، وأن تحدد أين الحدود التي يمكن الدفاع عنها، وأن هذه الحدود يجب أن تأخذ التهديدات بعيدة الأمد)، (الخالدى،2012، ص 7"، بمعني أن تكون الحدود الآمنة لإسرائيل، هي الحدود التي تمنع التهديدات الحالية أو أي تهديدات قد تنشأ في المستقبل.

يحاجي أصحاب وجهة النظر هذه بالقول، أن الأحداث التي تمت خلال العقد الماضي كشفت أشكال التهديدات التي يمكن توقعها في حال انسحبت إسرائيل لحدود عام 1967م، لصالح إقامة دولة فلسطينية، أو أي كيان محتمل، وهذه التهديدات تنبع من ثلاث فرضيات هي:

1-**التهديدات بعيدة المدى:** يدعى أصحاب وجهة النظر هذه، أن الأغوار مهمة لإسرائيل كدرع ضد أي عدوان قادم من الشرق، ويرفضون فرضية تقلص سيناريو الجبهة الشرقية، ويعتبرونها وجهة نظر قصيرة البعد، ويحاجون بأن هناك احتمالاً قوياً بأن ما يسمى ثورات الربيع العربي قد تصل لزعزعة استقرار المملكة الاردنية والسعودية، وظهور الجهاديين في سوريا ليست بالاحتمالات البعيدة في المستقبل القريب، وسيلي ذلك ظهور الجبهة الشرقية من جديد كتهديد أمني(Inbar,2014,P2)

هذه هي الذريعة التي يستخدمها هؤلاء كمبرر لاستمرار سيطرتهم على الأراضي الفلسطينية، هي نفسها التي استخدمها رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو عندما تطرق إلى التطورات الأخيرة في المنطقة، في أعقاب سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش) على مناطق واسعة في العراق وسورية، حيث تحدث: "عن الحاجة لإقامة جدار أمني على الحدود الشرقية لإسرائيل، معتبرا أن "التحدي الأول هو الدفاع عن حدودنا" وأن قوات "الإسلام المتطرف" تطرق بابنا في الشمال والجنوب، وأهم شيء في هذه

المرحلة هو بناء الجدار في الشرق" (ضاهر،2014)، وقد سبق ذلك قرار الحكومة الإسرائيلية بناء جدار أمني على طول الحدود مع الأردن، مما يدلل على أن نتنياهو استغل الأحداث في سوريا والعراق من أجل تبرير رفضه فكرة التخلي عن السيطرة على الأغوار.

2-**التكنولوجيا العسكرية المتطورة:** أما بالنسبة لأهمية الأغوار الطبوغرافية عند الإشارة للتكنولوجيا العسكرية الحديثة، بأنها ألغت أهمية الأرض، تحدث نتنياهو: " أن عصر الصواريخ تزيد فيه أهمية الأرض ولا تنقص، الأمر الذي يزيد من أهمية السيطرة على منطقة تمنح الجيش القدرة على امتصاص هجوم أرضي يشن من خلال قصف صواريخ بعيدة المدى، وتبعد الصواريخ قصيرة المدى عن أهدافها، وإن إسرائيل يجب أن تحتفظ بالعمق الاستراتيجي الحالي الذي تمثله مناطق الضفة الغربية"(منصور،2014، ص109).

وفى نفس الإطار يقول"عميدور": بالعكس، لأن الدبابات تتحرك بسرعة أكبر اليوم، يجب أن يكون لدينا مناطق أوسع وأكبر مساحة، وبالنسبة للصواريخ فإنه من الخطأ القول إن التكنولوجيا العسكرية لمنظومة الصواريخ المضادة تلغى الحاجة للأفضليات الجغرافية، إن كان هذا يشتق من العمق الجغرافي الاستراتيجي أو الطبوغرافي بل العكس هو الصواب (الخالدى،2012، ص 7)، لأن التكنولوجيا العسكرية بينت أن هناك تذبذباً واضحاً بين هيمنة الوسائل الدفاعية والهجومية على مدى قرون من الزمن، ومن يرى أن تكنولوجيا اليوم التي تقلص حقاً أهمية الطبوغرافيا ستظل غير قابلة للتحدي يشكل خرافة استراتيجية خطيرة (Inbar,2014,P3).

3-**مكافحة الإرهاب:** وحسب وجهة النظر هذه فإن التواجد العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية وخاصة في الأغوار، وضمان حرية التحرك العسكري فيها، يمنع بناء بنية تحتية "للإرهاب"، ويحد من إمكانية تهريب الأسلحة والتسلل إلى داخل إسرائيل، فيقول غيور آيلاند المستشار الأمني السابق: ليس هناك من أدوات مراقبة كفيلة لمنع ومواجهة مشكلة الإرهاب والتسلل "تسلل الإرهابين-وتهريب السلاح-ووسائل تصنيعه" إلا عبر السيطرة الفعلية الإسرائيلية على غور الأردن وعلى خط نهر الأردن بشكل كامل (الخالدى،2012، ص8).

إن المبررات التي تسوقها الحكومات الإسرائيلية في العقد الأخير، لتبرير رفضها لفكرة الانسحاب لحدود عام 1967م، تتناقض مع وجهات بعض الخبراء والمفكرين الإسرائيليين، ويأتي المجلس الإسرائيلي للسلام والأمن في مقدمتهم، والذي أصدر وثيقة في سبتمبر 2011م، تناولت موضوع حدود1967م، ومدى كونها قابلة للدفاع، إذ تؤكد أنه خلافًا لمزاعم اليمين فإنّ السيطرة على الأغوار ليست ضرورية كرد وحل للتهديدات الأمنية لإسرائيل، ويرى هؤلاء أن التهديدات التي ستضطر إسرائيل لمواجهتها في الحاضر والمستقبل تنحصر في مجالين رئيسين هما:

1-مواجهة في مجال يقع خارج إطار الحرب النظامية الكلاسيكية، أي في مجال حرب العصابات والإرهاب.
2-خوض حرب ضد إسرائيل بأدوات وأسلحة استراتيجية، وبخاصة الصواريخ الباليستية، وأسلحة الدمار الشامل.

بحسب الوثيقة:" فإنّ هذه الأخطار المركزيّة التي تُواجهها "الدولة العبريّة" لا توجد أيّ فائدة لمواجهتها عبر السيطرة على الجزء الغربي من الضفة الغربيّة وغور الأردن، في الوقت الذي تملك فيه إسرائيل الحلول العسكريّة المناسبة لسيناريوهات أشدّ خطرًا مثل هجوم بري من قبل الدول العربيّة"، بالإضافة إلى ذلك أنّ "الدولة الإسرائيلية" تملك في هذه الفترة الحلول والردود الجيّدة جدًا، لمواجهة هجمات برية كبيرة، وذلك على الرغم من أنّ احتمالات سيناريو كهذا ضعيفة للغاية، وذلك لأنّ الجيش الإسرائيليّ يملك القدرة على إبادة قوات حتى وهي لا تزال داخل الأراضي الأردنية، وقبل أن تصل إلى حدود نهر الأردن، ويرى هؤلاء، أنه عند التوصّل لاتفاق ملائم مع الفلسطينيين وفق حدود العام 1967، مع تبادل أراضي يضمن حماية جيدّة لإسرائيل في مواجهة الأخطار المحتملة، فإنّ السيطرة على غور الأردن، والمناطق الغربية من الضفة الغربيّة، والتي يُطلق عليها اسم خطوط التمّاس، ليست ضرورية كحل لهذه الأخطار، الأردن"(نحاس،2012، ص87-91)، (القدس العربى،2013).

ورغم أهمية الوثيقة والجهة التي صدرت عنها، إلا أنه يبدو أن الحكومة الإسرائيلية بقيادة نتنياهو واليمين الإسرائيلي، ترفض وجهة النظر هذه، وتصر على أن تكون طبيعة التواجد الإسرائيلي في الأغوار عسكرية، باعتبار ذلك أمراً حتمياً حتى في حال جرى اتفاق مستقبلي، كما عبرت عنه حكومة الاحتلال خلال جولة المفاوضات التي جرت برعاية أمريكية في يوليو 2013م (القدس العربي ،2013)، ولتطبيق ذلك حسم نتنياهو أمره بشكل نهائي مؤخراً عندما قرر بناء جدار أمني عازل على طول الحدود مع نهر الأردن، وتوسيع عرض السياج الحدودي بالإضافة إلى وضع عوائق هندسية وآلات تصوير ووسائل رصد وجمع معلومات (أبولاشين،2014، ص4).

إن نتنياهو يريد من خلال ذلك فرض الأمر الواقع على الأرض، ومن ثم فرضة على الجانب الفلسطيني وإقراره تفاوضياً، هنا نلاحظ أن مفهوم الحدود الآمنة والقابلة للدفاع بقي كما هو ولكن بصيغة الضم الجزئي، أي ضم مناطق معينة من الأغوار وليس الضم الكلى لمناطق الأغوار، مع سيطرة أمنية إسرائيلية كاملة.

3-4-5-الأغوار وقضايا الحدود والأمن:

شهدت هذه المرحلة تعاقب عدد من الحكومات الإسرائيلية، والتي كان لكل واحدة منهم وجهة نظر مختلفة عن الأخرى، في تعاملها مع الشأن الفلسطيني، وخاصة فيما يتعلق بعملية السلام، لذلك تتناول الدراسة موقف كل حكومة من مسألة التسوية السياسية وخاصة ما يتعلق بقضية الأغوار الفلسطينية.

1-حكومة أرئيل شارون-أولمرت:

إن عدم التخلي عن أي أرض فلسطينية محتلة، هو نموذج رعاه بدرجة كبيرة أرئيل شارون على مر سنوات طوال لغاية منتصف عام 2003م، وكان هذا النموذج مرتكزاً إلى وجهة النظر الاستراتيجية التاريخية القائلة بأن الاستيطان اليهودي هو الذي يعين حدود "دولة إسرائيل"، (غازيت وآخرين، 2005، ص27).

ومع ووصول أرئيل شارون للحكم في إسرائيل عام 2001م، على رأس حزب الليكود، ضم شارون 20% من الضفة الغربية إلى إسرائيل، وبات نصف الضفة الغربية بما فيها الأغوار جزءً من إسرائيل (بابة ،2012، ص121) ، وبعد ثلاث سنوات في وجوده في الحكم، تحدث شارون لأول مرة في مؤتمر هرتسيليا 2003م، عن خطة للانفصال من جانب واحد عن الفلسطينيين، وفك الارتباط معهم وسحب الجيش وإخلاء مستعمرات قطاع غزة ، واستكمال إقامة جدار الفصل، وحظيت خطته بدعم أمريكي كامل ، ومعارضة داخلية شرسة من اليمين المتطرف ومن الليكود نفسه (نوفل،2005)، وكان شارون قد أعلن في سبتمبر 2004م أن المسألة ليست أين تقع الحدود الفلسطينية، وإنما أين تكون حدود إسرائيل ، كون "دولة إسرائيل" ستضمن مستقبلاً الكتل الاستيطانية بما فيها مستعمرات الأغوار (بابة،2012، ص121)، لكن الخلافات الحادة داخل حزب الليكود حول خطة الانفصال، دفعت شارون للخروج من الليكود وتشكيل حزب كاديما، الذى حكم إسرائيل حتى العام 2009م، وفى العام 2006م تولى أيهود أولمرت زعامة حزب كاديما ومن ثم رئاسة الحكومة ، حيث تعهد بأن إسرائيل ستتخذ خطوات أحادية الجانب لإقامة وترسيم حدودها الجغرافية وفق رؤيتها، وعليه قدم أولمرت خطته للانسحاب أحادي الجانب من الضفة الغربية والتي أسماها " التجميع " أو "الانطواء"، والتي تضمنت على:

1-الانسحاب من 92% من الضفة الغربية دون تحديد واضح لخط الانسحاب، وبدون أن تشمل شرق القدس وما حولها.

2-تفكيك المستعمرات الصغيرة المتناثرة شرق الجدار، وتجميع المستعمرين الذين بداخلها داخل الكتل الاستيطانية التي سيتم ضمها لإسرائيل.

3-تقام شرق الجدار دولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي ولها حدود مؤقتة، وأن يتم في مرحلة لاحقه إجراء مفاوضات حول قضايا الوضع النهائي بما فيها الحدود.

4-بقاء الأغوار تحت السيطرة الإسرائيلية وغير مشمولة بالترتيبات الأمنية التي ستتم في باقي مناطق الضفة الغربية (ماكومسكى،2006، ص14).

وفى مقابلة مع هآرتس 2006/5/10 ذكر أولمرت: "أن حدودنا الأمنية ستكون على امتداد النهر ولهذه المسألة اعتبارات استراتيجية لا نستطيع التنازل عنها، وأن القوات الإسرائيلية ستواصل السيطرة على الأغوار كحزام أمني، وعلى الحدود الشرقية "لدولة إسرائيل" (عدوان،2006، ص1).

وقد انعقد في 27 نوفمبر 2007، مؤتمر أنابوليس في كلية البحرية للولايات المتحدة الأمريكية في "أنابوليس" بولاية "مريلاند"، وتمَّ التنظيم والتحضير للمؤتمر من قبل الولايات المتحدة، بإشراف وزيرة الخارجية "كونداليزا رايس"، واستمر المؤتمر ليومٍ واحد، وسعت الإدارة الأمريكية من خلال هذا المؤتمر، إلى المساعدة في التوصّل إلى اتفاقية سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين ، وحاولت إحياء خارطة الطريق، كما سعت الإدارة الأمريكية حسب تصريحاتها، " إلى إنجاح رؤية حل الدولتين للرئيس بوش، وقيام دولة فلسطينية مع نهاية فترة رئاسة الرئيس "بوش" (BBC,news, 2007).

وخلال المفاوضات التي جرت عام 2008 بين الفلسطينيين والإسرائيليين على مدى أكثر من ثمانية أشهر متواصلة، أكد الإسرائيليون بزعامة أولمرت ومساعدته رئيسة الفريق الإسرائيلي المفاوض تسيفي ليفني على نفس الموقف الرافض للحقوق الفلسطينية، وإن جاء الطرح الإسرائيلي هذه المرة ديبلوماسياً إلا أنه لم يكن يختلف من حيث الجوهر عن المواقف السابقة لزعماء وقادة اليمين الإسرائيلي المتطرف، حيث تمسك أولمرت ومعه ليفني بمواقفهما المتشددة خلال اللقاءات التفاوضية حول كافة الجوانب الجوهرية، أما ما يخص قضايا الحدود ومسألة الأغوار، فإن الموقف الإسرائيلي في هذه الجولة من المفاوضات، تركز على: "بقاء المعابر والحدود الشرقية مع الأردن تحت الإشراف والرقابة العسكرية والأمنية الإسرائيلية، مع وجود عسكري دائم في كامل منطقة وادي الأردن" (عدوان،2006، ص4).

مما سبق يتبن أن مفهوم الحدود الأمنة والقابلة للدفاع قد تم إحياؤها من جديد، ولكن بصيغة الضم الكامل لمنطقة الأغوار كما في مخطط الانفصال الذي قدمه شارون، بينما استبدل أولمرت صيغة الضم الكامل بالسيطرة العسكرية والأمنية الدائمة على الأغوار، وفى الحالتين فإن المضمون بقي واحداً، وإنما التغيير طال الإطار الهيكلي لمفهوم الحدود الآمنة والقابلة للدفاع.

2-حكومة بنيامين نتنياهو:

مع عودة الليكود للحكم في الفترة ما بين 2009م -2014م، أعلن نتنياهو بخطابه في جامعة بار إيلان عن موافقته على دولة فلسطينية شريطة أن تكون دولة منزوعة السلاح، وأن يعترف الفلسطينيون بيهودية دولة إسرائيل، دون أن يوضح طبيعة وشكل الدولة الفلسطينية التي يقصدها، وفيما يتعلق بمسألة الأغوار تحدث في مارس 2011م أثناء مشاركته في جولة تفقدية على طول نهر الأردن ،عن وجوب بقاء الجيش الإسرائيلي منتشراً على امتداد نهر الأردن في أي تسوية مستقبلاً ، موضحاً أن الحدود الأمنية "لدولة إسرائيل تقع في نهر الأردن وخط الدفاع يبدأ في الأغوار ولا بديل له (أبو لاشين،2014، ص3) .

وفى الجولة الأخيرة من المفاوضات التي قادها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري عادت قضية الأغوار بقوة إلى المشهد، عندما قدم الوسيط الأمريكي مجموعة من المقترحات مثلت الخطة الأمريكية للمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، والتي تضمنت مقترحات تقترب أكثر من المطالب الإسرائيلية، وتبقى الأغوار تحت السيطرة الإسرائيلية، وهو ما صرح به الوزير كيري حرفياً عندما قال: (ستبقى منطقة الأغوار الفلسطينية منطقة عسكرية مغلقة، لأن الجيش الإسرائيلي هو القوة المركزية التي ستكون موجودة في هذه المنطقة)، (فهمي،2014).

ورغم أن المقترحات الأمريكية التي عرضها كيري على الطرفين لحل عقدة السيطرة الأمنية الإسرائيلية على الأغوار والحدود بين الأردن وفلسطين، قد منحت إسرائيل سيطرة أمنية في الأغوار تحت مسمى الترتيبات الأمنية، قد تكون نتيجتها استمرار الاحتلال الإسرائيلي بشكل غير مباشر لفترات طويلة، إلا أن حكومة نتنياهو رفضت الخطة، حيث جاء على لسان "يوفال مينيتر" وزير العلاقات الدولية في حكومة نتنياهو: "أن إسرائيل ترفض مقترحات الولايات المتحدة بشأن ضمان أمن الأغوار والأمن يجب أن يبقى في أيدينا" (البابا، 2014، ص174).

انتهت هذه الجولة من المفاوضات كما في الجولات السابقة، ودون إحراز أي تقدم، ورغم المرونة التي قدمها الفلسطينيون، إلا أن نتنياهو لم يتجاوب معها لاعتبارات أيديولوجية وإئتلافية، بالإضافة إلى عوامل عدة مثل: " ضعف الحالة الفلسطينية، والأوضاع غير المستقرة في الإقليم، وانشغال المجتمع الدولي بقضايا أخرى مثل مكافحة الإرهاب"، الأمر الذي ساعد الحكومة الإسرائيلية علي تبني مخطط جديد لتوسيع أربع مستعمرات، هي: " يريحوا، حلميش، كدوميم، عمانوئيل" علي مساحة 3740 دونماً في عام 2014م (مدار،2015).

هذه المواقف المتصلبة من قبل إسرائيل التي تتطلع إلى تسويات أمنية في الحل النهائي مع الفلسطينيين، تأخذ بعين الاعتبار كل مطالب إسرائيل الأمنية الاستراتيجية والتكتيكية من دون أن تأخذ بعين الاعتبار أي مطلب للفلسطينيين يتعلق بأمنهم ووجودهم، خاصة أنهم الطرف الأضعف والمعتدى عليه وعلى حقوقه منذ أكثر من قرن من الزمان، أدت إلى انهيار جولة المفاوضات المذكورة.

وفي ظل نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة لعام 2015م، والتي شهدت فوز اليمين المتطرف وعلى رأسه حزب الليكود بزعامة نتنياهو، والتي قد تمنحه ترأس الحكومة لفترة أربع سنوات قادمة، وعليه فإن برنامج نتنياهو وحزب الليكود هو الذي سيقود إسرائيل في الفترة المقبلة، وهذا يقودنا إلى تحليل رؤية نتنياهو وحزب الليكود، باعتبارها تمثل الموقف الإسرائيلي تجاه مستقبل الأغوار في التسوية السياسية في الفترة المقبلة على الأقل.

ففي العام 2009م، عاد حزب الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو إلى الحكم في إسرائيل، وقد شكل الحكومة مرتين، وها هي الانتخابات الإسرائيلية لعام 2015م، قد تمنح الليكود ونتنياهو تشكيل الحكومة للمرة الثالثة، وهو ما يفسر قبول الرأي العام الإسرائيلي بالبرامج التي يطرحها الليكود بزعامة نتنياهو، لذلك فإن المطالب الإسرائيلية لحكومة نتنياهو في الأغوار، ستحدد الرؤية الإسرائيلية لمستقبل الأغوار في التسوية السياسية لفترة أربع سنوات قادمة على الأقل.

سبق لنتنياهو أن وضع خطة للتسوية السياسية في العام 1996م، والمعروفة بخطة " آلون+ "، وهي تتبنى نفس خطة آلون السابقة التي سبق الإشارة إليها، "إضافة إلى ضم سلسلة الجبال الموازية لشارع آلون المعروف بشارع رقم 458، والذي يصل بين الشمال والجنوب، من مستعمرة محولا وسط الأغوار، مروراً إلى الشرق من مستعمرة معاليه أدوميم" (جابر،2012، ص210)، ويظهر من الخطة أنه يريد الاحتفاظ بالسيطرة الإسرائيلية الكاملة على المنطقة الممتدة من نهر الأردن شرقاً وحتى المنحدرات الشرقية لجبال الضفة غرباً من خلال ضم هذه المنطقة لسيادة إسرائيل، وهذا الطرح كان يتجاوب مع توجهات كل من نتنياهو واليمين المتطرف الإيديولوجية، القائمة على أساس رفض الانسحاب من أراضي الضفة الغربية، باعتبارها "أراضي إسرائيلية " محررة، ومنع إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة بين نهر الأردن وإسرائيل.

وفي العام 2009م، وتحت ضغط دولي وخاصة أمريكي، أعلن نتنياهو في خطاب جامعة بار إيلان عن موافقته على دولة فلسطينية، بشروطه المشار إليها، وكذلك فعل في مفاوضات التقريب بداية العام 2011م، التي تمت برعاية أمريكية وإشراف السيناتور الأمريكي السابق جورج ميتشل، وتناول فيها الطرفان

أوراق تتعلق بشكل خاص بالترتيبات الأمنية وقضايا الحدود، وقد كشفت صحيفة هآرتس في 2012/2/20م، ما قالت أنه العرض الذي تقدم به مبعوث نتنياهو للمفاوضات إسحق مولخو للجانب الفلسطيني، وقالت إنه شبيه بما عرضته تسيبي ليفنى في أنابوليس عام 2008م، ومن أبرز النقاط التي قدمها مولخو:

1-"يتم رسم الحدود على نحو يتيح إمكان بقاء أكثر ما يمكن من الإسرائيليين المستعمرين، وأقل ما يمكن من الفلسطيني نفى المناطق التي ستخضع لسيادة إسرائيل.

2-ضم الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية، " لم يتم تحديد أسمائها أو حجمها".

3-إيجاد حل لمسألتي الحدود والترتيبات الأمنية المرتبطتين بالضفة الغربية، ثم الانتقال لمناقشة مسألة القدس، والاحتفاظ بوجود عسكري في الأغوار لفترة غير محدودة" (مدار،2013، ص33).

بقراءة متفحصة للنقاط السابقة التي تضمنها العرض الإسرائيلي، يلاحظ ما يلي:

1-أن المطالب الإسرائيلية اشتملت على عبارات غامضة وغير واضحة، وقابلة للتأويل والتفسير في أكثر من اتجاه.

2-أن إسرائيل تريد رسم الحدود بناء على ضم الأراضي التي تقع عليها المستعمرات، وليس على أساس حدود 19967م، كما أن عبارة بقاء أكثر ما يمكن من المستعمرين غامضه فهل المقصود هو تجميع المستعمرين في مستعمرات محددة، أم أنها تعنى ضم المناطق التي يتواجد فيها المستعمرون، وهناك فرق شاسع بين المفهومين، وعبارة أقل عدد من الفلسطينيين تحمل معنى ترحيل الفلسطينيين من المناطق التي ستؤول لإسرائيل.

3-عدم تحديد أسماء الكتل الاستيطانية الكبرى وحجمها، يدل على ما سبق ذكره، وينطوي على خطورة كبيرة، لأنها لم تجب على سؤالين مهمين هما: ما هو الموقع الجغرافي لهذه المستعمرات والقيمة الاستراتيجية لها؟ وماهي المساحة التي ستشملها؟ لأن ذلك سيحدد تأثيرها المستقبلي على الوضع الجيوسياسى للدولة الفلسطينية المستقبلية.

4-الربط بين مسألة الوصول إلى حل في قضايا الأمن والحدود وبين النقاش حول القدس، يعنى محاولة إسرائيل استغلال هذه القضية واستخدامها للضغط على الفلسطينيين للقبول بالشروط الإسرائيلية.

5-المطالبة ببقاء الجيش الإسرائيلي في الأغوار لفترة غير محدودة، يعني بقاء الاحتلال مستمراً، خاصة في ظل التجربة السابقة لعدم التزام إسرائيل بتنفيذ الاتفاقيات والتعهدات مع الجانب الفلسطيني.

وقد عاد الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني قبل نهاية عام 2013م للمفاوضات من جديد، وبرعاية وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، والتي وصلت لطريق مسدود كما ذكر سابقاً، إلا أن صحيفة يديعوت أحرونوت قد كشفت في 2015/3/13 م، عما أسمته "مشروع مقترح لبيان المبادئ نحو تسوية دائمة " قدمه نتنياهو للفلسطينيين أثناء مفاوضات 2013م، ويمكن تلخيص ما تضمنته الوثيقة في الآتي:

1-"العودة إلى حدود عام 1967 مع تبادل أراضي بنسبة 1:1.

2-الانسحاب التدريجي للقوات الإسرائيلية، يكون أخرها مع تنفيذ آخر بنود الاتفاق.

3-أن تكون هناك دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وقابلة للحياة، على الأراضي التي كانت تحت سيطرة الأردن ومصر قبل 4 يونيو 1967، وحل جميع المطالب بما في ذلك المستعمرات بشكل دائم، كجزء من تبادل الأراضي المقترحة.

4-منح الفلسطينيين موطئ قدم دائم في وادي الأردن، إضافة إلى بعض المقترحات حول مسألة القدس واللاجئين"، (احرنوت،2015).

وبالرغم عما ورد في الوثيقة من غموض حول الكثير من القضايا خاصة القضايا المتعلقة بمستقبل القدس والأغوار، وافتقارها لأدنى المطالب الفلسطينية ومتطلبات عملية السلام، كما أنها لم توضح طبيعة المطالب الأمنية الإسرائيلية، وما هو المقصود بموطئ قدم في الأغوار، هل تريد انسحاب كامل أم ضم كلى للأغوار أم جزئي في ظل الحديث عن تبادل أراضي؟ ورغم ذلك فقد رفض نتنياهو الإقرار بها، ورد عليها بالقول: "بأن المسودة طرحتها الولايات المتحدة، وأنه لم يوافق عليها أبداً"، وادعى بأن أي منطقة سيتم إخلاؤها سيسيطر عليها " الإسلام المتطرف"، ولذلك لن يكون انسحابات أو تنازلات" (ضاهر،2015، ص6).

وبالعودة إلى برنامج حزب الليكود الذي تم عرضه في الانتخابات الأخيرة 2015م، والذي تضمن رؤية الحزب لمستقبل العلاقة مع الفلسطينيين، ولكن من باب ما أسماه "الحلول للمسألة الأمنية" وليس الحلول للتسوية السياسية، وهنا يحاول الحزب تصوير المشكلة بأنها أمنية وليست سياسية، ويذكر أن هذه الحلول تتم من خلال:

1-"حدود آمنة لإسرائيل " تأمين العمق الاستراتيجي بضم المناطق الأمنية للغلاف المحيط".

2-تكريس وتوطيد السيطرة على الأغوار وحتى نهر الأردن، وصحراء يهودا [الخليل]، والتي تشكل الحزام الأمني الشرقي لإسرائيل.

3-رسم مسار جديد للجدار يضمن إدراج الأغوار وصحراء الخليل ضمن الحدود الأمنية لإسرائيل، لأن هذه المناطق ذات أهمية هائلة كمناطق فاصلة في حال صعود قوى المتطرفين من الشرق، وكذلك لمنع دخول وتهريب أسلحة للضفة الغربية.

4-فى حال وجود قيادة فلسطينية مسؤولة، يمكن التفاوض معها على مبدأ التبادلية وتقديم تنازلات من الطرفين، " مناطق أمنية عازلة، وتعاون أمنى حاسم، مقابل تقليص الاحتكاك مع الفلسطينيين وتعاون اقتصادي"، (المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان،2015).

وبغض النظر عما إذا كان ذلك موجهاً ضمن الدعاية الانتخابية أم لا، إلا أن ما تضمنه برنامج حزب الليكود والذي فاز في الانتخابات على أساسه، إنما هو يعبر عن مواقف الحزب وأيدلوجيتة اليمينية المتطرفة، والتي تصور مسألة الصراع مع الفلسطينيين على أنها مسألة أمنية وليست سياسية، وهي ترفض وجود دولة فلسطينية في الضفة الغربية، وتطرح السلام الاقتصادي بديلاً عن التسوية السياسية.

ورغم هذا الواقع، والتناقض الواضح في المواقف والتصريحات الإسرائيلية، حول العديد من القضايا الخلافية مع الفلسطينيين، وعدم الوضوح في المطالب الإسرائيلية المتعلقة بالأغوار، إلا أنه يمكن أن نستنتج مما سبق ما تريد إسرائيل تحقيقه من مطالب في الأغوار وهي على النحو الآتي:

1-منطقة عازلة وواسعة بعرض 15-20كم في الأغوار، رغم تراجع نتنياهو عن ضم هذه المنطقة إلا أنه يصر على التواجد العسكري فيها من خلال السيطرة على مناطق اسمها أمنية.

2-الإصرار على بقاء طويل الأمد فيها وغير محدد.

3-رفض وجود قوات دولية.

4-السيطرة الكاملة على حركة المعابر من وإلى نهر الأردن.

5-السيطرة الكاملة على الأجواء الفلسطينية.

6-الإجراءات التي تمنع قيام بنية تحتية للإرهاب، خاصة مسألة تهريب وتصنيع الصواريخ على غرار غزة.

هذه المطالب تشمل على مجموعة من الأهداف الأيدلوجية، منها ما هو للتوسع والاحتلال، ومنها ما يستخدم للتغطية على هذا الاحتلال.

7-5-الخلاصة:

مما سبق وبقراءة متفحصة للمطالب الإسرائيلية في قضايا الأمن والحدود، والتي جرت خلال جميع جولات التفاوض بين الطرفين في السابق، ومن خلال مقاربة تشخيصية لركائز ورؤى القوى الإسرائيلية الحاكمة، فإن كافة التصورات الإسرائيلية التي طرحت بشأن الأغوار في المفاوضات، طالت الإطار الهيكلي دون أن تصيب المضمون المفاهيمي، فمضامين الضم الكلى أو الجزئي، والسيادة المؤقتة أو الدائمة وحتى الترتيبات الأمنية، جميعها تصب في اتجاه واحد هو استمرار الاحتلال للأراضي الفلسطينية، من خلال إيجاد قطاع أمني شرقي على طول الأغوار، تستثنى منه أريحا وبعض البلدات حولها، ويكون تحت السيطرة العسكرية والأمنية الإسرائيلية، باعتباره خط الدفاع الثاني عن "الدولة"، في مواجهة أي نوع من أنواع الهجوم من الشرق، وتأمين الحدود الشرقية لإسرائيل.

إن المقترحات الإسرائيلية بشأن الأغوار تجاوزت صيغة الضم الكامل إلى صيغة السيطرة الأمنية والعسكرية، من خلال الاحتفاظ بمناطق أمنية وقواعد عسكرية وخطوط مواصلات وغيرها، كما أن هناك عدم وضوح بشأن حجم هذه المناطق التي يسعى الجانب الإسرائيلي للاحتفاظ بها، الأمر الذي يعنى أن إسرائيل تسعى إلى جعل نهر الأردن حدودها الأمنية، وهو ما سيكون له تأثير كبير على الواقع الجيوسياسى للدولة الفلسطينية المستقبلية ، من خلال تجزئة إقليمها ما بين مناطق فلسطينية و أخرى تخضع للسيطرة الإسرائيلية، أو من خلال خطوط الطرق والمواصلات التي ستسيطر عليها إسرائيل والتي ستمزق الضفة الغربية وتعرقل التواصل الإقليمي فيها ، وعلى فرض التوصل لحلول لقضايا القدس والمستوطنات والحدود والمياه وغيرها من القضايا المتعلقة بالحل النهائي، فإن المطالب الأمنية الإسرائيلية تفرغ الدولة الفلسطينية المستقلة من أي مضمون سيادي أو حتى رمزي.

فمجمل المطالب الأمنية الإسرائيلية، تعني بوضوح أن الدولة الفلسطينية المستقبلية هي كيان وظيفي فرعي يتحكم فيه موظفون يهود يتواجدون في المعابر البرية والجوية والبحرية لهذه الدولة، وتدار بواسطة ضباط معسكرات الجيش الإسرائيلي والمناطق الأمنية التي تطمح إسرائيل بوجودها في الضفة الغربية في الحل النهائي، كما أن التسويات الأمنية التي تقترحها إسرائيل على الفلسطينيين في الحل النهائي تفصلهم بشكل غير طبيعي عن واقعهم ومحيطهم وامتدادهم الطبيعي مع العالم العربي والإسلامي، وتحولهم لكيان غريب آخر في منطقة الشرق الأوسط.

وعلى ضوء مطلب الفلسطينيين بدولة مستقلة ذات سيادة، ورفضهم وجود أي قوات إسرائيلية في الضفة الغربية في الحل النهائي، فإنهم سيجدون صعوبة في التوصل لحل مع دولة الاحتلال.

الفصل السادس
الرؤى المختلفة لمستقبل الأغوار الفلسطينية

المبحث الأول: الرؤية الأردنية لمستقبل الأغوار الفلسطينية.

المبحث الثاني: الرؤية الأمريكية لمستقبل الأغوار الفلسطينية.

المبحث الثالث: مستقبل الأغوار في التسوية السياسية: رؤية استشرافية.

6-1-تمهيد:

نظراً للأهمية الجيوستراتيجية للأغوار الفلسطينية، فإنه من المفيد للدراسة أن تتناول موقف كل من " الأردن والولايات المتحدة " باعتبارهم الدولتين الأكثر تأثيراً على طرفي الصراع، ولما لهم من مصالح حيوية في المنطقة تسعيان للحفاظ عليها، ودون الخوض في تفاصيل العلاقة بين الدولتين مع طرفي الصراع الأساسيين في الأغوار، وتطوراتها وتداخلاتها، فإن الفصل السادس يتناول رؤية كل من الأردن والولايات المتحدة لمستقبل الأغوار في التسوية السياسية من خلال التركيز على مواقفهما في المفاوضات التي جرت بين الطرفين حول قضايا الوضع النهائي ، والدور الذى يمكن أن تلعبه الدولتين في مسار التسوية السياسية، وبالتالي في مستقبل الأغوار الفلسطينية.

6-2-المبحث الأول: الرؤية الأردنية لمستقبل الأغوار الفلسطينية:

فرضت الجغرافيا والتاريخ على الأردن، أن يكون في قلب معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، كما في معادلة السلام في الشرق الأوسط، ويدرك الجميع أن عملية السلام لن تكون بدون المشاركة النشطة للأردن، بصفته الشريك الأكثر تأهيلاً، للارتباط الوثيق بفلسطين تاريخياً واجتماعياً واقتصادياً، وعلاقاته الأخوية على المستويين: الرسمي والشعبي المتميزة مع الفلسطينيين، وحدوده المترامية مع "إسرائيل" وفلسطين، وهي الحدود التي تعتبر أكثر حساسية بالنسبة لإسرائيل، وهي علاقات بالغة الدقة خاصة في مساري الصراع والسلام مع الإسرائيليين، لأن الأردن المعنى بمضامين القضايا الجوهرية التي تعالجها، وبنتائجها كذلك، وبالطروحات الخاصة بسبل حلها، لأن قضايا الصراع كلها هي قضايا لها تماس مباشر بمصالح أردنية عليا وحيوية، يجب أن تأخذ بالحسبان في ظل التسوية السياسية.

6-2-1-العلاقات الأردنية الفلسطينية:

منذ حرب فلسطين عام 1948م، أعلن الملك الأردني عبد الله الأول من جانبه ضم الضفة الغربية إلى إمارة شرق الأردن وكون منها المملكة الأردنية الهاشمية (أبو نحل،2012، ص 10)، وفي 1988/7/31م أعلن الملك حسين قراره بفك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية، دون أن يشمل ذلك القدس والأماكن المقدسة، مبرراً القرار بالتجاوب مع رغبة منظمة التحرير الفلسطينية في إقامة الدولة الفلسطينية (زملط،2009، ص 38)، التي أعلنتها في الجزائر في 1988/11/15م، وحسب قوله فإن الأردن أمام خيارين:

الأول:" الإبقاء على حالة الارتباط " وهو ما سيترك المجال لضغط دولي وإسرائيلي وخصوصاً أمريكي للدخول في تسوية بديلاً عن الفلسطينيين، لاسيما أن السياسية الأمريكية في المنطقة هي سياسة إدارة أزمات دون امتلاك أية استراتيجية شرق أوسطية سوى دعم إسرائيل، وبذلك يمكن التصادم مع منظمة التحرير، **الثاني:** "فك الارتباط" وإن أضعف الأردن ديمغرافياً، إلا أنه يوصد الأبواب في وجه توريط الأردن في تسويات بدلاً من الفلسطينيين، ويؤسس لعلاقة أردنية فلسطينية متكافئة، متناغمة مع التوجه العربي الذى لم

يعترف رسمياً بوحدة الضفتين منذ العام 1950م ، كما يستبعد أن يطرح الأردن وطناً بديلاً للفلسطينيين (أبو لاشين،2014،ص 7).

وبعد توقيع منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل على اتفاق أوسلو الانتقالي في العام 1993م ، عارض الأردن الاتفاق وأنتقده، ورأى فيها عملاً انفرادياً تمكنت فيه إسرائيل من الإيقاع بالفلسطينيين، وحملوها أعباء صفقة خاسرة وثمنها باهظ، إلا أن الملك حسين تراجع عن ذلك تحت ضغوط أمريكية (عفيفة،2014 ، ص77)، وأعلن تأييده الكامل لاتفاق أوسلوا، ووصف القرار الفلسطيني بالشجاع، وفي العام التالي شهدت العلاقات الأردنية الإسرائيلية تطوراً مهما، ففي العام 1994م، وقع الأردن مع إسرائيل اتفاقية للسلام تسمى محلياً" وادي عربة" والتي تضمنت التزام الأردن بالتعاون ضد أي طرف ثالث معادي لإسرائيل، وبموجب الاتفاقية أعطت إسرائيل الأردن مكانة في إدارة الأماكن المقدسة (زملط،2009، ص 39).

وفي 2012/11/29م، نالت فلسطين عضوية دولة مراقب في الأمم المتحدة من الجمعية العامة، وقد عارضت إسرائيل والولايات المتحدة القرار الأممي، في حين أن الملك عبد الله الثاني ملك الأردن كان من أول الزائرين والمهنئين لدولة فلسطين، وفي 2012/12/28م، كشف النقاب عن لقاء أجرى بين رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو والملك الأردني، أراد نتنياهو منه الاستماع مباشرة من الملك لكل ما يتعلق بنواياه حول اقامة اتحاد كونفدرالي، واستعداد الأردن لتحمل مسئولية الرقابة العسكرية والاستخباراتية في الضفة الغربية، وكيفية ملاءمة النوايا الأردنية مع احتياجات إسرائيل الأمنية بعد التوصل لاتفاق مرحلي فلسطيني إسرائيلي جديد (الجزيرة نت،2014).

2-2-6-الدور الأردني في مفاوضات الوضع النهائي:

في بداية عام 2013م، تحدث الملك عبد الله الثاني أثناء استقباله وفد حركة حماس: " عن جهوده في عملية السلام وإطلاق المفاوضات لإخراج عملية السلام من دائرة الجمود، ووضع إطار زمني واضح لإحراز حل الدولتين (أبو لاشين،2014، ص8)، وفي إطار جهود الملك والجهود الأمريكية لإعادة إحياء المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، التي انتهت بالفشل ودون التوصل للأهداف التي جرت من أجلها كما ذكر سابقاً.

ومع تفجر قضية الأغوار، ومحاولات إسرائيل المعروفة بضمها والتذرع بالأمن وما طرح من حلول حول سيادة إسرائيلية على الأغوار، انشغلت الأوساط السياسية في الأردن بجدل حول ما يجرى تسريبه من خطة أمريكية، خاصة في ظل الإصرار الإسرائيلي على الاحتفاظ بالسيادة على الأغوار، وثمة مخاوف لدى الأردن من مفاجأة بمسار تفاوضي سرى بين الفلسطينيين والإسرائيليين، خاصة في ضوء تجربة أوسلو السابقة، لذا جاء تصريح وزير الخارجية الأردني" ناصر جودة" ليعبر عن هذه المخاوف بقوله: "أن بلاده ترفض أية سيادة إسرائيلية على الأغوار، وأن الأردن لن يقبل بأي حل لا ينسجم مع مصالحه، ولن نوافق على أي ترتيب لا يوافق عليه الفلسطينيون، ويحول دون ممارسة سيادة الفلسطينيين على أراضيهم ، موكداً ثبات الموقف الأردني بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة والمتواصلة جغرافياً وعاصمتها القدس

الشرقية، وذات سيادة كاملة على أراضيها، مركزاً في حديثه أن الحدود بين الأردن على الجانب الغربي ستكون مع دولة فلسطين، كما أكد أن الأردن ليس غائباً عن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية " (عفيفة،2014 ،ص110)، وقد تم التأكيد على هذا الموقف في مناسبات عديدة لا مجال لحصرها.

وبعد نشر بعض من نقاط خطة كيري للمفاوضات، صرح رئيس الوزراء الأردني "عبد الله النسور": "بأن قرار الأردن واضح لا لبس فيه بأن كامل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة هي أراضي فلسطينية تحت الاحتلال، وأي إجراءات أو ممارسات يمكن أن تقوض حل الدولتين ستعرض عملية السلام برمتها للخطر، وإن ضم الأغوار سوف يتعارض مع اتفاقية السلام الموقعة بين البلدين عام 1994م (الجزيرة نت،2014) ، جاء ذلك متزامناً مع محاولة إسرائيلية لاستباق نتائج محادثات الوزير الأمريكي كيري مع الأطراف المعنية، لإيجاد حل لعقدة السيطرة الإسرائيلية على الأغوار، حيث كانت لجنة وزارية إسرائيلية قد وافقت على مشروع قانون ضم غور الأردن ، لضمان أن تبقى المنطقة داخل السيادة الإسرائيلية، حتى في حال تم التوصل لاتفاق سلام مع الفلسطينيين.

ويتضح من التصريحات الرسمية الأردنية ، أن الأردن يرفض سيطرة إسرائيل على الأغوار، ويؤيد بقاءها ضمن السيادة الفلسطينية ، بل إن الأردن يعارض أية ترتيبات أمنية في الأغوار تهدد مصالحه الأمنية، حيث اعترضت الحكومة الأردنية حول ما رشح من أنباء عن نية الولايات المتحدة الأمريكية نشر معداتٍ وآلياتٍ أمنية خاصة، ومنها أجهزة إنذار مبكر، ومحطات رصد وتنبيه وتصوير وغير ذلك، مما يجعل المنطقة بأكملها تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية، خاصة أن المعدات والتجهيزات المقترحة متطورة جداً، وذات إمكانياتٍ كبيرة، ويبدو أن الملك الأردني قد أبلغ جون كيري خلال استقباله له في عمان، اعتراضه على مقترحاته بشأن الأغوار، مما حدا بكيري إلى إصدار أوامر إلى مساعديه، لإعادة النظر في الترتيبات الأمنية المقترحة على جانبي الحدود الأردنية الإسرائيلية، وأكد كيري أن بلاده ستعمل على الحفاظ على أمن الأردن وحدوده ضمن أي اتفاق سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين (النخال،2014، ص144).

3-2-6-الموقف الأردني من مستقبل الأغوار الفلسطينية:

مما سبق يمكن تلخيص الموقف الأردني من مستقبل الأغوار في التسوية السياسية، في النقاط الآتية:

1. رفض أية سيادة إسرائيلية على الأغوار، مع القبول بالإطار العام للمبادرة الأمريكية.
2. عدم القبول بأي حل لا ينسجم مع مصالحه.
3. عدم الموافقة على أية ترتيبات لا يوافق عليها الفلسطينيون، وتحول دون ممارسة سيادتهم على أرضهم.
4. التأكيد على أن الحدود الغربية للأردن ستكون مع دولة فلسطين.

إن الموقف الأردني المعلن رسمياً حتى الآن، ينسجم مع الموقف الفلسطيني الرسمي، ويدعم التوجهات الفلسطينية، كما أن للأردن دوراً هاماً في عملية المفاوضات، وهو طرف أصيل في كثير من القضايا المطروحة على طاولة المفاوضات، ودور الأردن هام في صياغة مستقبل الأغوار الفلسطينية، لذلك نجد" إسرائيل" تسعى دوماً لزرع الشكوك وعدم الثقة بين الأردن والفلسطينيين من خلال التصريحات

المتضاربة حول ما يطرح من حلول والمواقف تجاه قضايا المرحلة النهائية، في محاولة لإضعاف الموقف الفلسطيني من جهة، ودفع الأردن للقبول بالمطالب الإسرائيلية من جهة ثانية، لذا على الجانب الفلسطيني العمل على تبديد أية مخاوف أردنية، من خلال التنسيق بين البلدين من أجل بلورة رؤية فلسطينية أردنية مشتركة لمواجهة الأطماع الإسرائيلية في المنطقة، لما في ذلك من أهمية للحفاظ على المصالح الحيوية للأردن وفلسطين، وقطع الطريق على إسرائيل التي تحاول إظهار أن إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة سيشكل خطراً على النظام الأردني كما على إسرائيل.

3-6-المبحث الثاني: الرؤية الأمريكية لمستقبل الأغوار الفلسطينية:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الراعي الأكبر والحصري لعملية السلام في الشرق الأوسط، والوسيط في كل جولات التفاوض التي أجراها الفلسطينيين والإسرائيليين منذ مفاوضات مدريد 1991م، مروراً باتفاقات أوسلو 1993م، وصولاً لمفاوضات الوضع النهائي المتعثرة والمستمرة دون التوصل إلى حل.

ونظراً لأهمية الدور الأمريكي وتأثيره في مسألة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فإنه من المفيد بحث الموقف الأمريكي ودوره في المفاوضات، ورؤيته لمستقبل الأغوار في التسوية السياسية، وذلك من خلال المقترحات الأمريكية التي قدمت في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، والتي برزت خلال جولتي المفاوضات في عام 2000م، وعام 2013م.

1-3-6-الموقف الأمريكي في مفاوضات كامب ديفيد 2000م:

لقد شهدت الفترة ما بين العام 1993 والعام 2000، تحولات دراماتيكية في مجريات القضية الفلسطينية، وهي فترة تولي الرئيس الأمريكي الديمقراطي "بيل كلينتون" الحكم خلال الفترة "1993-2001م"، حيث إن هذه الفترة شهدت تحركاً نشطاً لحل القضية الفلسطينية، من خلال فتح قنوات سرية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل برعاية أمريكية، انطلقت منذ العام 1991 وأثمرت جهودها في العام 1993، عن اتفاق أوسلو الذي وقع فيما بعد في "واشنطن"، برعاية "كلينتون"، الذي استشعر أهمية حل القضية الفلسطينية، باعتبارها مصدر توتر في المنطقة.

وقبل نهاية ولاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون الثانية، دعا إلى عقد مفاوضات للتسوية النهائية في منتجع كامب ديفيد الرئاسي في ولاية مريلاند الأمريكية، وجرت المفاوضات في 11 يوليو 2000م، لمدة خمسة عشر يوماً بحضور كلينتون وعرفات وباراك، بهدف التوصل إلى اتفاق حول القضايا الرئيسة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (قريع،2005، ص45)، ومع تعثر الوصول إلى حلول لمجمل القضايا، نتيجة الفجوة الكبيرة في مواقف الطرفين، تقدم كلينتون بمقترحات للتقريب بينهما وكأساس للتفاوض للوصول إلى تسوية، لكنها مقترحات غير مكتوبة بناء على طلب باراك، والتي تضمنت: انسحاب إسرائيل من 95% من الضفة الغربية، وضم باقي المنطقة إلى إسرائيل في إطار تبادل أراضي، ودولة منزوعة السلاح، وعلى أن تنشر إسرائيل قواتها على طول نهر الأردن وفي الأغوار، وفي حالة وجود تهديد عسكري من الشرق

(غنام،2013، ص136)، وبعد فشل مفاوضات كامب ديفيد، حاول الرئيس كلينتون كسر الجمود الذي وصلت إلية المفاوضات وقدم اقتراحات جديدة، استلهمها من جملة المناقشات التي جرت في كامب ديفيد، وتضمنت الآتي:

1-انسحاب إسرائيلي من 94-96% من أراضي الضفة الغربية لصالح الدولة الفلسطينية، مع تبادل أراضي بين 4-6% من أراضي الضفة الغربية تشمل الكتل الاستيطانية، مقابل نسبة تبادل 1:3 من أراضي إسرائيل، وضم نحو 80% من المستعمرين في الكتل الاستيطانية داخل الأراضي الفلسطينية، منها " كتلة المستعمرات المحيطة بالقدس وحتى مشارف مدينة أريحا.

2-وجود دولي لا يمكن سحبه إلا بموافقة الطرفين، بحيث يتولى هذا الوجود الدولي مراقبة تطبيق الاتفاق بين الجانبين، ويتم تنفيذ انسحاب إسرائيلي من المناطق على مدى ثلاث سنوات، ويتم تدريجياً إحلال التواجد الدولي في المنطقة، وفى نهاية هذه الفترة يبقى تواجد إسرائيلي صغير في مواقع ثابتة في الأغوار خاضعة لسلطة القوة الدولية لمدة ثلاث سنوات إضافية، ويمكن تقليص هذه الفترة في حالة وجود تطورات إيجابية تحد من المخاطر التي تهدد إسرائيل.

3-دولة فلسطينية منزوعة السلاح، وسيطرة فلسطينية على المجال الجوي مع مراعاة حاجات إسرائيل في مجال التدريب والعمليات، والاحتفاظ بثلاث محطات للإنذار المبكر في الضفة الغربية، وستكون عرضة لإعادة النظر بعد عشر سنوات، وأي تغيير في وضعها يكون باتفاق الطرفين، (غنام،2013، ص142، وأسمر ،2014، ص92، و FMEP،2000).

من خلال قراءة العرض الأمريكي للحل الدائم في مفاوضات التسوية السياسية، خاصة فيما يتعلق بمسألة الحدود والأمن، نجد أنها تلبى مطالب الجانب الإسرائيلي، وتتجاهل الحقوق السياسية والسيادية للشعب الفلسطيني، فمن ناحية تدعو لاحتفاظ إسرائيل بأكبر عدد من المستعمرات، من خلال عملية تبادل الأراضي، وتتجاهل أن هذه المستعمرات أقيمت بطريقة غير شرعية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، ورغم ذلك فإن المشكلة تكمن في موقع هذه المستعمرات الجيوسياسى، فالتأكيد مثلاً على بقاء المستعمرات المحيطة بالقدس وحتى مشارف أريحا، يعني أن الدولة الفلسطينية ستولد مقسمة إلى شطرين شمالي وجنوبي، وهو الأمر الذى سيكون له تأثيراته على الأوضاع الجيوسياسية للدولة الفلسطينية، من خلال منع التواصل الجغرافي في إقليم الدولة الفلسطينية، ويفصل القدس عن الضفة الغربية، ويحرم الفلسطينيين من المشاطأة للبحر الميت، كما أن العرض ينتهك السيادة الفلسطينية من خلال السماح ببقاء وجود إسرائيلي في مناطق الضفة الغربية سواء من خلال تمركز قوات إسرائيلية أو وجود محطات الإنذار، والتي تم ربط فترة وجودهما باتفاق الطرفين، وهو ما يعني وحسب التجربة مع اسرائيل أنها لن تلتزم بأي تعهد أو اتفاق، هذا بالإضافة إلى انتهاك السيادة الجوية لفلسطين، من خلال مراعاة حاجات إسرائيل في مجال العمليات والتدريب والتي لن تتوقف يوماً.

ورغم ذلك مارست الولايات المتحدة ضغطاً شديداً على الجانب الفلسطيني، من أجل القبول بما هو معروض عليهم، إلاَّ أن الرئيس الفلسطيني عرفات رفض الموافقة على هذا الطرح، لأنها لا تلبي

طموحات الشعب الفلسطيني، وبهذا فشلت المفاوضات النهائية لحل القضية الفلسطينية برعاية أمريكية، ولم يكن دور الولايات المتحدة نزيهاً في المفاوضات، بين الفلسطينيين والإسرائيليين بشكل لافت للنظر، وانتهت ولاية الرئيس "كلينتون"، دون الوصول لأي نتائج تُذكر.

2-3-6-الموقف الأمريكي في مفاوضات كيري 2013-2014م:

مع وصول الرئيس باراك أوباما للحكم في الولايات المتحدة عام 2009م، وصدور تصريحات القادة الأمريكيين وعلى رأسهم الرئيس أوباما، حول حل الدولتين ووقف الاستيطان، كان التفاؤل سيد الموقف حيال مواقف جديدة للإدارة الأمريكية، قد تفضي إلى تقدم في مسار التسوية السياسية، فبعد مرور عام على تولى الرئيس أوباما الرئاسة، بدأت محاولات المبعوث الأمريكي جورج ميتشل إعادة الأطراف إلى طاولة المفاوضات بداية العام 2012م، والتي انتهت بعد عامين دون حدوث أي تقدم في المفاوضات التقريبية، (أسمر،2014، ص138)، نتيجة التعنت الإسرائيلي، وضعف القدرة الأمريكية على فرض أي التزام على إسرائيل.

وفي أبريل2013م أعلن وزير الخارجية الأمريكي جون كيري عن مبادرة أو مسعى جديد لاستئناف المفاوضات بين الجانبين، وذلك لبحث السبل لاستئناف المفاوضات من خلال تضيق الفجوة بين الطرفين، وتشجيع كل منهما على القيام بخطوات ملموسة تهدف إلى اعادة الثقة بينهما، وعلى مدار تسعة أشهر من المحادثات والجولات المكوكية للوزير كيري، سعى من خلالها للوصول إلى اتفاق إطار يتضمن جميع القضايا الرئيسة ويتم تنفيذه على مراحل، وقد تقدم الجانب الأمريكي بمقترحات تم عرضها على الجانبين، ركزت في البداية على الترتيبات الأمنية في الأغوار (الجزيرة نت، 2013)، وكان مسؤول إسرائيلي كبير قد كشف لصحيفة "هآرتس" العبرية عن بعض الاقتراحات الأمنية التي وضعتها الولايات المتحدة لتسوية تلك الأزمة بين الجانبين: الفلسطيني والاسرائيلي، واستكمال المحادثات سعياً للوصول إلى اتفاق شامل، وقال: إن الترتيبات الامنية والحدود هي القضية الجوهرية التي يتم النقاش عليها في الفترة الحالية، وأن وزير الخارجية الأمريكي 'جون كيري' خصص زيارته العاشرة للمنطقة منذ بدء المفاوضات للحديث عن تلك القضية (فلسطين الإخبارية، 2013).

وقد تم الكشف عن أهم المقترحات الأمريكية للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، والتي لم ينكرها الرئيس محمود عباس، وتتقاطع مع ما كشفته صحيفة هآرتس الإسرائيلية، حيث تضمنت الخطة الأمريكية مجموعة من المقترحات التي تعني أكثر بالترتيبات الأمنية، دون الحديث عن مصير القدس، ومن أبرزها:

1-" أن تعيد قوات الاحتلال الإسرائيلي انتشارها من الضفة الغربية خلال فترة أربع سنوات بشكل تدريجي، وأن بقاء قوات الاحتلال في الأغوار وعلى طول الحدود مع الأردن، مشروط بمدى التزام الفلسطينيين بالمعايير الأمنية الإسرائيلية، وأن يُثبت الفلسطينيون حسن السلوك بما يرضي ويُطمئن الإسرائيليين تماماً، وقد تمتد هذه المدة إلى 100 عام أو أكثر بكثير، إذا لم يُثبتوا ذلك.

2-أن يشارك الأمريكيون في مراقبة نزع سلاح الدولة الفلسطينية باستخدام الطائرات بدون طيار، ورحلات مصورة يقوم بها الجيش الأمريكي، على غرار تنظيم رحلات اتفاقات فك الارتباط الأمريكي بين إسرائيل وسوريا في مرتفعات الجولان.

3-أن تكون الإدارة مشتركة للمعابر من قبل إسرائيل والسلطة الفلسطينية على طول المعابر الحدودية مع الأردن، مع إمكانية وجود ممثل للولايات المتحدة، وستبقى منطقة الأغوار الفلسطينية منطقة عسكرية مغلقة، لأن الجيش الإسرائيلي هو القوة المركزية التي ستكون موجودة في هذه المنطقة، بحسب ما جاء في تصريح كيري حرفيًا.

4-تتبنى الخطة الأمريكية الطلبات الإسرائيلية لجهة السيطرة الأمنية على المعابر مع الأردن، وكذلك الأجواء، ومصادر المياه، ووضع محطات إنذار مبكر على قمم جبال الضفة الغربية (طارق فهمي،2014، وفلسطين الإخبارية، 2013).

مما سبق يتبين أن الموقف الأمريكي تجاه القضايا المطروحة للمفاوضات، وبعد ثلاثة عشر عاماً من انتهاء مفاوضات كامب ديفيد 2000م، لم يحرز تقدماً ملموساً يمكن البناء والاعتماد عليه، لأنه يستجيب للمطالب الإسرائيلية الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة، فبينما كان الموقف الأمريكي عام 2000م، يطرح انسحاب إسرائيلي من الأغوار على مدار ثلاث سنوات، ويستبدل بقوات دولية، نجده اليوم يطرح انسحاباً إسرائيلياً من الأغوار مع البقاء في مناطق أمنية لفترات طويلة، وأن تكون مشروطة بمدى التزام الفلسطينيين بالمعايير الأمنية الإسرائيلية وإثبات حسن النية، أي أن التقدير سيكون إسرائيلي فقط.

بل أكثر من ذلك إذ تبنى الموقف الأمريكي كلياً المطالب الأمنية الإسرائيلية في الأغوار وعلى الحدود مع الأردن، وهو ما أكده المبعوث الأمريكي للسلام في الشرق الأوسط "مارتن أنديك" عندما كشف لقادة المنظمات اليهودية الأمريكية: " أن كيري يضع بعين الاعتبار أن لا تتعارض خطته مع الأمن القومي الإسرائيلي" (الخروبى،2014، ص213)، وهو ما يعنى أن الطرح الأمريكي لخطة المفاوضات يراعى المطالب الإسرائيلية ويتبناها، دون أية مراعاة للحقوق الفلسطينية ومطالبهم العادلة في دولة مستقلة وذات سيادة على الأراضي المحتلة عام1967م.

3-3-6-الموقف الأمريكي من مستقبل الأغوار الفلسطينية:

تنطلق الولايات المتحدة في تحديد رؤيتها لقضايا الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ، من رؤيتها لطبيعة العلاقة الاستراتيجية مع اسرائيل، التي كانت ومازالت، لا تقارن العلاقة بها بأية علاقة مع أية دولة عربية، ولذلك فإنه لا يمكن بأي حالٍ من الأحوال فصل الاستراتيجية الأمريكية عن الاستراتيجية الإسرائيلية، لأن عناصر التخطيط الاستراتيجي لكلا الدولتين متداخلة ومترابطة في كثير من الأمور، فالولايات المتحدة تؤمن تماماً بالرؤيا الاستراتيجية الإسرائيلية، وأن أمنها وسلامتها هو الذي يضمن استقرار المنطقة، واستقرار المصالح الأمريكية فيها(Aruri 1993. p2) ، لذلك نجد المواقف الأمريكية دائماً ما تكون أقرب لتبني المواقف الإسرائيلية.

من خلال فحص وتحليل المقترحات الأمريكية السابقة، التي قدمت للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، حول قضايا الوضع الدائم في التسوية السياسية، يمكن الاستدلال على الرؤية الأمريكية لمستقبل الأغوار في المفاوضات، من خلال النقاط الآتية:

1–إن الإدارة الأمريكية لا ترى في الأغوار جزءاً من السيادة الإسرائيلية، بل جزءاً من السيادة الفلسطينية، لأن المقترحات الأمريكية تضمنت الإشارة إلى حدود عام 1967م، مع تبادل أراضي، وترتيبات أمنية في إطار تسوية سياسية.

2–تتبنى الإدارة الأمريكية الموقف الإسرائيلي، وتتفهم الحاجات الاستراتيجية والأمنية لإسرائيل في الأغوار، وتطرح ترتيبات أمنية تلبي المطالب الإسرائيلية في الأغوار، ولا تتعارض مع الأمن القومي الإسرائيلي.

3–هناك غموض في الموقف الأمريكي حول المناطق الأمنية التي ستبقى تحت السيطرة الإسرائيلية، سواء من حيث المساحات أو تحديد المواضع والمواقع الجغرافية لها، أو المدة الزمنية لإنهاء التواجد الإسرائيلي فيها.

4–المقترحات الأمريكية في مسألة الترتيبات الأمنية تتناقض كلياً مع الموقف الأمريكي الرسمي الداعي لإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وقابلة للحياة ومتصلة جغرافياً، حيث إنها تمس بشكل كامل مضمون السيادة الفلسطينية على الأرض والحدود والأجواء، وتجعل من الدولة الفلسطينية كياناً وظيفياً ملحقاً بإسرائيل.

6-4–المبحث الثالث: مستقبل الأغوار في التسوية السياسية: رؤية استشرافية

حرصت الجيوبوليتكا الإسرائيلية على إعادة رسم الخريطة الجيوديمغرافية في الأغوار بما يتماشى مع مخططاتها الرامية إلى جعل المنطقة وكأنها أراضي متنازع عليها، من خلال اقتلاع السكان الفلسطينيين منها وتمزيق وحدتها الجغرافية و السياسية عبر إقامة المستعمرات على امتداد المنطقة وجلب اليهود المهاجرين للسكن فيها، ومصادرة الأراضي وإقامة الجدران العازلة والحواجز الفاصلة والطرق الالتفافية، وجميعها تعد أدوات للجيوبوليتكا التوسعية في الأغوار، ورغم أن الجيوبوليتكا الإسرائيلية حققت أقصى ما يمكن أن تصل إليه في أطماعها الرامية للسيطرة على الأغوار، إلا أن مشروعها الاستعماري الاستيطاني في الأغوار قد فشل عملياً في جذب أعداد كبيرة من المستعمرين.

وهو الأمر الذي دفع الجيوبوليتكا الإسرائيلية للتركيز على الدواعي الأمنية في سعيها لإبقاء سيطرتها على الأغوار، باعتبار المنطقة ضرورة حيوية كجزء من نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، وأن نزع السيادة الأمنية الإسرائيلية عنها بمثابة إعلان حرب، أو أن هذا الأمر سيؤدى إلى الحرب.

وفي السنوات الأخيرة استغلت إسرائيل الظروف الفلسطينية الحالية من انقسام سياسي وجغرافي وحالة تشرذم وضعف، بالإضافة إلى الأوضاع الإقليمية والدولية الراهنة، في فرض الحقائق الديموجغرافية على الأرض وفقاً لرغباتها الجيوبوليتكية، ترافق ذلك مع حملة إعلامية واسعة تهدف لإقناع الرأي العام بأهمية بعض المناطق في الضفة الغربية لأمن إسرائيل ومستقبلها، سواء على جانب الجيوبوليتكا الداخلية من خلال حشد رأى عام إسرائيلي يدعم هذا التوجه، أو على صعيد الجيوبوليتكا الخارجية من خلال كسب الموقف الأمريكي الحليف الجيوستراتيجى لإسرائيل بجانبها، وذلك باعتبار هذه المناطق لا يمكن الاستغناء عنها في

أي تسوية سياسية قادمة، لأسباب جيوديمغرافية واستراتيجية دفاعية ومائية، وبالتالي يجب أن يتم ضمها لإسرائيل أو ضمان تواجد إسرائيلي طويل الأمد في أي حل نهائي مع الفلسطينيين.

وبناءً على ما سبق فإن الجانب الإسرائيلي قد ركز على الجوانب الأمنية في الاتفاقيات المرحلية مع الجانب الفلسطيني، ومن المؤكد أنه سيركز عليها في مفاوضات الوضع الدائم مدعماً موقفه بثلاثة اعتبارات رئيسة هي:

1-أهمية موقع الضفة الغربية في المفهوم الأمني الاستراتيجي الشامل لإسرائيل.

2-إحباط أي قدرة مستقبلية للفلسطينيين لتهديد مراكز السكان الرئيسة في إسرائيل ومناطقها الحيوية.

3-حماية المستعمرات والأمن الشخصي للمستعمرين لاسيما في المناطق المتاخمة للتجمعات الفلسطينية.

انطلاقاً من هذا التصور عملت الجيوبوليتكا الإسرائيلية على حسم خياراتها على الأرض، كخطوة استباقية تفرض من خلالها شروطها للتسوية السياسية في أية مفاوضات مستقبلية، من خلال الربط بين ما تقوم به إسرائيل على الأرض، وبين ما تطالب به في المفاوضات، حيث نجد حكومة نتنياهو تقوم بشن أكبر وأوسع هجمة على الأغوار منذ توليها الحكم، وخاصة ضمن سياسة هدم المنازل والمنشآت، وتهجير السكان، ومصادرة الأراضي، وإقامة الجدار العازل على طول نهر الأردن، وجميعها تحمل معاني وتطبيقات الحرب ضد الأرض والإنسان.

مناقشة مستقبل الأغوار من الناحية الجيوبوليتكية حسب رؤية الباحث من خلال المحاور الآتية:

1-4-6-الحقائق الجيوبوليتكية وأفاق التسوية السياسية:

ما أن تقرر حسم مصير الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، من خلال عملية السلام التي تبدأ بالمفاوضات، وتنتهي بالوصول إلى تسوية سياسية، التي من المفترض أن تؤدي في نهاية المطاف إلى إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومتصلة جغرافياً وقابلة للحياة، إلا أن هذا الأمر أصبح صعباً في ضوء الرؤى الجيوبوليتكية الإسرائيلية القائمة، والوقائع التي فرضتها إسرائيل على الأرض، بالإضافة إلى المطالب والشروط التي تضعها إسرائيل للوصول إلى التسوية السياسية، وفى الأغوار الفلسطينية كرست الجيوبوليتكا الإسرائيلية مجهوداتها الرامية للسيطرة على المنطقة من خلال: الاستعمار الاستيطاني، والطرق الالتفافية، والجدران العازلة والحواجز الفاصلة، والسيطرة الأمنية على مناطق واسعة من الأغوار، خاصة المناطق ذات الموارد المائية والموارد الطبيعية والأراضي الزراعية الخصبة.

يرى الباحث أن تحليل الواقع الجيوبوليتكى للأغوار، يظهر جلياً من خلال توضيح أماكن المستعمرات ومساحاتها، والطرق الالتفافية التي تربطها ببعض وتربطها بالداخل الإسرائيلي، وكذلك مواقع القواعد العسكرية الإسرائيلية والمناطق الأمنية المغلقة، ومواقع الحواجز العسكرية والجدران العازلة، بالإضافة إلى المساحات الأخرى المصنفة(ج)، والخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الأمنية والمدنية الكاملة، والتي تظهر في وسطها التجمعات السكانية الفلسطينية بالأغوار، والتي أشبه ما تكون بالثقوب المعزولة، انظر الخريطة رقم (4.7).

حيث تسيطر "إسرائيل" فعلياً على 85% من مساحة الأغوار الفلسطينية، وهى المساحة المحظورة أمام الفلسطينيين، بدواعي مختلفة كما يبين الجدول رقم (4.13)، وفى نفس الوقت تفتح هذه المناطق أمام المستعمرين اليهود، اللذين بلغ عددهم في العام 2012، حوالى 7664مستعمراً، موزعين على 32 مستعمرة منتشرة على طول امتداد الأغوار، رافق ذلك اجراءات متسارعة في السنوات الأخيرة، استهدفت التضيق على السكان وتهجيرهم خاصة في المناطق المصنفة (ج)، ومن خلال وسائل متعددة مثل " هدم المنازل والمنشآت، واستهداف الأمن الشخصي للمواطنين الفلسطينيين من قبل المستعمرين والجيش، ومنع إقامة أية مباني أو مشاريع سواء عامة أو خاصة، وتقييد حركة السكان من وإلى الأغوار، ومنع حفر أو تطوير آبار المياه والتحكم في كمية الضخ من الآبار، والتهجير المؤقت والدائم للسكان كما سبق الإشارة، وغيرها من الإجراءات الكثيرة.

وتشير الإجراءات الإسرائيلية على الأرض بأنها ماضية في مخططاتها الخاصة بهذه المنطقة، وأنها تضع عقبات تعيق أية فرصة أمام أي تقدم حقيقي للوصول إلى تسوية سياسية، حيث تسعى من خلال ذلك إلى تحقيق هدفين:

الأول: العمل على فرض الأمر الواقع على الأرض، بما يحقق مصالحها الحيوية ويكرس وجودها في المنطقة، واستخدام ذلك ورقة رابحة في أية مفاوضات مستقبلية مع الفلسطينيين.

الثاني: الضغط على الفلسطينيين للقبول بشروطها للتسوية السياسية، وإذا رفضوا فإن إسرائيل ماضية في تنفيذ استراتيجيتها تجاه الأغوار.

ومن أجل تكريس ذلك، تستغل إسرائيل حالة التأزم التي يعاني منها الجانب الفلسطيني، وتركز على الحلول الجزئية والانتقالية، واستثمرت حالة الانقسام الفلسطيني وما نتج عنها من انقسام سياسي وجغرافي، والذي أوجد حالة من الضعف والتفكك لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وللسلطة الفلسطينية، للتهرب من التزاماتها تجاه عملية السلام، واستغلال هذا الواقع لتحقيق أطماعها الجيوبوليتكية، ليس في الأغوار فحسب وإنما في كل الضفة الغربية، لفرض سياسة الأمر الواقع وتغيير الخريطة الجيوديمغرافية للأراضي الفلسطينية بكاملها.

إن حكومة نتنياهو كما الحكومات التي سبقتها، تسعى إلى تحقيق ما يتفق مع أطماعها في الأراضي الفلسطينية، وأنها ضد حل الدولتين وضد قيام دولة فلسطينية، كما عبر عن ذلك صراحة نتنياهو إثناء الانتخابات الأخيرة في مارس 2015م، عندما أعلن أنه سيعارض إقامة دولة فلسطينية لو أعيد انتخابه، فهو يريد دولة حدودها الجدار وبدون القدس والأغوار، ويرفض العودة لحدود 1967م، على اعتبار أن هذه الحدود غير قابلة للدفاع عنها.

وفى المقابل يصر الوفد الفلسطيني على انسحاب إسرائيلي كامل من الضفة إلى خطوط الرابع من يونيو عام 1967، مع الموافقة على تبادل محدود للأراضي، مع ضمان السيادة الفلسطينية على الحدود الشرقية مع الأردن، ويمكن لقوات دولية متفق عليها أن تراقب تطبيق ما يتم الاتفاق عليه في الوضع النهائي،

وعليه فإن كامل أراضي الأغوار ومنطقة شمالي البحر الميت، هي أراضي فلسطينية خالصة يجب انهاء الاحتلال الإسرائيلي لها بالكامل.

ويرى الباحث: أنه بعد سبعة عشر عاماً من المفاوضات السياسية مع إسرائيل حول قضايا الوضع النهائي، ما زالت إسرائيل مصرة على مواقفها بشأن السيطرة على الأغوار تحت مسميات الحفاظ على الأمن الإسرائيلي، وهو الأمر الذي يتناقض مع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته الفلسطينية ذات السيادة على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام1967م، وبما أن الوصول إلى التسوية السياسية وحل قضايا الوضع الدائم يقتضي التفاوض على أساس توازن الحل ووضع أليات تنفيذ مبادئ وقرارات عملية السلام، القائمة على مبادلة الأرض بالسلام وتطبيق قراري مجلس الأمن رقم" 242،338" ، وليس المفاوضة على حقوق الشعب الفلسطيني، وهذا يتطلب رفع عصى الأمن الإسرائيلي من دواليب عملية السلام، ليتم تشكيل أليات الحل السياسي الدائم والعادل.

إن تعثر المفاوضات في الجولات السابقة ووصولها إلى طريق مسدود في الجولة الأخيرة "2013-2014م"، يعكس مدى التصادم الواضح بين الرؤية الإسرائيلية والأخرى الفلسطينية، ويدلل على أن آفاق التسوية بشأن مسألة الأغوار في المفاوضات، في ظل الرؤي الجيوبوليتكية، والمطالب الأمنية الإسرائيلية الحالية في الأغوار الفلسطينية، تحول دون أي تقدم في مسار المفاوضات حول التسوية السياسية مع الفلسطينيين، كما أن سياسات الحكومة الإسرائيلية حول الأمن تزايدت مع الطرح الأمريكي الأخير، ومن غير المنتظر أن تُقدم الحكومة الإسرائيلية على تقديم أية تنازلات في ظل الوضع الفلسطيني الراهن، وهو ما يعقد الوصول إلى تسوية سياسية في المدى المنظور، ما لم تطرأ تغييرات جذرية في الساحة الإسرائيلية والإقليمية والدولية، تبدل مسار الأحداث وتدفع باتجاه تحقيق تسوية سياسية عادلة وشاملة.

2-4-6-نحو استراتيجية وطنية فلسطينية:

تشير الوقائع الميدانية الإسرائيلية على الأرض، بأنها ماضية في محاولات تحقيق أهدافها الجيوبوليتكية في الأغوار، وفرض الأمر الواقع الذي يصعب الرجوع عنه مستقبلاً، وهو ما تحاول إسرائيل إقناع المجتمع الدولي به، الأمر الذي يتطلب من الجانب الفلسطيني العمل على وضع استراتيجية وطنية واضحة وحازمة في مواجهة الجيوبوليتكا الإسرائيلية، وللوصول إلى ذلك يجب العمل من خلال المحاور الآتية:

المحور الأول: على المستوى الوطني الفلسطيني.

1-العمل علي إنهاء الانقسام الداخلي، وتحقيق الوحدة الوطنية، على أسس وطنية ورؤية فلسطينية واضحة ومحددة الأهداف والوسائل وقابلة للتنفيذ، لمواجهة الأطماع الجيوبوليتكية الإسرائيلية التوسعية، فبدون استعادة الوحدة الوطنية، فإن الأخطار ستهدد القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وتجعلنا عاجزين عن القيام بمهماتنا الكفاحية كما ينبغي لتحقيق أهدافنا الوطنية.

2–تمكين المواطنين الفلسطينيين من الصمود ومواجهة الممارسات الإسرائيلية في الأغوار، من خلال إقامة المشاريع التنموية وتطوير البنية التحتية، واستصلاح الأراضي الزراعية ودعم المزارعين، وتعمير ما يدمره الاحتلال، وتعويض المواطنين المتضررين من ممارسات الاحتلال.

3–التعامل مع كافة مناطق الأغوار على أنها وحدة جغرافية وإدارية واحدة، وليس عبر التقسيمات الإدارية والسياسية القائمة حالياً، بما يضمن وحدة العمل المؤسساتي والشعبي، ويعزز أليات التواصل مع المواطنين ويدعم صمودهم.

4–إنشاء صندوق للتنمية ودعم الإسكان في الأغوار لمواجهة ادعاءات إسرائيل بأن الأغوار فارغة من السكان، وذلك بتشجيع الفلسطينيين على السكن في الأغوار، وتقديم التسهيلات اللازمة لذلك، بهدف زيادة الكثافة السكانية، خاصة في المناطق المهددة بالمصادرة، والمناطق المجاورة للمستعمرات لوقف زحفها وتوسعها، ولتمكين الوضع الديمغرافي الفلسطيني في الأغوار.

5–الانخراط الواسع في المقاومة الشعبية للاحتلال بكل أشكالها، بما في ذلك التصدي للاستعمار الاستيطاني والمستعمرين، وتحويل كل شبر من الأرض الفلسطينية التي يصادرها الاحتلال إلى ساحة جديدة للاشتباك الجماهيري معه، وتشكيل قوى ضغط فلسطينية مؤسسية وشعبية، تشكل عنصر قوة وتحشيد للطاقات الفلسطينية الوطنية والشعبية، واستثمارها في إطار مقاومة الاحتلال ومخططاته التوسعية، فرغم إبداع الجماهير في تقديم النماذج المتعددة والمتطورة لهذا النضال، إلا أنه لم يأخذ مداه كما ينبغي، كما أن مساهمات القوى السياسية والوطنية أقل بكثير من قدرة هذه القوى ومن الحد الأدنى المقبول منها.

6–تفعيل وتكثيف العمل الإعلامي والجماهيري، لتسليط الضوء على معاناة السكان، وتوعية الرأي العام الفلسطيني وتشكيله بما يخدم المصالح الوطنية، ويفضح الممارسات الجيوبوليتكية الإسرائيلية التوسعية في الأغوار وفى باقي الضفة الغربية.

المحور الثاني: على مستوى العلاقة مع إسرائيل.

1–وضع رؤية فلسطينية واضحة للتعامل مع الجانب الإسرائيلي في كل ما يتعلق بمسار التسوية السياسية، من خلال تحديد الأهداف والوسائل والأولويات الفلسطينية، والتمسك بالمرجعيات الدولية سواء" القانون الدولي أو القرارات الأممية الخاصة بالقضية الفلسطينية" كأساس لأية مفاوضات مع إسرائيل، وعدم الانجرار وراء المواقف والادعاءات الإسرائيلية وكأنها أمر واقع.

2–إجراء مراجعة سياسية ووطنية في النهج والأداء التفاوضي، خاصة بالعدول عن الاستراتيجية القائمة حالياً على خيار حصري هو المفاوضات، واختبار أوراق القوة الفلسطينية واستنهاضها في مواجهة التطرف الإسرائيلي، وهذا هو الأسلوب الأنجح كبديل للنهج التفاوضي الحالي الذي ثبت فشله على مدى سبعة عشر عاماً.

3–تحسين عناصر القوة في المفاوضات من خلال: التسلح بالإجماع الوطني، وبموقف شعبي فلسطيني يعبر عنه من خلال المقاومة الشعبية السلمية الرافضة للأطماع الإسرائيلية، بالإضافة إلى تحديد دقيق لهدف

المفاوضات في ظل استمرار إسرائيل في سياستها الرامية إلى فرض الوقائع على الأرض، وهو الأمر الذي يفضح الممارسات الإسرائيلية ويكشف الموقف الإسرائيلي أمام الرأي العام.

4-أن تكون العلاقة مع إسرائيل مبنية على التبادلية، وليس الارتهان لحسن النية لدى الجانب الإسرائيلي، والانتقائية في التعامل مع القضايا الفلسطينية، وعدم القبول بتجزئة الحلول والقضايا، وربط مسألة التنسيق الأمني بمدى التقدم بالعملية السياسية.

5-إعادة إحياء وتفعيل سياسة المقاطعة الشاملة لإسرائيل على الصعيد الاقتصادي والثقافي وغيرها، وطنياً وقومياً ودولياً، وهناك العديد من مؤشرات النجاح الممكنة على هذا الصعيد، والتي يمكن تطويرها وتفعيلها كورقة ضاغطة على الاحتلال والمستعمرين الجاثمين على الأراضي الفلسطينية.

المحور الثالث: على المستوى الإقليمي والدولي.

1-تفعيل العلاقات الفلسطينية مع الدول الشقيقة في الإقليم خاصة الدول المؤثرة، والتشاور والتنسيق معها في سبل معالجة المشكلات الناتجة عن المواجهة مع إسرائيل، لكن في إطار صيانة القرار الوطني المستقل.

2-العمل مع الشقيقة الأردن لتطوير موقف موحد من مفهوم الترتيبات الأمنية في الأغوار وعلى نهر الأردن، وضمن منظومة إقليمية لمواجهة الادعاءات الإسرائيلية حول المخاوف الأمنية القادمة من الشرق.

3-تفعيل القرار الأممي بمنح دولة فلسطين دولة مراقب في الأمم المتحدة، بالذهاب إلى الانضمام إلى المؤسسات الدولية سواء التابعة للأمم المتحدة أو التي خارجها، خاصة محكمة الجنايات الدولية ومحكمة العدل الدولية ومجلس حقوق الإنسان، لمحاسبة الاحتلال على جرائمه من جهة، ولما لذلك من تأثير إيجابي وتوفير المرجعيات الدولية المساعدة لكفاح شعبنا ضد الاحتلال وسياساته، لنزع الشرعية الدولية عن الاحتلال وإجراءاته العنصرية.

4-التحرك الدولي ضمن رؤية سياسية ووطنية ذات طابع سياسي ودبلوماسي احترافي في المحافل الدولية، يقوم على استعادة القضية الوطنية لمكانتها الدولية، وجعل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بأسباب نشوء القضية الفلسطينية هي المرجعية الأساسية للعملية التفاوضية.

7-الخاتمة

وعليه فإن هذه الدراسة التي تتناول الأغوار الفلسطينية في مفاوضات التسوية السياسية "دراسة جيوبوليتكية" توضح مجموعة من الحقائق، وتبين المخاطر التي تهدد الفلسطينيين ديمغرافياً وجغرافياً وسياسياً، من أجل العمل على مواجهة الأبعاد الجيوبوليتكية الإسرائيلية في الأغوار الفلسطينية وأطماعها التوسعية، والتي سيكون لها تأثير سلبي على الدولة الفلسطينية المستقبلية.

ولقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، وهي كما يلي:

7.1-النتائج:

فيما يلي عرض لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

7.1.1-أظهرت الدراسة أن منطقة الأغوار الفلسطينية "ميدان الدراسة" تشكل إقليم ذا شخصية طبيعية ومزايا متفردة، وهي ذات أهمية جيوستراتيجية للفلسطينيين لتمتعها بالخصائص الآتية:

1-من الناحية الجغرافية: تشكل الأغوار الفلسطينية 20% من مساحة الضفة الغربية، المساحة الأكبر بين المناطق الفلسطينية، كما أن الأغوار ذات موقع استراتيجي هام، إذ تشكل الأغوار القطاع الشرقي للدولة الفلسطينية، ومنطقة الحدود والعبور للضفة الغربية على العالم، وصمام التواصل مع الامتداد العربي شرقاً، وحلقة وصل مهمة بين المدن الفلسطينية الرئيسة، لذلك فهي مهمة لناحية ترسيم الحدود السياسية والسيادية للدولة الفلسطينية حسب حدود عام 1967م، كما أنها تشرف على نهر الأردن والبحر الميت، وهو ما يعني حق المشاطأة والمشاركة في كامل الحقوق الواقعة داخل حدود هاتين المنطقتين، بما فيها المصادر المائية والطبيعية، وبالتالي السيطرة وكيفية إدارة المصادر المشتركة فيهما، يضاف إلى ذلك أهمية المنطقة للأمن القومي الفلسطيني، ولتأمين حدود الدولة الفلسطينية، ولضمان حرية التواصل الإقليمي داخل الضفة الغربية ومع الخارج.

2-من الناحية الديمغرافية: كانت الأغوار عامرة بأهلها الفلسطينيين منذ القدم وحتى احتلالها من قبل اسرائيل عام 1967م، التي عمدت من خلال أدواتها الجيوبوليتكية إلى تفريغ المنطقة من سكانها، وسعيها لتغيير تركيبتها الديمغرافية لصالح اليهود المستعمرين، لذا أصبحت الأغوار من أقل المناطق الفلسطينية كثافة سكانية رغم مساحتها الواسعة، لذلك فهي تعتبر مهمه لمستقبل الدولة الفلسطينية كمنطقة تطوير عمراني، يمكن استغلالها في بناء المراكز العمرانية واستيعاب الأعداد المتزايدة من السكان، وتخفيف الضغط السكاني المتمركز في المدن الفلسطينية الرئيسة.

3-من الناحية الحضارية: تمثل الأغوار جزءاً أصيلاً من تاريخ وحضارة الشعب الفلسطيني، وتحوي في داخلها الكثير من تراثه وثقافته، ففيها أريحا أقدم المدن على وجهة الأرض، ونهر الأردن لما له من مكانة خاصة ودور في صياغة الحياة منذ تشكل، وكذلك البحر الميت وما له تاريخ عريض تشهد له الاثار المكتشفة من حوله، يضاف إلى ذلك ما يقرب من 80 موقع أثرياً وتنوعاً حضارياً وإرثاً إنسانياً مهماً، لذلك

يتطلع الفلسطينيون للعمل على بعث هذ الإقليم ليكون منسجماً مع دوره الحضاري والإرث التاريخي الذى خطه عبر الزمن والمخزون الاقتصادي الذى ينطوي عليه.

4-من الناحية الاقتصادية: تتمتع الأغوار بموارد طبيعية واقتصادية كبيرة، أهمها وفرة الأراضي الزراعية الخصبة، وغناها بالمصادر الطبيعية وبوفرة المياه في باطنه وعلى سطحه، يضاف إليها الموارد الطبيعية للبحر الميت، كما أن الأغوار تمثل بيئة سياحية فريدة، هذه المميزات يمكن استغلالها في تطوير قطاعات اقتصادية عديدة، أهمها قطاع الزراعة والصناعة والسياحة، وكذلك قطاع الإسكان والتطوير وبتناغم وتكامل مع كل المناطق الفلسطينية الأخرى، وبالتالي المساهمة في تطوير اقتصاد مزدهر، نظراً لما سبق، شكلت الأغوار أهمية جيوستراتيجية للفلسطينيين كجزء أساسي من دولتهم الموعودة .

7.1.2-أدركت الجيوبوليتكا الإسرائيلية أهمية الأغوار الجيوستراتيجية مبكراً، وسعت للسيطرة على هذا الإقليم للأسباب الآتية:

1-تمثل الأغوار القطاع الحدودي الشرقي للضفة الغربية المحتلة، الممتد بطول 70 كم هوائياً تقريباً، من بيسان شمالاً حتى البحر الميت جنوباً، لذا اعتبرتها "إسرائيل" ذات مكانة حيوية بالنسبة لحدودها الأمنية الآمنة وعلاقتها بالعالم العربي عموماً والفلسطينيين خصوصاً.

2-تعتبر الأغوار منطقة فاصلة جغرافياً وديمغرافياً بين الضفة الغربية ومحيطها العربي من الشرق، من خلال إشرافها على مانع طبيعي هو نهر الأردن.

3-تمتع المنطقة بموارد مائية وفيرة خاصة مياه نهر الأردن والحوض الشرقي، بالإضافة إلى أراضيها الخصبة، ومواردها الطبيعية والاقتصادية، خاصة في منطقة البحر الميت.

7.1.3-نظراً لأهمية الأغوار الجيوستراتيجية فإن الجيوبوليتكا الإسرائيلية اعتبرتها مجالاً حيوياً للتوسع فيها، يحقق لها مجموعة من الأهداف الحيوية المتمثلة بالآتي:

1-أنها مجالاً أرضياً يوفر لإسرائيل عمقاً استراتيجياً، كمنطقة عازلة توفر لها الإنذار المبكر وتمنع تعرض عمقها الاستراتيجي لخطر الهجوم من الشرق، وكذلك لمنع تطوير بنية تحتية " للإرهاب" في الضفة الغربية مستقبلاً.

2-أنها مجالاً حيوياً مائياً، يتمثل بالسيطرة على كامل الموارد المائية لنهر الأردن، بالإضافة للسيطرة على البحر الميت واستغلال موارده الطبيعية والاقتصادية، واعتبار هاتين المنطقتين ضمن مجالها الحيوي.

3-المجال الحيوي الاقتصادي، والذي يتخطى حدود الضفة الغربية، باعتبار المنطقة واحة استثمار هائلة للاقتصاد الإسرائيلي، ومنطقة تكامل اقتصادي مع المناطق الإسرائيلية الأخرى.

4-سياسياً فإن السيطرة على الأغوار تستهدف محاصرة الدولة الفلسطينية المستقبلية في إطار طوق إسرائيلي محكم، ويمنع التواصل الجغرافي بين الضفة والأردن إضافة إلى منع حل الدولتين والقضاء على فكرة استقلالها السياسي والاقتصادي.

لذلك فإن منطقة الأغوار تعتبر مجالاً حيوياً بالنسبة "لإسرائيل"، ومن هنا يأتي اشتراط بقاء قواتها المحتلة منتشرة على امتداد نهر الأردن في أي اتفاق تسوية يتم التوصل إليه مع الجانب الفلسطيني.

7.1.4–استخدمت الجيوبوليتكا الإسرائيلية مجموعة من الأدوات لتغيير التركيبة الجيوديمغرافية في الأغوار بما يتناسب ومخططاتها المستقبلية، ولفرض الأمر الواقع ومنها:

1–الاستعمار الاستيطاني: من خلال مصادرة الأراضي والاستيلاء على المياه وشق الطرق الاتفاقية، أقيمت المستعمرات للسيطرة على أكبر مساحة من الأرض، وخلق تواجد ديمغرافي يهودي في المنطقة، وهو الأمر الذي أدى إلى تمزيق الوحدة الجغرافية والسياسية للأغوار.

2–الجداران والحواجز العازلة: وتعد من أخطر المشاريع الجيوبوليتكية التوسعية في الفترة الأخيرة كونه يرسم الحدود بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ويعتبر خطوة استباقية لترسيم حدود الدولة الفلسطينية المستقبلية، والتي من المفترض أن تشمل جميع أراضي الأغوار بما فيها نهر الأردن والبحر الميت، الواقعة ضمن حدود العام 1967م.

3–التهجير القسري للسكان: استخدمت أساليب التهجير المؤقت والدائم، بالإضافة إلى سياسية هدم المنازل والمنشأت، التي هدفت إلى إعادة توزيع السكان، وتفريغ المناطق المراد السيطرة عليها من سكانها العرب.

7.1.5–الأساس في أية تسوية للسلام مع إسرائيل هو إقامة الدولة الفلسطينية على كامل الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967م، ومن الواضح أن المطالب الإسرائيلية وإجراءات الأمر الواقع في الأغوار تعني إفراغ هذا المضمون من معناه، وبالتالي فإن الإبقاء على أية أجزاء من الأغوار تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية، يعني أن أجزاء من الأراضي الفلسطينية سيتم استثنائها وضمها لإسرائيل، وهو الأمر الذي سيكون له تأثيرات كبيرة على مستقبل الدولة الفلسطينية في جوانب عدة منها:

1–الجانب السياسي: ستكون الدولة الفلسطينية محاصرة من كل الجهات من قبل إسرائيل، ومقطعة الأوصال ومقسمة إلى كانتونات معزولة، ولا تتمتع بالاستقلال الفعلي ولا تمارس سيادتها وسلطتها العملية على الأرض، وستكون غير قابلة للحياة والاستمرار، وستبقى خاضعة وتابعة بشكل مباشر أو غير مباشر لأوامر وهيمنة إسرائيل ومصالحها السياسية والأمنية والاقتصادية.

2–الجانب الأمني: إن بقاء السيطرة العسكرية والمواقع العسكرية والمناطق الأمنية وأي مستعمرات في الأغوار، هو بمثابة إبقاء الفلسطينيين في حالة مواجهة واستنفار دائم مع الجيش الإسرائيلي الذي سيكون له الحق في التدخل في أي وقت وأي مكان، كلما استدعت الضرورة الأمنية لذلك، ووفقاً لما يراه القادة الأمنيون المكلفون بتوفير الحماية والحفاظ على الأمن.

3–الجانب الاقتصادي: سيلحق الضرر بمساحات واسعة من الأراضي الزراعية خاصة تلك المحاذية لنهر الأردن، والتي تعتبر من أكثر مناطق الضفة الغربية خصوبة وصالحة للزراعة، وكذلك حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى مياه نهر الأردن ومشاركة الفلسطينيون في حقوقهم المائية الجوفية والاستيلاء عليها بدون وجهة حق ، بالإضافة إلى حرمانهم من حق المشاطأة في البحر الميت، وبالتالي حرمانهم من حقوقهم في مواردة الطبيعية، وهو ما يلحق بالاقتصاد الفلسطيني خسائر فادحة ، ويكون لذلك تبعات مدمرة على أمن وحياة ومستقبل المواطن الفلسطيني وعلى البيئة والدولة الفلسطينية.

7.1.6-نتيجة فشل مشروع الضم الكلى للأغوار، تسعى الجيوبوليتكا الإسرائيلية عبر مشروعها الأمني في الأغوار، على ضم أجزاء من الأغوار إلى سيادتها، تحت مسميات مختلفة تبادل أراضي، مناطق أمنية، استئجار دائم أو مؤقت، وجميعها يعنى استمرار الاحتلال، وسوف تصر على الاحتفاظ بمنطقتين جغرافيتين هما:

1-المنطقة المحاذية لنهر الأردن: والتي ستتيح لإسرائيل الاستيلاء على مياه نهر الأردن والأحواض المائية الجوفية والجوانب الزراعية والاقتصادية في منطقة غنية بمواردها، ومنع التواصل الجغرافي بين الضفة والأردن.

2-المنطقة الواقعة ما بين البحر الميت والقدس: والتي ستتيح لإسرائيل إحكام سيطرتها على البحر الميت والاستيلاء على موارده الطبيعية من جهة، وتقسيم الضفة الغربية إلى قسمين عرضيين لتسهيل السيطرة على الدولة الفلسطينية من جهة ثانية.

7.1.7-بالرغم من أن جميع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تمسكت بضرورة بقاء الأغوار تحت السيادة الإسرائيلية لضرورات الأمن الإسرائيلي كما تدعي، إلا أن هذا الموقف من مستقبل بقاء الأغوار تحت السيادة الإسرائيلية، لم يعد موحداً لدى قطاعات عديدة من المجتمع الإسرائيلي خاصة في صفوف المؤسسة العسكرية، بالإضافة إلى غياب الإجماع الوطني الإسرائيلي من مسألة الأغوار، حيث توجد وجهات نظر متوازية حول مسألة الضم أو الانسحاب، وهو الأمر الذي يمكن استثماره واعتباره ركن أساسي في مواجهة الموقف السياسي للحكومة الإسرائيلية برفض الادعاءات الأمنية، وعلى الموقف الفلسطيني الرسمي التشديد على أن اتفاقية سلام حقيقية مع الفلسطينيين توفر علاقة طبيعية بين الطرفين وتقلل من دوافع التخوف الأمني الإسرائيلي.

7.1.8-الموقف الأردني المعلن من مسألة الأغوار، يتطابق مع المواقف الفلسطينية، ويرفض أية سيطرة إسرائيلية على الأغوار.

7.1.9-ازدواجية الموقف الأمريكي الرسمي، فهو يؤيد السيادة الفلسطينيين على الأغوار من الناحية النظرية، إلا أن مواقفه العملية من المطالب الإسرائيلية، تدل على أنه يتبنى الموقف الإسرائيلي ويتفهم الحاجات الأمنية الإسرائيلية في الأغوار، ويطرح حلول أقرب للمواقف الإسرائيلية وعلى حساب الحقوق الفلسطينية، وهو الأمر الذي ينفى عنه صفة الوسيط النزيه والمحايد في عملية السلام.

7.2-التوصيات:

بعد عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن اقتراح بعض التوصيات التي يمكن الاستفادة منها وهي:

1-العمل بسرعة على وضع استراتيجية فلسطينية متكاملة، لمواجهة الأطماع الجيوبوليتكية الإسرائيلية التوسعية، وإرساء رؤية قادرة على الصمود والمواجهة، من خلال العمل على تقديم الدعم المادي والمعنوي الفوري والمستمر للمواطنين الفلسطينيين المتضررين من الممارسات الإسرائيلية، وذلك لتعزيز صمودهم على أرضهم والحيلولة دون تهجيرهم.

2-الإسراع في قيام الحكومة الفلسطينية بتنفيذ مشاريع البنية التحتية من شبكات الكهرباء والمياه والمجاري وشق وتعبيد الطرق لربط التجمعات السكانية الفلسطينية مع بعضها ومع المدن الفلسطينية الأخرى، لتعزيز التواجد السكاني والعمراني الفلسطيني، ودعم مشاريع الإسكان في كل مناطق الأغوار، وخاصة بجوار المستعمرات، لمنع زحف المستعمرات مستقبلاً، وعدم التقيد بالإجراءات التي يفرضها الاحتلال على الأرض، بالإضافة إلى إعادة بناء ما يهدمه الاحتلال من منازل ومنشأت، والعمل على دعم المزارعين واستصلاح أراضي زراعية جديدة، والمساعدة على تسويق منتجات المزارعين.

3-الاستفادة من الموقف الدولي الذي مثلته اللجنة الرباعية في عام2012م باعتبار المناطق "ج" حاجة حيوية للفلسطينيين وللدولة الفلسطينية، والدخول في مذكرات تفاهم مع الدول المهمة لإقامة وتطوير المشاريع التنموية في الأغوار، لحسم الجدل حول مكانة هذه المناطق في الوعي الدولي.

4-وضع استراتيجية فلسطينية خاصة بالعمل مع المجتمع الدولي لفرض القانون الدولي على إسرائيل فيما يخص المستعمرات وسرقة الموارد الطبيعية، وهدم المنازل وتهجير السكان، مع التركيز على الصورة الإنسانية التي أوجدتها الجيوبوليتكا الإسرائيلية في الأغوار.

5-السعي لبلورة جيوبوليتكا فلسطينية وطنية تركز على التعامل مع الخيارات المتاحة في إطار المصلحة الوطنية العليا، ومواجهة التحديات الجيوبوليتكية المفروضة عليها من قبل إسرائيل، وعدم القبول بأية اتفاقات حول" تأجير أراضي، تبادل أراضي، محميات طبيعية"، مع إسرائيل في إطار مشكلات وشروط تطرحها إسرائيل، إنما يكون ذلك بعد قيام دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة وليس في ظل الاحتلال.

6-السعى من أجل تطوير مجموعة حجج أمنية مقنعة مقابل الحجج الأمنية الإسرائيلية، وطرح بعض الحلول العملية للإشكالات الأمنية غير تلك المبنية على فرضية حسن النية عند الطرف الأخر كما تفعل إسرائيل.

7-العمل مع المملكة الأردنية الهاشمية لتطوير موقف موحد من مفهوم الترتيبات الأمنية في الأغوار وعلى نهر الأردن، وضمن منظومة إقليمية لمواجهة الادعاءات الإسرائيلية حول المخاوف الأمنية القادمة من الشرق.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق:

1-الأمم المتحدة، **وثيقة اتفاق إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت**، المؤرخة 1993/11/8م، المنشورة على موقع الأمم المتحدة، نيويورك.

2-الأمم المتحدة، **وثيقة اتفاق القاهرة حول قطاع غزة ومنطقة أريحا**، المنشورة على موقع الأمم المتحدة، نيويورك.

3-البنك الدولي، وثيقة رقم "AUS2922"، **الضفة الغربية وقطاع غزه الاقتصاد الفلسطيني ومستقبل المنطقة ج**، المؤرخة 2013/10/2م، الصادرة عن مكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ثانياً: الكتب العربية والمترجمة:

1-الأمم المتحدة، (2008)، **قضية فلسطين في الأمم المتحدة**، منشورات إدارة الإعلام بالأمم المتحدة، نيويورك

2- التخطيط الفلسطيني، مركز، (2010)، **قراءات استراتيجية "رؤية غيور آيلاند لحل الدولتين**، السنة 3، العدد 5، مركز التخطيط الفلسطيني، غزه، فلسطين

3-جارودي، رجاء، (1996)، **الأساطير المؤسسة للسياسية الإسرائيلية**، دار الغد العربي، ط1، القاهرة

4-جبر، يحيى، (2014)، **أوراق وقائع مؤتمر سدنة الغور أريحا وشاطئيها "البحر والنهر**"، دائرة المعارف الفلسطينية بجامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين

5-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2012)، **التعداد الزراعى-2010، النتائج النهائية-محافظة أريحا والأغوار**، رام الله – فلسطين

6-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2013)، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2013**، رقم 14، رام الله، فلسطين

7-دائرة شؤون المفاوضات، **منظمة التحرير الفلسطينية، (2011)**، نظره على المفاوضات، قسم الإصدارات، رام الله، فلسطين

8-الدباغ، مصطفى مراد، (1991)، **بلادنا فلسطين**، مج1، ق2، بيروت، لبنان

9-دوغين، ألكسندر، (2004)، **أسس الجيوبوليتكا-مستقبل روسيا الجيوبوليتيكى**، ترجمة: عماد حاتم، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان

10-رياض، محمد، (1979)، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتك "دراسة تطبيقيه على الشرق الأوسط**"، ط2، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان

11-الزيتونة للدراسات والاستشارات، مركز، (2012)، **الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية"1993**، 2011 "، مركز الزيتونة، بيروت، لبنان

12-سلطة المياه الفلسطينية، وزارة الزراعة، (2010)، **تطوير الأغوار الفلسطينية، خطة تطوير مصادر المياه في محافظات الأغوار**، رام الله، فلسطين

13-السيد حسين، عدنان، (1989)، **التوسع في الاستراتيجية الإسرائيلية**، دار النفائس، بيروت، لبنان

14 -شراب، محمد محمد، (1987)، **معجم بلدان فلسطين**، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا

15-شربل، كمال، (1998)، **الموسوعة الجغرافية للوطن العربي**، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان

16-شليف، اريه، (1985)، **خط الدفاع في الضفة الغربية: وجهة نظر إسرائيلية**، ترجمة غازي السعدى، دار الجليل للنشر، عمان، الأردن

17-صالح، محسن محمد، (2002)، **دراسات منهجيه في القضية الفلسطينية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، كوالالمبور، ماليزيا

18-عايد، خالد، (1986)، **الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود "1977-1984"**، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا، قبرص

19-أبو عرفة، عبد الرحمن، (1984)، **وادي الأردن "دراسة تحليليه للخواص البيئية والاقتصادية والسياسية "**جمعية الدراسات العربية، القدس، فلسطين

20-غنيم، أحمد، (2000)، **الحدود أولا**، ط1، أفاق المعرفة، أكاديمية المستقبل للتفكير الإبداعي، فلسطين

21-فهمي، عبد القادر، (1999)، **واقع ومستقبل الاستراتيجية الإسرائيلية "تحديات القرن القادم"**، وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن

22-القدس المفتوحة، جامعة، (1999)، **جغرافيا فلسطين**، غزه، فلسطين

23-قريع، أحمد، (2005)، **في الطريق إلى الدولة الفلسطينية**، "السلام المعلق-2"، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.

24-قيطة، أمير، (2008)، **المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزه-دراسة جيوبوليتيكية**، مطبعة دار المنارة، غزه، فلسطين

25-مجمع اللغة العربية، (2010)، **معجم المصطلحات الجغرافية**، ط1، القاهرة، مصر

26-مسلم، سامي، (1997)، **محافظة أريحا في خطط التنمية والاستثمار لدى السلطة الوطنية الفلسطينية والقطاع الخاص**، مؤسسة امرزيان للطباعة والتصوير، القدس، فلسطين

27-مصالحه، نور الدين، (1997)، **أرض أكثر وعرب أقل "سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق 1949-1996م"**، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت

28-مصالحه، نور الدين، (2001)، **إسرائيل الكبرى والفلسطينيون-سياسة التوسع 1967 - 2000م**، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت

29-منصور، كميل، (2011)، **دليل إسرائيل العام**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، رام الله، حزيران 2011.

30-منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الثقافة،1990، **موسوعة المدن الفلسطينية**، ط1، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا

31-الموسوعة الفلسطينية، (1984)، مج1، ق2(ص-ك)، إصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق

23-الميزان لحقوق الإنسان، مركز، (1997)، **الاستيلاء على الأرض والاستيطان ومضايقة المزارعين في طوباس والأغوار الشمالية**، سلسلة البحث الميداني، رام الله، فلسطين

33-نحاس، فادى، (2012)، **إسرائيل والأغوار "بين المفهوم الأمني واستراتيجيات الضم "**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار، مؤسسة الأيام رام الله، فلسطين

34-أبو نحل، أسامة (2012)، **الدولة الفلسطينية بين الفكرة والواقع العملي**، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، لبنان.

35-هارون، على أحمد، (1998)، **أسس الجغرافيا السياسية**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر

36-الهيتى، صبري فارس، (2000)، **الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية**، ط1، صفاء للنشر والتوزيع، عمان

ثالثاً: الرسائل العلمية:

1- أسمر، أحمد جميل، (2014)، **الموقف الأمريكي من إقامة الدولة الفلسطينية "من كلينتون إلى أوباما،1993-2012"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر بغزة

2- إعبية، إحسان، (2005)، **المياه وأثرها في توجيه الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين

3- بلال، إبراهيم، (2010)، **الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين

4- جبر، بلال، (2005)، **تأثيرات الجدار الفاصل على التنمية السياسية في الضفة الغربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين

5- حامد، راشد، (2009)، **استراتيجية تطوير الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين

6- دحلان محمد، (2013)، **تطور نظرية الأمن الإسرائيلية وأثرها على الأمن القومي المصري**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزه، فلسطين

7- درويش، عبدا لسلام، (2013)، **أثر الاختلال في شروط التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي وأثره على حل القضية الفلسطينية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين

8- زملط، مصطفى عبد السلام، (2009)، **موقف دول الطوق العربية من الصراع الفلسطيني الإسرائيلى"1993-2001**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، القدس، فلسطين
9- سلامه، ياسر، (2008)، **السياسة المائية الإسرائيلية وأثرها في الضفة الغربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين
10-شبيب، منير، (2003)، **نظرية الأمن الإسرائيلية في ظل التسوية السياسية في الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين
11-عفيفة، وسام إبراهيم، (2014)، **الخطاب السياسي الأردني تجاه القضية الفلسطينية في ضوء اتفاق وادي عربه1994م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر بغزة
12-غنام، أحمد هاشم، (2013)، **الدور الأمريكي في تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي "حل الدولتين نموذجاً،1991-2010**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر بغزة
13-الغنيمات، أسماء، (2012)، **التحليل المكاني للتقسيمات الإدارية لأراضي الضفة الغربية منذ العهد العثماني وحتى 2009**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين
14-قاسم، طارق، (2008)، **الاستيطان الصهيوني في وادي الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين
15-قاسم، عايش، (2012)، **الصراع الديمغرافي الفلسطيني الإسرائيلي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزه، فلسطين
16-المصري، محمد، (2000)، **التخطيط الإقليمي للاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين
17-المملوك، محمد، (2012)، **الضفة الغربية "دراسة جيوبوليتيكية** "، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزه، فلسطين
18-منصور، علاء الدين محمد، (2013)، **الأمن القومي الإسرائيلي وانعكاسه على عملية السلام "1991-2011**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر بغزة
19-النخال، عبد المطلب عامر، (2014)، **دعاوى الوطن البديل في السياسة الإسرائيلية والموقف الفلسطيني والأردني منها**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر بغزة
20-الوادية، أحمد جواد، (2009)، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية "2001-2008**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر بغزة

رابعاً: الدراسات والأبحاث والدوريات:

1--اسحق، جاد، جولييت، بنوره، (2010)، **السياسات الإسرائيلية تجاه الأراضي في الأغوار**، معهد الأبحاث التطبيقية –القدس "أريج"، بيت لحم، الضفة الغربية، (pdf)، انظر الرابط: http://www.poica.org

2–البابا، جمال، (2012)، مقال "**المنطقة ج نهب إسرائيلي متواصل وحاجة فلسطينية ملحة**، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، السنة التاسعة، العدد 35–36، ص62–73.

3–البابا، جمال، (2014)، دراسة بعنوان "**غور الأردن بين الأطماع الإسرائيلية والحق الفلسطيني**، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، السنة الحادية عشر، العدد 41، ص162–175.

4–بابة، إيلان، (2012)، **الاستعمار الاستيطاني في فلسطين " المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية – الاحتلال والتطهير العرقي بوسائل آخري**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 91، صيف2012م.

5–التفكجى، خليل، (2013)، **الأغوار والسيطرة الإسرائيلية**، مؤتمر " واقع ومستقبل منطقة "ج" والاغوار: الاستيلاء الاسرائيلي عليها وسبل المواجهة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، فلسطين، منشور على موقع يوتيوب، انظر الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=pX_YZBosM8w

6–جابر، محمد، (2012)، **الأغوار الفلسطينية استلاب أم تطوير**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 248، ربيع2012م، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، فلسطين

7–الجدبة فوزي، (2008)، **حرب عام 1948وقيام دولة إسرائيل "دراسة في الجغرافيا السياسية"**، كلية الآداب–قسم الجغرافيا، الجامعة الإسلامية، غزه

8–جرايسى، إبراهيم، (2012)، **دراسة إسرائيلية عن تنامى الهجرة العكسية**، مركز يافا للدارسات والأبحاث، القاهرة، أنظر الرابط: http://www.yafacenter.com/TopicDetails.aspx?TopicID=1712

9–حداد، معين، (2001)، **الجيوبوليتكا الإسرائيلية إزاء الضفة الغربية وقطاع غزه**، مجلة الدفاع الوطني، الموقع الرسمي للجيش اللبناني، الرابط:
http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?1289#.VRsHkLf9ljo

10–حداد، معين، (2011)، **الدولة اليهودية: إشكاليات الهوية والجغرافيا السياسية والديمغرافيا**، مجلة الدفاع الوطني، الموقع الرسمي للجيش اللبناني، انظر الرابط:
http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?27051#.VRsIJbf9ljo

11–الخالدي، أحمد سامح، (2012)، **منطقة ج والأغوار في الاستراتيجية الإسرائيلية، مؤتمر واقع ومستقبل المنطقة ج والأغوار**، رام الله، فلسطين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، منشور على موقع يوتيوب، انظر الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=4UpWPAUaMic

12–دحلان، أحمد، (2013)، **الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على المكان في مدينة القدس**–دراسة جيوبوليتيكية، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، مج 21، العدد الثاني، غزه، فلسطين

13-الأستاذ، صبحي، (2010)، **الجدار الفاصل ومستقبل الدولة الفلسطينية**-دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة جامعة الأزهر، مج 12، العدد واحد، غزه، فلسطين

14-سعد الدين، ناديه، (2006)، **غور الأردن في المخططات الإسرائيلية**، مجلة مختارات إسرائيلية، العدد 136، أبريل2006م، مركز الدارسات السياسية والاستراتيجية-الأهرام، القاهرة

15-شريدة، عبد الستار، (2010)، **الأغوار في مهب التسريب** "**دراسة بحثية ميدانية**" مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن، المملكة المتحدة، (pdf)، انظر الرابط:
http://www.asharqalarabi.org

16-الشقاقى، خليل، (2000)، **الحدود والترتيبات الأمنية**، مؤتمر الخبراء الفلسطينيين لقضايا مفاوضات الوضع الدائم، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطي(مفتاح)، مطبعة رام الله الحديثة، رام الله، فلسطين

17-عدوان، بيسان، (2006/6/8)، **خطة الانطواء غور الأردن وترسيم نهائي للحدود**، الحوار المتمدن-العدد: 1575، أنظر الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=66817

18-أبو عمرو، أكرم، (2010)، **الاستيطان الاسرائيلي بين الجغرافيا والديموغرافيا استراتيجية تحكمها الايديولوجيا**، الحوار المتمدن-العدد: 3010، 2010/5/20، انظر الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=216064

19-غريب، أحمد، جبارين، عبد القادر، (2010)، **الجدار الفاصل ما بين الإرث التاريخي والجيوبوليتكا**، مجلة جامعة الخليل للبحوث، مج 2، العدد الثاني، الخليل، فلسطين

20-فلاح، بلال، (2012)، **السياحة في الأراضي الفلسطينية، تحليل الأهمية والأثر**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس ورام الله، فلسطين.

21-فهمي، طارق، (2014)، **مأزق غور الأردن، وإشكاليات الأمن بالأطروحات الأمريكية للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية**، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، انظر الرابط:
http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3499.aspx

22-فياض، سلام، (2012)، **كلمة رئيس الوزراء الفلسطيني**، مؤتمر واقع ومستقبل المنطقة "ج" والأغوار، رام الله، فلسطين، منشور على موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية، pdf

23-قرش، محمد خضر، (2014)، ندوة بعنوان "**الامكانات المتاحة لتطوير الانتاج الزراعي الفلسطيني**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 250، رام الله، فلسطين.

24-أبو لاشين، جمال، (2014)، **الأغوار الفلسطينية والحل الأمني**، الحوار المتمدن، العدد 4355، 2014/2/4، انظر الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=399110

25-ماكوفسكى، ديفيد، (2006)، **خطة أولمرت أحادية الجانب "تقيم أولى**"، سلسلة أوراق إسرائيلية(35)، منشور على موقع المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، انظر الرابط:
http://www.madarcenter.org/pub-details.php?id=194

26-المجدوب، محمد طه، (2006)، بحث بعنوان "**التطورات الجديدة في الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية** "، السياسة الدولية، الأهرام الرقمي، القاهرة، انظر الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=213414&eid=3778

27-محمود، خالد وليد، (2014)، **مصير الأغوار بين المقترح الأمريكي والأمر الواقع الإسرائيلي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014/1/23م، انظر الرابط:
http://www.dohainstitute.org/release/f7baa4fd-59c7-4711

28-مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، (2006)، **إسرائيل تضم غور الأردن من الناحية الفعلية، تقرير مدار الاستراتيجي 2006**، المشهد الإسرائيلي العام 2005م.

29-مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، (2010)، **تقرير: الحواجز والإغلاقات في الأغوار**، 2010/10/16م، الأرشيف الفلسطيني في جامعة بيرزيت، pdf

30-مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، (2013)، **المشهد الإسرائيلي 2012**، مؤسسة الأيام، رام الله، فلسطين.

31-منصور، علاء، (2013)، مقال بعنوان " **الاستيطان والحدود وتبادل الأراضي**"، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، السنة العاشرة، العدد 40، ص106-115.

32-نوفل، ممدوح، (2005)، بحث بعنوان خطة "**فك الارتباط**" **الإسرائيلية اجندة شارون والخيارات الفلسطينية**، سلسلة أوراق إسرائيلية(26)، منشور على موقع المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، انظر الرابط: http://www.madarcenter.org/pub-details.php?id=136

33-الهندي، عليان، (2013)، **الأبعاد الأمنية لخطتي آلون وشارون، مجلة شؤون فلسطينية**، عدد 253-256، أنظر الرابط:http://www.shuun.ps/page-36-ar.html

خامساً: المراجع الأجنبية:

English Books:

1-Aruri , Nasser , (1993), **U.S Policy Towards the Arab , Israeli Conflict in Amira Hmadi : the U.S and the Middle East** , State University, New York 1993.

2-Maan Development Center, (2007), **Eye on Jordan Valley**, first edition, Jerusalem, Palestine,(pdf).

3-Efrat, Elisha, (2006), **The West Bank and Gaza Strip: Ageography of occupation and disengagement**, London and New York.

4-Salman, Ampers and others, (2006), **Participatory irrigation water management in the Jordan Valley**, Ammanm,(pdf)

Reports:

1-(PSC), Palestine campaign, (2012), **The Israeli annexation of the Jordan Valley**, London, (PDF) www.palestinecompaign.org

2-United Nation, (2012) **Humanitarian fact sheet on the Jordan Valley and Dead Sea area**, office for the coordination of humanitarian affairs, occupied Palestinian territory (PDF)

3- Oxfam, (2012), **Israeli settlement and their impact on Palestinians in the Jordan Valley**, (PDF) www.oxfam.org

Internet:

1-Inbar, Ephraim, (2014), **The Jordan Valley: Israel's Security Belt, The Begin-Sadat center for strategic studies**, BESA Center Perspective Paper No, 232, 1-6-2014, (PDF)

2-(FMEP) , Founadtion For Middle East Peace , (2000), **Clinton suggestion for A Palestinian-Israeli political compromise**, 23-9-2000, http://fmep.org/resource/clinton-parameters

3-(FMEP) ,Foundation For Middle East Peace ,(2013) ,**West Bank Settlement Population** (1999-2012),Jerusalem.
http://fmep.org/resource/west-bank-settlements

4-Negotiations affairs development, (PLO), (2013), **Israeli Annexation Policies in the Jordan Valley**, Ramallah, (PDF)

5-The Israeli Committee against House Demolition,(ICAHD),(2011),**Jordan Valley Matrix of Control**, Jerusalem,(Israel), www.icahd.org

6- The central bureau of statistice (Israel),(2014), **Society Population**, **Population demography**2014/5/1/

http://www1.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=201411111

7-Nahum, Berne, (2015), **Netanyahu's Secret Peace Offer Concessions to Palestinians Revealed**, Ynetnews 6/3/2015

http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4634202,00.html

سادساً: مراجع الإنترنت:

1-أندراوس، زهير، (2013)، **تقرير أمنيّ إسرائيليّ أعدّه جنرالات في الاحتياط يؤكّد على أنّ ما قبل عدوان 1967 هي حدود آمنة**، صحيفة القدس العربي، انظر الرابط: http://www.alquds.co.uk

2-بتسليم، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، تقرير **يكشف حجم الاستغلال الموارد الاقتصادية في غور الأردن من قبل إسرائيل**، 2011/5/12، انظر الرابط: http://www.btselem.org/arabic/jordan_valley

3-بلاص، محمد، (2014)، مقال "**الأغوار تسحب من تحت الأقدام**، 2014/8/2م، مجلة فلسطين"، انظر الرابط: 2http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=2750

4-جديدة، الحياة، (2014)، تقرير " **النقاط التسع بعد تعديلها في خطة كيري**"، العدد 6518، 2014/12/5م، انظر الرابط:

http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=2&id=224495&cid=3168

5-جزيرة نت، (2014)، مقال " **تباين إسرائيلي بشأن الانسحاب من غور الأردن**"، 2014/12/6، انظر الرابط: http://www.aljazeera.net/news/presstour/2014/2/6

6-جزيرة نت، (2013)، تقرير" **عباس يبلغ كيري رفضه لوجود إسرائيلي في غور الأردن**"، 2013/12/13م، انظر الرابط: http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/12/13

7-جهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2014)، **إحصائيات سكانية، تقديرات أعداد السكان 2007-2016**، الاربعاء 2014/4/22، انظر الرابط:

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/jerica.htm

8-حشيش، مقبل، (2008)، مقال" **الأغوار الفلسطينية مناطق تعاني من التهميش والإهمال**"، الاغاثة الزراعية رام الله 2008/1/27م، المكتب الوطني للدفاع عن الارض ومقاومة الاستيطان، منظمة التحرير الفلسطينية، انظر الرابط: http://www.nbprs.ps/news.php?action=show&id=1227

9-حملة أنقذوا الأغوار، (2013) تقرير " **قوات الاحتلال تهدم 7 منازل وعدة حظائر للأغنام في مناطق متعددة شمال الأغوار** " 2013/6/27م، انظر الرابط:

http://www.nbprs.ps/news.php?action=listnewsm&id=8&page=112

10-حملة أنقذوا الأغوار، (2013) تقرير حول " **قوات الاحتلال تتحرق عشرات الدونمات الزراعية في منطقة خربة سمرا في الأغوار الشمالية** "، 2013/4/24م، انظر الرابط:

http://www.nbprs.ps/news.php?action=listnewsm&id=8&page=152

11-حملة أنقذوا الأغوار، (2013) تقرير" **قوات الاحتلال تهدم 14 منزل وحظائر للماشية في منطقة بردله وعين الحلوة ويرزا والمالح** "، 2013/4/23م، انظر الرابط:
http://jordanvalleysolidarity.wordpress.com/

12-حملة أنقذوا الأغوار، **تقرير يكشف قيام قوات الاحتلال بهدم منازل المواطنين في الأغوار الشمالية،** الخميس، 2013/6/27، أنظر الرابط:
http://www.nbprs.ps/news.php?action=listnewsm&id=8

13-دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية، **ورقة حقائق، (2010)، ورقة غير رسميه بشأن الأرض،** إصدار دائرة شؤون المفاوضات، انظر الرابط:http://www.nad-plo.org/atemplate.php

14-دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية، **ورقة حقائق، حزيران 2006، العقبة في طريق الاستيلاء على غور الأردن،** 2014/3/8، انظر الرابط:http://www.nad-plo.org/atemplate.php

15-راديكال، مجلة، (2013)، تقرير" **الأطماع الصهيونية في وادي الأردن** "، العدد 34، 2013/9/15م، انظر الرابط: http://radicaly.net/articles-analysis/%d8%b6%d9%85

16-زبون، كفاح، (2014)، **الأغوار الصراع على «قاع العالم»: أسباب أمنية واقتصادية وسياسية وسيادية تجعل منها «قنبلة موقوتة» في وجه «السلام الفلسطيني -الإسرائيلي** "جريدة الشرق الأوسط الدولية، 2014/1/8، انظر الرابط http://aawsat.com/home/article/16553

17-سلطة المياه الفلسطينية، **تخصيص موارد المياه المشتركة كما قننته اتفاقيات أوسلوا،** منشور على موقع سلطة المياه الفلسطينية الرسمي، انظر الرابط:
http://www.pwa.ps/ar_page.aspx?id=z8C97Pa1317226152az8C97P

18-شبكة فلسطين الإخبارية، (2013/12/8)، تقرير "**تفاصيل الخطة الامريكية الامنية لضمان الحدود ومستقبل الامن الفلسطيني،** منشور على موقع الشبكة، انظر الرابط:
http://www.pnn.ps/index.php/israel/75141

19-شحاده، أمال، (2014)، تقرير "**اسرائيل تكثف دعم مستوطنات غور الاردن لتعزيز مكانتها على الحدود** "، جريدة الحياة السعودية، الخميس، 2014/2/20م، القدس المحتلة، انظر الرابط:
http://www.alhayat.com/Articles/695760/

20-ضاهر، بلال، (2014)، تقرير "**باحث في "معهد أبحاث الأمن القومي": نتنياهو يستغل الأحداث في سورية والعراق من لتبرير سياسته تجاه الفلسطينيين**" المركز الفلسطيني للدراسات الاستراتيجية-مدار، 2014/7/1م، نظر الرابط:-http://www.madarcenter.org/mash-had
details.php?id=23847&catid=21

21-ضاهر، بلال، (2015)، **نتنياهو يرد على مسودة الاتفاق التي نشرتها يديعوت،** المشهد الإسرائيلي، العدد 353، السنة الثالثة عشر، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية(مدار)، بيت لحم، فلسطين(pdf)

22-عوده، نبيل، (2014)، **تقرير الاحتلال يطبق سياسة هنود حمر مع بدو الأغوار**، الحوار المتمدن، العدد 4579، السبت 2014/9/20م، انظر الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=433481

23-عوض، وليد، (2012)، تقرير " **أهالي منطقة الاغوار الفلسطينية يعيشون صراعا مريرا مع الاحتلال الاسرائيلي الذي يواصل سيطرته على المنطقة بمصادرة الاراضي لصالح الاستيطان** "، القدس العربي، 2012/12/2م، رام الله، انظر الرابط:
http://www.alqudsalarabi.info/index.asp?fname=today%5C23qpt951.

24-فلسطين، أونلاين، (2014)، **تقرير "دعوات لتدخل عاجل لوقف عمليات الترحيل الاحتلال يواصل العمل على ترحيل بدو شرق القدس للأغوار**" ،2014/9/17م، انظر الرابط:
http://felesteen.ps/details/news/123851

25-كعوش، فضل، (2013)، **عقبات كبيره أمام عملية السلام وعلى رأسها قضايا المياه**، شبكة فلسطين الإخبارية، 2013/1/2م، انظر الرابط: http://www.pnn.ps/index.php/ideas/39218

26-مجلة الطريق نحو الاستقلال والسلام، (2014)، تقرير "**سلّة غذاء وكنز استراتيجي ومكانة سياسية واقتصادية الأغوار الفلسطينية معركة شرسة وملف شائك**"، مقالات العدد 77، 1014/8/27م، انظر الرابط: http://www.attareek.ps/atemplate.php?id=92

27-مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، (2015)، **مخطط إسرائيلي جديد لتوسيع أربع مستعمرات**، المشهد الإسرائيلي، العدد 351، السنة الثالثة عشر، بيت لحم، فلسطين(pdf)

28-معا، وكالة، (2014)، تقرير "**جدار عازل في الاغوار ومخططات تهويد بالقدس ومحيطها**"، السبت 2014/10/11 م، رام الله، انظر الرابط: http://www.maannews.net/Content.aspx?id=732458

29-منظمة التحرير الفلسطينية، المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، (2014)، تقرير حول "**قوات الاحتلال تدمر20 خيمة وبركس ومنشأة زراعية في منطقة بردلة** "، 2014/5/11م، انظر الرابط: http://www.nbprs.ps/news.php?action=listnewsm&id=8

30-نعامى، صالح، (2014)، **تباين إسرائيلي بشأن الانسحاب من غور الأردن**، الجزيرة نت، انظر الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/presstour/2014/2/6

31-نيل، يولاند، (2012)، تقرير " **مصير غور الأردن حيوي لنجاح المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية** "، بي بي سي – عربي، 11/6/ 2012م، انظر الرابط:
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/11/131105_knell_jordan_valley

32-وزارة الخارجية الفلسطينية، (2014)، **قانون ضم الاغوار ابعاد ودلالات**، الخميس 2014/1/9م، انظر الرابط: http://www.mofa.gv.ps/newo

33-وزارة الزراعة الفلسطينية، مديرية زراعة أريحا والاغوار، قسم التخطيط، (2005)، **خطة وزارة الزراعة لتطوير الاغوار**، الخميس 2014/4/16، انظر الرابط:
http://jerichoagr.blogspot.com/2005_11_01_archive.html

34-وفا، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، (2014)، تقرير حول " **قرار إسرائيلي بترحيل 20 عائله في البرج والرأس الأحمر بالأغوار الشمالية** "، 2014/10/8م، انظر الرابط:
http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=184969

35-وفا، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، (2014)، تقرير حول " **قوات الاحتلال تهدم عدد من المساكن والبركسات في بلدتي الجفتلك وفصايل** "، 2014/10/20م، انظر الرابط
http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=185639

36-وفا، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، (2014)، **تقرير حول** "**هدم مساكن وخيام وبركسات في قرية بردله في الأغوار الشمالية** "، 2014/11/5 م، انظر الرابط:
http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=186593

37-وفا، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، (2014)، **تقرير لسلطة المياه الفلسطينية يبرز أثار احتلال إسرائيل على الأغوار**،2014/3/15، رام الله، فلسطين، انظر الرابط:
http://www.wafa.ps/arabic/index.ph

38-يوم، فلسطين، (2012)، تقرير: **إسرائيل تبنى جدار فاصلاً على حدود الأردن قبل نهاية العام الجاري**، 2012/5/27م، انظر الرابط: http://paltoday.ps/ar/post/140915